



جامعة غليزان
RELIZANE UNIVERSITY

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غليزان — Relizane university

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

القيمة الخلفية للفونيم ودورها في تشكيل الكلية اللغوية

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ل م د في اللسانيات العامة

إشراف: أ.د بن شيحة نصيرة

إعداد الطالب(ة): مغاري جازية

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
ابراهيم بوداود	أستاذ تعليم عالي	جامعة غليزان	رئيسا
بن شيحة نصيرة	أستاذ تعليم عالي	جامعة وهران 1	مشرفا ومقررا
وفاء مناصري	أستاذ محاضراً	المركز الجامعي نور البشير -البيض-	مناقشا
خيرة بوخاري	أستاذ محاضراً	جامعة غليزان	مناقشا
حاج علي عبد القادر	أستاذ تعليم عالي	جامعة مستغانم	مناقشا
باية سهام	أستاذ محاضراً	جامعة غليزان	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023



شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السماوات والأرض وملء كل شيء، منذ خلق الدنيا إلى يوم التلاق، على إتمام هذا البحث على الوجه الذي يحبه ويرضاه.

أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذتنا الفاضلة "بن شيخة نصيرة" المشرفة على هذا المنجز العلمي، والتي كان لها الفضل العظيم بعد الله عز وجل في إتمامه، وقد تفضلت علينا بقبول إنجاز هذا العمل المتواضع؛ فلم نتوان في تقديم النصح والتوجيه لتذليل بعض العقبات التي اعترضت هذا البحث، والشكر موصول إلى رئيس مشروع الدكتوراه "براهيمي بوداود" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته العلمية؛ فلكما مني كل الشكر والتقدير على مسعاكم في تصويبنا ضمن الدراسة الصوتية التي احتواها موضوع الأطروحة والتي نحسبها نبراسا علميا لكل باحث أكاديمي تبني هذا المجال بالدراسة.

كما نتوجه بالشكر للجنة التكوين في الطور الثالث على تزويدنا بالمادة العلمية التي أثرت الرصيد اللغوي لدينا والتي أمانتنا على هذا البحث.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غليزان
كلية الآداب واللغات
نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

التصريح الشرفي الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

أنا المعضي أسفله،

السيد(ة) مغاري جازية الصفة: طالبة دكتوراه

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 119710403 والصادرة بتاريخ 2021/02/11

المنتحي إلى كلية الآداب واللغات قسم اللغة والأدب العربي

والمكلف(ة) بإنجاز أطروحة الدكتوراه عنونها:

القيمة الخلاقية للفونيم ودورها في تشكيل الكلية اللغوية

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز أطروحة الدكتوراه المذكورة أعلاه.

غليزان في: 2024/02/18 .

الأستاذ(ة) المشرف بن شبيحة نصيرة د. بن شبيحة نصيرة

توقيع طالب(ة) الدكتوراه

غليزان في 24 فبراير 2024

رقم القيد: ك. أ. ل. ٥٥٨/ ٢٠٢٤

محضر مناقشة أطروحة دكتوراه (الطور الثالث)

طبقا للقرار رقم 547 المؤرخ في 02 جوان 2016 الذي يحدد كيفيات تنظيم التكوين في الطور الثالث وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها،

في يوم : الخميس 21 نوفمبر 2024 بجامعة غليزان،

ناقشت علنيا الطالبة: جازبة مغاري،

المولودة بتاريخ: 1973/11/15 بجديوية غليزان.

أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ القيمة الخلافية للفونيم ودورها في تشكيل الكلية اللغوية،

أمام لجنة المناقشة المعينة بموجب مقرر نائب مدير جامعة غليزان للتكوين العالي والتكوين المتواصل والشهادات المؤرخ في: 12 جوان 2024 تحت رقم 122.

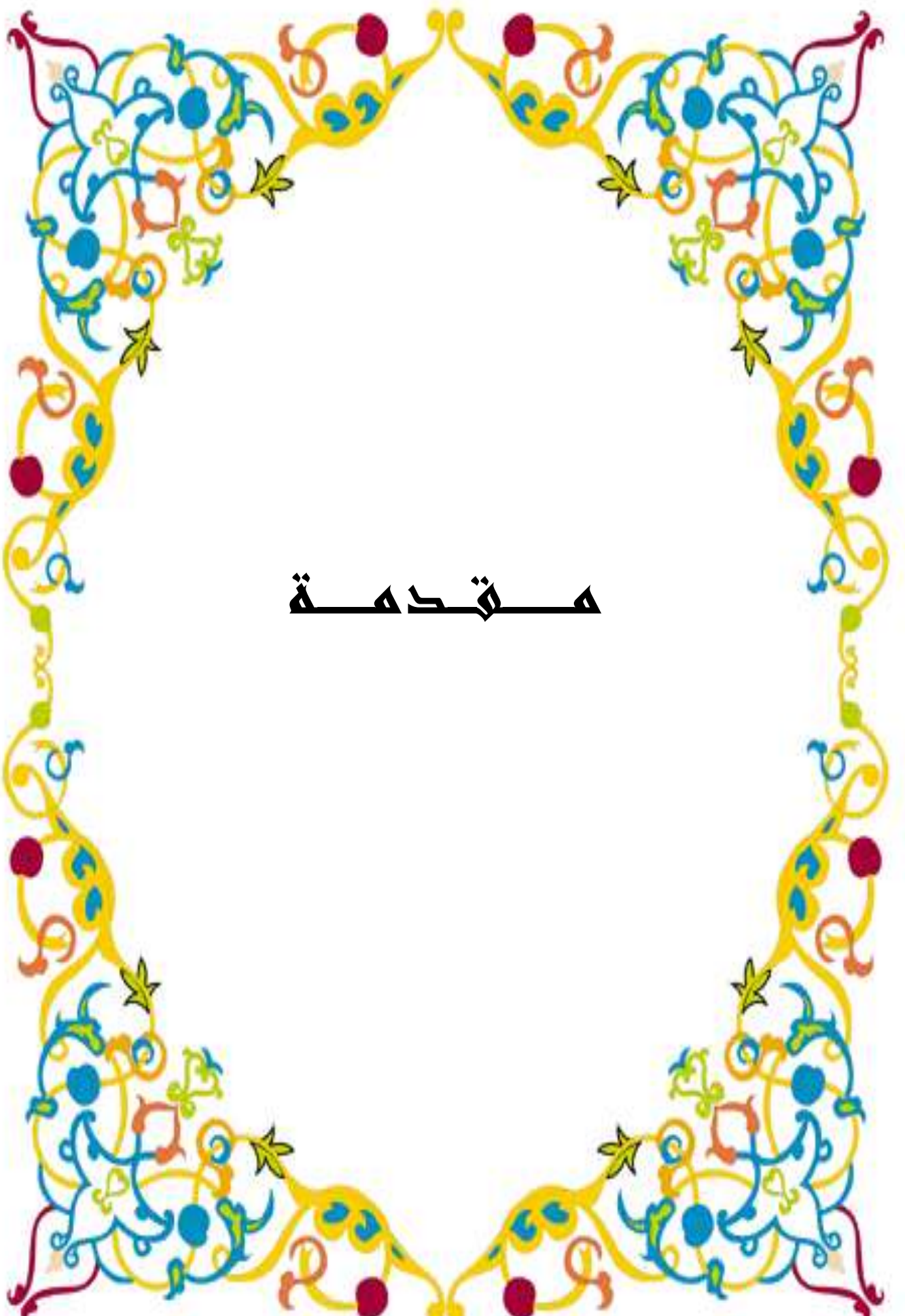
وبعد المناقشة العلنية التي دامت ٥3 ساعة من الساعة 3٥:١٧ إلى 17:3٥
والمداولة القانونية قررت اللجنة منح الطالبة المناقشة درجة الدكتوراه بتقدير مستوفى جداً

تتشكل لحنة المناقشة من:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الإمضاء
01	بوادود ابراهيمي	أستاذ	رئيسا	
02	نصيرة بن شيحة	أستاذ	مشرف مقرا	
03	عبد القادر حاج علي	أستاذ	مناقشا	
04	وفاء مناصري	أستاذ محاضراً	مناقشا	
05	خيرة بوخاري	أستاذ محاضراً	مناقشا	
06	مهام باية	أستاذ محاضراً	مناقشا	

مصادقة عميد الكلية
د. مفلح بن عبد الله
عميد كلية الآداب واللغات

كلية الآداب واللغات - جامعة غليزان - حي برمادية - 48000 - غليزان



حقائق

مقدمة

الحمد لله الكريم الحنان المنان ذي الطول والفضل والإحسان، الذي هدانا للإيمان، وفضل ديننا على سائر الأديان، وأبانا بالقرآن المعجزة على تعاقب الأزمان، وصلى الله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة ومعلم الكتاب والحكمة، وبعد:

مما لا شك فيه، أن اللسان العربي كان يتسم بمجموعة من السمات والخصائص التي تميزه عن باقي الألسن، وهو ما دفع إلى انجذاب مساقات التحليل اللساني صوب المدار التكويني للسان العربي، التي حاولت بدورها الغوص في كنه هذه اللغة التي تتكئ على أرضية صلبة، جسدت مرجعية التحليل التي استندت إلى إعجازية الخطاب القرآني الذي -لا يأتیه الباطل من بين يديه ولا من خلفه-؛ فقد استمد الأنموذج اللساني العربي سلطة الحضور الاستمولوجي بالارتهان إلى أرضية التأسيس المعرفي، التي ترتد إلى بؤرة الإعجاز القرآني.

ولإحاطة بنسيج العلاقات القائمة بين التراكيب اللغوية التي تتركز على سلمية بنائية مثلتها المستويات اللغوية، ليتم بذلك وضع ضوابط تحكمها، لأن الغاية المرجوة من ذلك الحفاظ على القرآن الكريم من اللحن؛ فكان هذا الأساس الذي انبنت عليه الدراسات اللغوية، ليتم وفق ذلك الارتقاء بالبحث اللساني بمختلف مجالاته وبالأخص المبحث الصوتي.

ولما كانت اللغة تتجسد عبر تشكّل صوتي، يفضي إلى مظهر دلالي تتباين سماته تبعاً لمبتغى إنشاء الإرسالية، فقد كان من الطبيعي أن تتدرج ضمن اهتمامات الاشتغال الصوتي، بفرعيه الفونتيكي والفونولوجي، لاحتواء فضائه المادي، واستبيان معالم تشكله الذهني.

ولئن كان جوهر المعالجة اللسانية، يرتد إلى بؤرة التشكّل الصوتي للبنية اللغوية؛ فقد عمد جل الباحثين اللغويين -سواء أكانوا قدامى أم محدثين-، إلى الاستشراف المعرفي للمكون الصوتي، والتعامل معه بوصفه فاتحة التأسيس الإجرائي والوظيفي للمعالجة اللسانية، بالالتكاء على عتبات التحليل التي تتيحهما الفونتيك والفونولوجيا التي تتشافع لتقديم مقارنة

صوتية متوازنة، تركز إلى نسق المعالجة الفونتيكية بمعزل عن النسق حيناً، وسياق التحليل الخطي والتقصي الوظيفي الفونولوجي حيناً آخر.

وعليه؛ فإن المتمعن لطبيعة الأبحاث الصوتية التي أفرزها الحقل الفونيتيكي في الدرس الصوتي العربي، يلحظ أن الممارسة الفونتيكية التراثية التي اعتمدت على الحس الذوقي في الوصف والتحليل، لم تكن منعزلة عن السياق الوظيفي للمكون الصوتي ضمن البنى الصرفية والنحوية؛ إذ لم يكتف علماء اللغة بدراسة الجانب الفيزيائي الذي اعتمد التوصيف الخارجي للصوت المتحقق على صعيد الجهاز النطقي، دون مراعاة المنحى الوظيفي الذي يكشف لنا قوة العلاقة بين الصوت والمكونات التركيبية المحيطة به؛ فالصوت اللغوي يقع ضمن نظام ازدواجي بين الملمح المادي والوظيفي، وهذا ما تم السعي لإثباته من خلال هذا البحث.

ولما كان الفونيم يعكس الحضور الذهني للصوت المنطوق في الدماغ؛ فقد كان من الطبيعي أن يساهم بسماته الذهنية في تشكيل الكفاية اللغوية، ومن ثم فإن الوقوف على ملامح التشكل الذهني للفونيم، ومعالج التجسد النطقي والأكوستيكي للصوت، يفرز مكنة استشراف آلية عمل الكفاية اللغوية، وهو الملمح البحثي الذي حرصت الفونولوجيا على إبرازه، باستجلاء الوظيفة التمييزية، التي تكشف البعد الوظيفي الذي يكتسبه الفونيم ضمن مختلف الأنساق اللغوية، من خلال الالتفات إلى التمايزات الصوتية، المؤدية إلى تقابلات تقع في نظام ثنائي، نتجت عنه القيم الخلفية التي تميز كل فونيم عن الآخر، فالوعي الفونولوجي بسمات التمايز الأكوستيكي والفيزيولوجي للفونيم، والذي يكتسبه المتكلم بفعل انتماؤه لمجتمع لغوي ما، يساهم في توفير شكل من أشكال الوعي بالكفاية اللغوية وآليات تشكلها، ميكانيزمات التوليد والتركيب التي يقوم بها المتكلم.

تماشياً مع هذا السياق، ارتأينا حصر منطلق الدراسة ضمن القيم الخلفية التي تنبئ من خلال ثنائية "الحضور والغياب" التي جسدها المنطوق اللغوي في مختلف الأنساق اللسانية؛ فكان أن التفتنا إلى السمات التي يكتسبها الصوت بالارتكان إلى محصلة التراكم

المعرفي للمدونة اللغوية التراثية حيناً، والغربية حيناً آخر، لا سيما تلك الأطروحات التي تبنتها المدرسة الوظيفية، انطلاقاً مما أثاره أبرز روادها "رومان ياكبسون" و"تروبتسكوي" من قبله، اللذان التفتا إلى مسألة التباينات الصوتية المؤدية إلى تقابلات، وتمايزات أكوستيكية للمنطوق اللغوي لبناء التمايز الدلالي بين الصيغ الإفرادية، والبنى اللغوية بأبعادها التحليلية، بالإضافة إلى النحو التوليدي الذي مانتفك يثبت فاعلية المكون الصوتي في بناء النحو كلي؛ باعتباره مكوناً من مكوناته الأساسية.

ولما كانت المقاربات الفونولوجية ترتفع إلى المرجعية التصورية للبحث اللساني، وتواكب التحولات التي تطرأ عليه، وتتجاوب معها؛ فقد تعددت احتمالات التمثل التصوري للفونيم، إلى درجة دفعت التيار الفونولوجي التطريزي إلى الانعتاق من بوتقة النظام، والاستئناس بما يعززه الأداء الفعلي للصوت.

ولذا؛ فإن البحث في مسعى تمثله فاعلية القيمة الخلفية للفونيم، تجاوب مع هذا التحول العميق، إذ لم يبق حبيس المنطلق الفونولوجي الوظيفي الذي عزل اللسان عن الكلام، وإنما سار ضمن منحى تجاوزي استشرف الواقع الإنجازي للأداء الفردي للمتكلم. فقد أدى انبثاق الاتجاه التداولي إلى الانفتاح على السياق المغيب سابقاً مع إعادة الاعتبار للكلام، بهدف إثبات مدى تأثير المنهج التداولي في المعلم الجديد لفونولوجيا الصوت الذي مثلته الفونيمات التطريزية، ذات الملمح الإنجازي التفاعلي.

ووفق ما تم طرحه، وقع الاختيار على موضوع وسمناه بـ: " القيمة الخلفية للفونيم ودورها في تشكيل الكلية اللغوية "؛ فالعلاقة الازدواجية حددت لنا طبيعة هذا البحث الذي ارتكز على القيمة الضدية؛ المستوحاة من التلويينات الصوتية للمنطوق اللغوي، وفق ثنائية وصفية للوحدات التمايزية، التي انبثقت عنها جملة من الإشكالات حول النظام الثنائي، وما مدى تواسجه مع الوظيفة المؤداة بحكم العلاقة القائمة بين الفونيتيك والفونولوجيا، للوصول إلى القيمة الخلفية التي يكتسبها الفونيم في الكلية اللغوية؛ فمن جملة الإشكالات التي تم طرحها ضمن هذا البحث:

- ما مدى تأثير المنطوق اللغوي بتلويناته الصوتية على جملة الأنساق اللسانية؟
 - كيف تتحدد القيمة الخلافية للفونيم ضمن الكلية اللغوية؟
 - ما هي تجليات النظام التقابلي الذي يفضي إلى السمات الضدية التمييزية ضمن الأطروحات التراثية العربية؟
 - إلى أي مدى تم إثبات القيمة التمييزية للفونيم عند رواد حلقة براغ الوظيفية؟
 - هل اكتفى البحث الألسني في المجال الفونولوجي الوظيفي بوصفية النسق ضمن المبحث الصوتي؟
 - ما هي انعكاسات المكون الفونولوجي على النحو الكلي ضمن النظرية التوليدية المعيار، وما هو الدور الذي يؤديه في تشكيل الكفاية اللغوية ضمن الواقع الذهني الافتراضي؟
 - هل أثبت المنحى التجاوزي لصواته النسق فاعلية البنى التطريزية في استجلاء القيمة الخلافية للفونيم ضمن سياق تداولي؟
- ووفق ما تم طرحه من تساؤلات، تأسست منهجية البحث من خلال ازدواجية الوصف والتحليل، تنظيرا للنظام التقابلي الذي احتوته المدونة العربية التراثية والدراسة الغربية الحديثة، مع إثبات فاعليته في إحداث مفارقات دلالية، تتحقق على المستوى الإنجازي للفونيمات المقطعية وفوق المقطعية.
- ولما كان البحث محكوما بالقيمة الخلافية التي يفرزها المنجز الصوتي بشقيه العربي والغربي؛ فقد تمفصل إلى مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.
- ففي الفصل الأول الموسوم بـ: " تجليات القيمة الخلافية للفونيم في المدونة العربية التراثية"، تم استشراف العتبة الأولى للنظام الثنائي في الدرس العربي، مع الوقوف على أهم الثنائيات التأسيسية لصرح المبحث الصوتي الذي ارتهن إلى المدونات التراثية التي أثبتت فاعلية الازدواجية الصوتية في استجلاء القيم الخلافية للفونيم، بدءا بأهم ثنائية في المدونة النحوية التي مثلتها نظرية " الأصل والفرع"، ولوجا بعد ذلك إلى ثنائية " الصامت

والصائت" التي تعد الأصل الذي تفرعت عنه باقي الثنائيات الضدية من " جهر وهمس"، و" شدة ورخاوة"، و" إطباق وانفتاح" و"استعلاء واستفال"، و" تفخيم وترقيق"، و" ذلاقة وإصمات"، و" استحسان واستهجان"، و" خفة وثقل"، مع التطرق لها من منظور علماء التجويد والقراءات القرآنية التي أولت اهتمامها بالصوت المنطوق، لضبط أحكام التجويد.

أما الفصل الثاني المعنون بـ: " المنظور اللساني للكفاية اللغوية وآليات التمثل الذهني للفونيم"، فقد تم تقسيمه إلى عنصرين، الأول جسده مقولة النسق اللساني في ظل التصور الوصفي مع ما تم طرحه لدى مؤسسي حلقة براغ الوظيفية، وأهم ما توصلوا إليه من نظريات انضوت تحت مصطلح الوظيفة، مع ذكر المبادئ والأسس التي انبنت عليها هذه الحلقة مع تخصيص جزء من هذا الفصل للسمات التمايزية التي توصل إليها تروبتسكوي ورومان ياكبسون، من خلال نظرية "التقابل الصوتي" وما تؤديه من تمايزات تفضي إلى قيم خلافية محل الدراسة في هذا البحث، دون التغاضي عن جهود الفرنسي "أنريه مارتيني" في ضبط الوظائف الثلاث للفونيم (التعبيرية، والتحديدية، والتمييزية)، ضمن نظرية التقطيع المزدوج، مع عدم إغفال المنطلق اللساني الذي تأسس على يد اللساني "فرديناند دي سوسير" الذي تصدر هذا الفصل.

أما العنصر الثاني؛ فقد أثار مسألة التمثل الذهني للفونيم من المنظور التوليدي، الذي نظر فيه الباحث اللساني "نوام تشومسكي" إلى الفونيمات التمايزية وفق ما يفترض إنجازها مع اعتبار المكون الفونولوجي من مكونات النحو الكلي الأساسية، لأنه يمثل الأداء الفعلي للبنية السطحية.

في حين تفرّد الفصل الثالث الموسوم بـ: " المفهوم الخلفي للفونيم ومستويات الإنجاز للكفاية اللغوية" بالمسار التحولي الذي مسّ الدرس اللغوي انتقالاً من اللسان إلى الكلام، مع انبثاق المنهج التداولي الذي كان له وقع على المنحى الفونولوجي، لينشأ على إثره مبحث جديد عرف بالفونولوجيا التطريزية التي مثلتها الفونيمات فوق التركيبية، المؤدية إلى مفارقات نغمية، ضمن السياق التداولي الذي يعكس لنا مقصدية المتكلم في

الاستعمالات اليومية للملفوظ، كما نلمح هذه المفارقات ضمن النص القرآني من خلال حضور الفونيمات التطريزية وغيابها في الآيات القرآنية، للتمكن من استجلاء الدلالة المضمرّة لسياق النص.

وفي الختام، اهتدى هذا البحث إلى مجموعة من النتائج التي كشفت لنا من خلال التنظير والتطبيق اللذان أعانانا على تحليل الظواهر الصوتية، والتي نحسب أنها قد لامست كل الجوانب المتعلقة بالموضوع المطروح.

وقد أعانني ضمن هذا المنجز العلمي مجموعة من المصادر والمراجع التراثية والحديثة، بشقيها العربي والغربي، نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر: **سر صناعة الإعراب** لابن جني، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية** لعبد الرحمن الحاج صالح، **اللغة، دراسة تشريحية إكلينيكية** لعبد الفتاح بنقدور، **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد** لغانم قدوري الحمد، **في التنظيم الإيقاعي للغة العربية، نموذج الوقف لمبارك حنون، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية** لأحمد البايبي، **دراسة الصوت اللغوي** لأحمد مختار عمر، **في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونيتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي** لمصطفى بوعناني، **علم اللغة العام** لفرديناند دي سوسير، **اتجاهات البحث اللساني** لميلكا إفيتش، **ست محاضرات في الصوت والمعنى** لرومان ياكوبسون، **البنى النحوية** لنوام تشومسكي، **مبادئ علم وظائف الأصوات "الفونولوجيا"** لتروبتسكوي.

ومما لا ريب فيه، أن الأبحاث المنجزة أيا كانت نوعيتها، تعترضها صعوبات وحواجز سرعان ما يتم تخطيها بفضل توجيهات المشرف؛ فكل الشكر والامتنان لأستاذتي الفاضلة "بن شيحة نصيرة" التي أكن لها كل الاحترام والتقدير، على توجيهاتها العلمية القيمة لاستيعاب المادة المطروحة ضمن هذا البحث، ولرحابة صدرها في مقاسمة أعبائه، كما أخص بالشكر أستاذي الكريم "ابراهيم بوداود"، الذي رافقني طيلة مشواري الدراسي بتوجيهاته في المجال البحثي، ليتم بلوغ هذه الدرجة العلمية التي أحسبها منهاجا علميا لكل باحث تستهويه الدراسة الفونولوجية للمنطوق اللغوي؛ فلكم مني أستاذي كل الاحترام والتقدير

على مسعاكم في تصويينا ضمن الدراسة الصوتية، والشكر موصول للجنة العلمية المناقشة التي تحملت أعباء قراءة البحث المقدم بين أيديهم بهدف تقييمه وتصويبه، والحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه على إتمام هذا البحث.

الطالبة: مغاري جازية

يوم: 2024/02/14م



الفصل الأول:

تجليات القيمة الخلافية

للفونيم في المدونة

العربية التراثية

تمهيد:

تعكس القيم الخلاقية للفونيم، تلك الانطباعات الأكوستيكية والفونولوجية المترسخة في الذهن، والتي تتحقق على مستوى الإنجاز، ضمن سلسلة كلامية تفضي إلى شكل تواصلية تتباين أغراضه تبعا لطبيعة الإرسالية.

وقد نتج عن التحليل الفونولوجي الذي حرص على رصد القيم الخلاقية للفونيم، وضع نظام تقابلي لمجموعة من الثنائيات ذات الملمح التمييزي، ارتهنت بدورها لثنائية "الحضور والغياب" لفونيم عن آخر، من خلال الوقوف على السمات الفونولوجية التي تضبط الجانب الوظيفي للفونيم، وهي تصنيفات أوردتها علماء العربية للصوت اللغوي، ضمن مدوناتهم التراثية عبر مسالة شفاهية للأداء اللغوي، كان من نتائجها وضع التقسيم الثنائي للأصوات الذي يعد سمة بارزة في النظام الصوتي.

وقد انكشفت المعالم الأولى للدرس الصوتي المؤسس وفق نظام ازدواجي مع ما قدمه إمام النحاة "سيبويه" في الكتاب، والذي تمت صياغته كمدخل للبحث في ظاهرة الإدغام وفق ملاحظات ارتهنت إلى المشافهة؛ ففي نهاية المبحث الخاص بالصفات التي تقع ضمن نطاق الازدواجية الضدية، أثبت أهميتها في باب الإدغام؛ حيث يقول ضمن هذا السياق: «وإنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تبدله استقالا كما تدغم، وما تخفيه وهو بزنة المتحرك»¹؛ فدراسته الصوتية في هذا المؤلف لم تكن بمنأى عن المؤدى الوظيفي، ولذلك نلفيها تتدرج ضمن سياق المعرفة النحوية والصرفية وهو ملمح منهجي يدفع إلى الإقرار بذلك الوعي الذي كان مترسقا لدى القدماء، بأن أية دراسة لغوية تمارس حضورها المعرفي بمنأى عن المبحث الصوتي، لا تعكس إلا شكلا من

¹ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط2، 1982م، ج4، ص 436.

القصور المنهجي، لا سيما وأن المدونة العربية التراثية انبثقت ركائزها بناء على التداخل والتشافع المعرفي بين حقول المعرفة اللغوية.

فالصوت اللغوي أصغر مكون تتشكل منه البنية اللغوية ككل، والأساس الذي انبنت عليه جل المباحث اللسانية، ومن ثم فإن «أية محاولة لاستكشاف الدرس الصوتي العربي وتنظيمه اعتماداً على العلم الواحد في استقلال تام عن العلوم الأخرى، ستعتبر قصوراً في منهج التعامل مع غنى المصادر العلمية العربية، وضرباً من العجز في تتبع المباحث والقضايا العلمية التي تقاسمت الاهتمام بها اتجاهات فكرية ومذهبية متنوعة»¹.

وإذا تأملنا في طبيعة النظام التقابلي الذي اعتمدته المدونة العربية القديمة؛ فإننا نلفي ثنائية (الأصل/الفرع) من أبرز الثنائيات التي تأسست عليها المنظومة النحوية.

1. الملح الخلافي لثنائية الأصل والفرع:

1.1. الأصل:

ورد في مقاييس اللغة أن: «الهمزة والصاد واللام، ثلاثة أصول متباعد بعضها من بعض، أحدهما أساس الشيء...؛ فالأصل أصل الشيء»²، كما تحيل مفردة (أصل) في معجم العين إلى «أسفل كل شيء، واستأصلت الشجرة أي ثبت أصلها واستأصل الله فلاناً أي لم يدع له أصلاً، ويقال أن النخيل بأرضنا أصيل، أي هو بها لا يفنى ولا يزول. وفلان أصيل الرأي، وقد أصل رأيه أصالة، وإنه لأصيل الرأي والعقل»³.

¹ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونيتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط01، 2010م، ص 05.

² - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 1979م، ج01، الهمزة-الجيم، ص 109.

³ - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي، د.ط، د.ت، مج: 07، مادة (أصل)، ص 156.

فالأصل « ما يبنى عليه غيره، والبناء يكون حسيا كبناء السقف على الجدار، أو عقليا كبناء الحكم على الدليل»¹.

أما اصطلاحاً؛ فقد ارتبط مصطلح "الأصل" بالنحو العربي وأصوله؛ حيث تمتد فكرة الأصل في أبواب النحو بجميع مستوياته، لأن لكل ظاهرة نحوية أصل يقاس عليه؛ فلا إعراب أصل واحد، وللبناء أصل واحد، ولكل باب من أبواب النحو قاعدة عامة واحدة، تسمى أصل القاعدة، وللکلمة - اسماً وفعلاً وحرفاً - أصل مجرد لوضعها صيغة ودلالة، وللجملة أصل مجرد واحد يربط أجزائها، وللأدوات النحوية المتجانسة أصل واحد يسمى أصل الباب، وأصل دلالة الكلمة على مدلولها التجرد من العلامة الخطية واللفظية، وإذا تعدد التصرف في ظاهرة ما فالأكثر هو الأصل غالباً².

بالإضافة إلى أن لغة العرب لها «مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرع منها فروع وإليها ترجع المعاني»³، لأن اللغة عبارة عن تراتبية لفظية تتولد عنها المعاني، وهذا ما بينته نظرية الاشتقاق الأكبر والأصغر؛ فالأصول «من حيث أنها مبنی وأساس لفرعها سميت قواعد، ومن حيث إنها مسالك واضحة إليها سميت مناهج، ومن حيث إنها علامات لها سميت أعلاماً»⁴ بمعنى أن للأصول قواعد انطلقت منها الفروع، ومناهج أوضحت لها المجال الذي تنتهجه؛ كما يعرف الاشتقاق «بأنه اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل»⁵، نحو مادة (كَتَبَ) التي تتفرع عنها: كاتب، ومكتب، ومكتبة، ومكتوب وكتاب، وكلها فروع منبثقة من المادة الأصل (كَتَبَ)، والأصل «ههنا يراد به

¹ - حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001م، ص 73.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 130-131.

³ - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، ج1، الهمة - الجيم، ص 01.

⁴ - أبو البقاء الكفوي، معجم الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، القسم الأول، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط2، 1981م، ص 189.

⁵ - حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص20، وينظر: أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، تح: عبد الفتاح سليم، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، د.ط، 2008م، ص 62.

الحروف الموضوعية على المعنى وضعا أوليا، والفرع لفظ يوجد في تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل»¹.

إضافة إلى ذلك، أن معنى التصريف لا يكاد ينفك عن هذه الازدواجية المتقابلة، لأنه لا يتأتى إلا من خلال « تحويل كلمة إلى عدة كلمات أخرى تنتمي إلى أصلها »²؛ باعتبار أن هذه الظاهرة اللغوية تنحصر ضمن « إحصاء وحصر الكلمات التي تنفرع من أصل واحد »³.

2.1. الفرع:

وردت صيغة "فرع" للدلالة على العلو، لأن « فرع كل شيء أعلاه »⁴، وقد ورد في المقاييس مادة "فرع" « الفاء والراء والعين أصل صحيح يدل على علو وارتفاع وسبوغ. من ذلك الفرع، وهو أعلى الشيء. والفرع: مصدر فرعت الشيء فرعا، إذا علوته. ويقال أفرع بنو فلان، إذا انتجعوا في أول الناس »⁵، وتدل مفردة " فرع " في معجم العين على «أعلى كل شيء، وجمعه: فروع. والفروع: صعود من الأرض. وواد مفرع: أفرع أهله، أي كفاهم فلا يحتاجون إلى نجعة. والفرع: المال المعد. ويقال: فرع يفرع فرعا، ورجل أفرع كثير الشعر »⁶.

¹ - حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص22.

² - التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 01، 2008م، ص 364.

³ - المرجع نفسه، ص369.

⁴ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج08، ص248.

⁵ - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، المجلد 04، مادة (فرع)، ص 491.

⁶ - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، المجلد 02، مادة (فرع)، ص 126.

وعليه؛ فإن «الفرع خلاف الأصل وهو اسم لشيء يبني على غيره»¹ بمعنى أن الفرع يحتاج إلى أصل يثبت وجوده، في حين أن الأصل لا يحتاج لذلك، لأنه «عبارة عما يفتقر إليه، ولا يفتقر هو إلى غيره»².

وقد عرّف "الرماني" مصطلحي الأصل والفرع بقوله: «الأصل أول ما يبني عليه ثان... والفرع ثان يبني على أول»³، حيث يتميز الأصل بالأسبقية والمرجعية والثبات، لأنه المتقدم من كل شيء والجزء الثابت الذي لا يتبدل، لأننا «نلمح في الأصل دلالة على الثبوت والرسوخ، في حين يتجدد الفرع ويتعدد ويتغير»⁴، وقد ورد هذا المصطلح في القرآن الكريم، من خلال الآية الكريمة: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ إبراهيم، الآية 24.

من منظور آخر، تتحقق ثنائية الأصل والفرع ضمن ثلاثة أوجه، يمكن حصرها في: **التفرع** الذي يجعل لوحدة لغوية ما، أكثر من صورة فرعية لها، و**التقابل** الذي يتحقق في الاشتقاق والتصريف، و**التشابه** الذي يجمع أكثر من وحدة لاشتراك بينهما في العمل أو الحكم⁵، وهي أبعاد مثّلت لنا مستويات التحليل اللساني (الصوتي-الإفرادي-التركيبية)، التي تم ضبطها ضمن نظرية الأصل والفرع؛ فالتفرع يتمثل في «جمع صيغ متعددة تدور حول وحدة لغوية واحدة؛ باعتبارها فروعاً لها، ونجده محققاً في التفرعات الأدائية للصوت الأصلي المفرد»⁶، أما التقابل يتم على مستوى وحدتين لغويتين

¹ - علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، قاموس لمصطلحات وتعريفات علم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والتصوف والنحو والصرف والعروض والبلاغة، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، د.ط، د.ت، ص 182.

² - المرجع نفسه، ص 34.

³ - أبو الحسن الرماني، رسالة الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، د.ط، د.ت، ص 73.

⁴ - حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 75.

⁵ - ينظر: نعمان بوطهرة، امتداد نظرية الأصل والفرع في الدرس اللغوي الحديث، دراسة وصفية تأصيلية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010م-2011م، ص 32.

⁶ - المرجع نفسه، ص 32.

مستقلتين تتقابلان تقابلاً ثنائياً، نحو ثنائية "التعريف والتكثير"؛ فالتكثير أصل، والتعريف فرع عليه¹.

ضمن هذا السياق، أضاف "ابن يعيش" قائلاً: « التعريف فرع على التكثير؛ لأن أصل الأسماء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقله عن الأصل² ».

زيادة على ذلك، أسند "السيوطي" إلى "ابن جني" فكرة أن « الفروع هي التي تحتاج إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى علامة، تقول رأيت رجلاً؛ فلا يحتاج إلى العلامة، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة؛ فقلت: رأيت الرجل؛ فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف، ولم تدخلها في التكثير³ ».

أما مصطلح التشابه « يختص بتلك الوحدات اللغوية التي تشترك في وظيفة واحدة، وهي الأدوات⁴ »؛ فعلى سبيل المثال، تشترك كان وأخواتها في وظيفة واحدة هي رفع المبتدأ ونصب الخبر.

من منظور آخر، اهتم النحاة بقضية الأصل والفرع اهتماماً كبيراً أفضى إلى إفراز جملة من المقولات التي حرصت على طمس معالم الشذوذ اللغوي برد كل انزياح عن الأصل إلى مداره الصحيح؛ فكان أن « أعطوا للأصول صفة الثبات، وللфروع صفة التوسع والتعدد؛ إذ ينتج عن تعدد الفروع اغتناء الأصل بمظاهر متعددة له⁵ »، وبما أن الأدلة النحوية عند علماء العربية هي بمثابة أصول ارتضوها لأحكامهم؛ فإن « فكرة الأصل عماد أصل القياس الذي هو عماد النحو ودعامته، وقد أضحي الأصل في النحو

¹ - ينظر: ابن علي بن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ط، د.ت، ج 01، ص 59.

² - حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 88.

³ - المرجع نفسه، ص 88.

⁴ - نعمان بوطهرة، امتداد نظرية الأصل والفرع في الدرس اللغوي الحديث، ص 35.

⁵ - حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 131.

القاعدة والعلة والدليل والحكم»¹، وهذه الأدلة هي بمثابة أصول كلية وسمت بالقواعد الكلية.

كما أثبتت المدونة النحوية التراثية أهمية الأصل والفرع في التقعيد النحوي، وهذا ما نلّمحه من خلال تعاملها مع الاسم والفعل والحرف؛ فالاسم أصل والفعل والحرف فرعان، لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً، ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف؛ هذا ما دلّ على أصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه²، معنى ذلك أن الاسم حامل للمعنى في ذاته، أما الفعل والحرف فلا يؤدّيان معنى معينا إلا إذا اقترنا بما يكملهما لأدائه.

ولو عدنا إلى البؤرة التي ترتد إليها فكرة التأصيل والتفريع في النحو العربي؛ فإننا نلّفها تنبثق من عقيدة التوحيد في الدين الإسلامي، لأن أساس الدرس اللغوي وضع ضوابط وقواعد تحكم اللغة، للحفاظ على النص القرآني من اللحن المتفشي في البلاد العربية آنذاك بعد انتشار الإسلام.

ووفق هذا المعطى، نجد أن جل المباحث التي تبنتها المدونة العربية، انطلقت من ثنائية الأصل والفرع، ومن بين هذه المباحث علم الأصول، إذ يعد « الجذر الذي تستمد منه الأفرع، والفقهاء بعض ما تفرع منه»³، لأنه جملة الأحكام المستنبطة من علم الأصول؛ غير أن « هذا الفن (وهو علم الأصول) من الفنون المستحدثة في الملة، كان السلف في غنية عنه... فلما انقرض السلف احتاج الفقهاء إلى تحصيل القوانين والقواعد لاستفادة الأحكام من الأدلة؛ فكتبوها فنا قائماً سموه أصول الفقه»⁴.

¹ - حسن خميس الملق، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 25.

² - ينظر: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مراجعة وتقديم: فايز ترجيني، دار الكتاب العربي، لبنان، ط01، 1984م، ص 78-80.

³ - أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ط، 1996م، ص 09.

⁴ - المرجع نفسه، ص 09.

وعليه؛ فإن مصطلح الأصل لدى علماء الفقه والأصول يطلق على عدة معان: «أحدها الدليل: يقال الأصل في هذه المسألة الكتاب والسنة. وثانيها القاعدة الكلية وهي اصطلاحاً على ما يجيء قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على جزئيات موضوعها، ويسمى تلك الأحكام فروعاً واستخراجها منها تفريعاً»¹، لأنّ الكتاب والسنة هما الأصل الثابت الذي لا يتغير، والأحكام فرع عنهما.

ومن تمثّلات الاستعمال الاصطلاحي لازدواجية العلاقة بين الأصل والفرع في الأحكام الشرعية، تأصيل الفروع اعتماداً على القياس؛ الذي يقصد به «رد الفرع إلى الأصل بعلّة تجمعها في الحكم»²؛ غير أن هذه الأحكام ترتّهن إلى شروط وضوابط تحتكم إليها هذه العلاقة؛ فمن «شرط الفرع أن يكون مناسباً للأصل فيما يجمع بينهما للحكم، ومن شرط الأصل أن يكون ثابتاً بدليل متفق عليه»³، لأن الحكم في الفرع ثابت «لثبوته في الأصل؛ فإذا بطل الحكم في الأصل، وجب أن يبطل في الفرع»⁴.

غير أن ثنائية الأصل والفرع في الدراسات اللغوية، قد نحت منحى آخر غير الذي كانت عليه في الدراسات الفقهية؛ «فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهية، والأصل -ها هنا- يراد به الحروف الموضوعية على المعنى وضعا أولياً، والفرع لفظ يوجد في تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل، والمثال في ذلك (الضرب) مثلاً؛ فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضرباً، ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك؛ فأما (ضرب يضرب وضارب ومضروب)؛ ففيها حروف

¹ - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996م، ج1، ص 213.

² - الفيروز أبادي الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف، التبصرة، شرح وتحقيق: محمد حسن هيتو، مط: دار الفكر، دمشق، ط1، 1980م، ص 201.

³ - المرجع نفسه، ص 206.

⁴ - المرجع نفسه، ص 275.

الأصل، وهي الضاد، الراء، الباء، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر»¹.

كما لا يخلو علم الدلالة من هذه الازدواجية، حيث نجد أن « تعدد لغات الكلمة الواحدة له أصل تفرعت منه اللغات؛ فقد جاء في "لَدُنْ" ثمانى لغات، يقال: لَدُنْ، وَلَدًا، وَلَدٌ بفتح الفاء وضم العين، وَلَدٌ بضمّهما، وَلَدُنْ بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون، وَلَدُنْ بفتح النون، وَلَدٌ بفتح الفاء وسكون العين؛ فأما "لَدُنْ" بفتح الفاء وضم العين فهو الأصل لكثرتة، وشهرته، وورود التنزيل به»²؛ لقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾ الإسراء، ص 80.

وإذا التفتنا إلى المنظومة الإيقاعية؛ فإننا نلغي علم العروض ينبني على عشر تفعيلات أصول هي: « فعولنْ، وفاعلنْ، ومستفعِلنْ، وفاعلاتنْ، وفاع لاتنْ، ومُسْتَفْعِلُنْ، ومفاعِلَتُنْ، ومُتَفَاعِلُنْ، ومفعولاتْ، ومفاعيلنْ »³، وقد بنيت عليها أوزان الشعر العربي، «ولا يشذ منها شيء عنها، ولكل واحد من هذه الأصول فروع تتشعب منه»⁴.

ووفق ما سبق ذكره، يتضح جليا أن علماء العربية من لغويين وصرفيين وعروضيين وغيرهم، « اتخذوا فكرة الأصل والفرع منهجا من مناهجهم في دراسة اللغة العربية بمختلف علومها، مما يدل على أن هذا المنهج شامل معتمد في علوم العربية كافة، لا في النحو وحده»⁵.

¹ - أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص 62 - 63.

² - حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 18.

³ - المرجع نفسه، ص 21.

⁴ - جار الله الزمخشري، القسطاس المستقيم في علم العروض، تح: بهيجة الحسنى، تقديم: كمال إبراهيم وصفاء خاوصي، الناشر: مكتبة الأنطلس، شارع المتنبي، بغداد، د.ط، 1969م، ص 63.

⁵ - حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 25.

3.1. الأصل والفرع في المبحث الصوتي:

تتجلى ملامح ثنائية الأصل والفرع في المبحث الصوتي من خلال تقسيمات "سيبويه" للحروف العربية، التي قسمها إلى أصول وفروع؛ فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً، يمكن أن تصل إلى خمسة وثلاثين بفعل التلوينات، التي تطرأ عليها نتيجة تعدد أنساق التخاطب في المجتمع اللغوي بين التخاطب اللساني النظامي واللهجي الخاص بفئة كلامية معينة.

ومن ثم، وسم سيبويه هذا النوع من الحروف بسمة الفروع المستحسنة التي تعود إلى «أصلها من التسعة و العشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم»¹، وتتحقق وفق قوانين صوتية تتسم بالدقة والخصوصية التي يحكمها تقارب المخارج أو الصفات، التي تفرضها العلائق الجوارية «التي تمارسها بعض الحروف بخصوصياتها (الصفات) على حروف أخرى؛ فينتج امتداد الصفة من الحرف المؤثر إلى الحرف المتأثر قبله أو بعده، ومن ذلك ظواهر الإدغام، والإمالة، والتفخيم، والجهر، والهمس...الخاصة بالحروف، والإشمام، والاختلاس...الخاصة بالحركات»².

وفي المقابل نلفي التشكل الصوتي الذي يفرزه الانزياح الشاذ عن الأصل، يدفع إلى ازدياد عدد الأصوات الفروع إلى اثنين وأربعين حرفاً مستهجناً لا تقع « في لغة من ترتضى عربيته ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين والصاد الضعيفة، والصاد التي

¹ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج4، ص 432.

² - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 56.

كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء»¹، وعلل استهجانها، تكمن في انتفاء ملامح الصوت الأصلي، مما يتسبب في إحداث خلل على مستوى الدلالة، ولذلك لا يعتد بها ضمن الأداء اللغوي الفصيح، وقد ذكرها أيضا "ابن جني" في كتابه "سر صناعة الإعراب"².

وتجدر الإشارة إلى أن الحروف الفرعية لا يمكن تبيينها إلا بالمشافهة، لأنها تفتقر إلى الرسم الكتابي الذي تتميز به الحروف الأصلية؛ فقد أقر "سيبويه" في كتابه بذلك، لقوله: «وهذه الحروف التي تَمَّتْها اثنين وأربعين جِدِّها ورديئها أصلها التسعة والعشرون، لا تتبين إلا بالمشافهة»³، ليتحقق بذلك تمييز الأصل من الفرع وفق «تحديد الأصل بواسطة "ذوق الحرف" وتحديد مخرجه وصفاته. ذلك في النطق»⁴؛ فتحقيقها شفوي يدرك بالسمع خلافا للحروف الأصول «التي لها على جهة المواضعة في الرسم، هيئة في الخط تقابل نوع تحققها في اللفظ»⁵.

ومن ثم؛ فإن اكتساب الحروف الفرعية سمة التشكل اللانظامي، ناتج عن كيفية «تحققها وإنجازها داخل الجهاز النطقي لافتقارها القيمة الصوتية التي تمنحها خصوصيات التمايز عن الحروف الأصول، لأنها تمثل تنوعات وتحقيقات متفرعة عنها»⁶، تفتقر إلى عنصر الاتساق بين القيمة الصوتية النظامية والمنجز الفعلي في الواقعة الكلامية، مما يجعلها ذات تشكّل صوتي نطقي لا غير.

¹ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، ج4، ص 432، وينظر: أبي الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هندراوي، دار القلم دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، ط02، 1993م، ج01، ص 45.

² - ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، ج01، ص 46.

³ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج04، ص 432.

⁴ - تمام حسان، الأصول-دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو- فقه اللغة - البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 2000م، ص 111.

⁵ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 57.

⁶ - المرجع نفسه، ص 42.

بالإضافة إلى ذلك، أن الصفات التي مثلت الجانب الفيزيائي للصوت، هي في حد ذاتها فروع، لأنها في الأصل « مجرد نفس صاعد من الرئتين، تحول بفعل الوترين الصوتيين إلى صوت، فالنفس أصل والصوت فرع »¹، وتتقسم إلى أصلية وفرعية؛ فالأصلية نوعان: أساسية وثنائية، أما الفرعية تمثلها الصفات الفارقة أو التمييزية. إن هذه الصفات التي تعكس القيم الخلاقية للفونيم في المبحث الصوتي، هي تفريعات لأهم ثنائية تأسس وفقها المنطوق اللغوي وهي: "الصامت والصائت"، لأنهما الأصل الذي تفرعت عنه باقي الثنائيات.

2. الملح الخلفي لثنائية الصامت والصائت:

قسّم علماء العربية قديما الأصوات إلى "صوامت" و"صوائت"؛ لكنهم وجّهوا معظم اهتمامهم إلى الحروف دون الحركات، حيث «أخضعوها للتصنيف والتقسيم دون الحركات، وهي التي نظروا فيها نظرا جادا من حيث مخارجها وصفاتها المختلفة»²؛ فكانت أكثر تفصيلا ضمن أبحاثهم اللغوية من الحركات؛ ومع ذلك «لا نعدم أن نعثر على أقوال متناثرة هنا وهناك تشير إلى شيء من خواص الحركات وصفاتها. فالحركات إنما سميت كذلك - على رأيهم - لأنها تحرك الحرف وتقلقله، أو كما قال بعضهم، لأنها تجذبه نحو "الحروف" التي هي أجزاءها، فالفتحة تجذبه نحو الألف والكسرة نحو الياء والضمّة نحو الواو، ولكن هذا التفسير - كما ترى - أقرب إلى أن يكون تعليلا لتسميتها بالحركات من كونه بيانا وتوضيحا لخواصها»³.

¹ - رفاس سميرة، نظرية الأصالة والتفريع الصوتية في الآثار العربية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2007-2008م، ص 95.

² - كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 2000م، ص 153.

³ - المرجع نفسه، ص 155.

1.2.الصامت:

ورد في مقاييس اللغة أن «الصاد والميم والتاء أصل واحد يدل على إبهام وإغلاق. من ذلك صمت الرجل، إذا سكت، وأصمت أيضا»¹.

أما اصطلاحاً؛ فهو مصطلح أطلقه المحدثون للدلالة على مفهوم الحرف لدى القدامى، وهو وحدة ذهنية ثابتة عرفت بـ: «الصوت المجهور أو المهموس الذي يحدث في نطقه أن يعترض مجرى الهواء اعتراضاً كاملاً (كما في حالة الباء)، أو اعتراضاً جزئياً من شأنه أن يمنع الهواء من أن ينطلق من الفم دون احتكاك مسموع (كما في حالة التاء والفاء مثلاً)»²؛ فالأصوات التي يعترضها عائق في الفم سواء أكان انسداداً تاماً أم تصنيفاً لمجرى الهواء هي صوامت، لأن ما يميز الأصوات الصامته عن الحركات هو حدوث اعتراض لمجرى الهواء أثناء النطق بها³.

وقد عرف الصامت في الدراسات العربية بمصطلحات أخرى، نحو: «الصحيح، والساكن، والحبيس»⁴، وهذه التسميات تندرج ضمن ما يمكن أن نتوضع عليه بالترايف الاصطلاحي الذي يتوافق مع المؤدى الدلالي الذي يؤديه مصطلح الصامت، ومعنى الحبيس الصامت الذي ينحبس الهواء لحظة النطق به في أي موضع من مواضع النطق، كما يتحقق وفق حركة فيزيولوجية تتمثل في الانسداد والانفتاح المصاحبتان للعضو المسؤول عن النطق بالحرف، هذا الأخير الذي لم يتم تعريفه تعريفاً علمياً دقيقاً، لأن العلماء العرب قد اكتفوا بذكر وظيفة صوتية وصرفية من وظائفه وهي كونه المادة

¹ - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، ص 308.

² - محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص 149.

³ - ينظر: حازم علي كمال الدين، دراسة في علم الأصوات، مكتبة الآداب للنشر - القاهرة، ط01، 1999م، ص 21.

⁴ - أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط. منقحة، 2008م، ص 91.

الصوتية، التي تتألف منها أصول الكلمات، مهما اختلفت صورها وصيغها الصرفية¹؛ غير أن هذا لا ينفي اهتمامهم بالحروف؛ فقد وضعوا لها رموزا مستقلة، في حين بقيت الحركات بدون رموز، إلى أن وضع «أبو الأسود الدؤلي نقط الإعراب، ثم وضع الخليل رموز الحركات الطويلة والقصيرة فيما بعد»².

كما أجمع علماء العربية بدءا بالخليل وسيبويه وغيرهما على أن الصوامت العربية تسعة وعشرون صوتا، رتبها الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه "العين" ترتيبا صوتيا، «بدءا بأصوات الحلق، ثم أصوات أقصى الفم، ثم وسط الفم، ثم أدنى الفم، ثم الشفتين»³؛ فهي حروف أصلية تتفرع عنها «مجموعة فرعية: (حلقية، ولهوية، وشجرية، وأصلية...) تنتمي إلى مدارج وأحياز موضعية مختلفة في الجهاز النطقي، تحددها طرائق التحقيق الصوتي، بدءا بالأدخِل في الحلق، وانتهاء بالأقرب إلى فتحة الفم، باعتماد فتح الفم بالألف وإظهار الحرف نحو: أب، أت، أح، أع...»⁴؛ فجاءت على النحو الآتي: «العين، الحاء، الهاء، الخاء، الغين، القاف، الكاف، الجيم، الشين، الضاد، الصاد السين، الزاي، الطاء، الدال، التاء، الظاء، الذال، الثاء، الراء، اللام، النون، الفاء، الباء، الميم، الواو، الألف، الياء، الهمزة»⁵.

أما سيبويه فقد عمد إلى ترتيبها على نحو خاص «بدءا بالحلق، وانتهاء بالخيšوم، وبجعله مخرج الألف من أقصى الحلق، والواو والياء من مخرج المتحركة، يكون سيبويه قد أسقط مخرج الجوف الذي خص به الخليل "الواو، والياء، والألف اللينة"»⁶؛ فورد هذا الترتيب على النحو الآتي: «الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء،

¹ - ينظر: حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 37.

² - المرجع نفسه، ص 37.

³ - المرجع نفسه، ص 21-22.

⁴ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 33.

⁵ - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، ج 01، ص 48.

⁶ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 41.

والغين، والخاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والذال، والثاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو»¹، وهذا الترتيب ورد أيضا في مؤلف "سر صناعة الإعراب لابن جني"².

2.2. الصائت:

تحيل مادة (ص، و، ت) في معجم العين إلى: «صائت يصوت صوتا فهو صائت بمعنى الصائح»³، الذي يصدر صوتا، وكذا الصائت هو الذي نسمعه عند النطق بالحرف. فكلاهما يؤدي وظيفة واحدة وهي الانتقال من حالة الإصمات إلى حالة الإظهار.

أما اصطلاحا فهو: «عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا. حتى يعرض له في الحلق والفم والشفقتين مقاطع تنثيه عن امتداده واستطالته فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها»⁴، وهذا التعريف يشمل كل من الصامت والصائت؛ فالصوت ينطلق مع صائت الفتحة مستقيما؛ حتى إذا أردنا النطق بصائت الضمة أو الكسرة غيرنا مساره، إما باتجاه الأعلى أو الأسفل.

ونجد من المحدثين من يسميها أصوات المد واللين، فيقول: «وأصوات اللين ما اصطلاح القدماء على تسميته بالحركات، من فتحة، وضمة، وكسرة. وكذلك ما سموه بألف المد، وواو المد، وياء المد»⁵، وسميت بذلك لأنها بحاجة إلى مد الصوت ولينه.

¹ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج4، ص 432.

² - جاء ترتيب الأصوات في باب "تكر الحروف على مراتبها في الاطراد" على النحو الآتي: «الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والكاف، والجيم، والشين، والياء، والضاد، واللام، والراء، والنون، والطاء، والذال، والثاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو»، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج01، ص 45.

³ - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ج07، ص 146.

⁴ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج01، ص 6.

⁵ - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 29.

وقد تفرعت عنها مصطلحات أخرى، كمصطلح "الأصوات المتحركة" إذ قيل فيها: «والأصوات المتحركة في العربية الفصحى، ما سماه العرب بالحركات، وهي الفتحة والضمة والكسرة»¹، حيث انفردت «الفتحة بصفة الانفتاح، ولذا سماها القدماء بهذا الاسم، كما تنفرد الضمة باستدارة الشفتين أو ضمهما ومنه تسميتها، وتمتاز الكسرة بالأمامية»².

أما المفهوم الدقيق للصائت؛ فنستشفه من خلال قول "ابن جني": «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة ف كذلك الحركات ثلاثة، وهي الفتحة والكسرة والضمة؛ فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو»³ بمعنى أن الفتحة، والضمة، والكسرة الأصل الذي تفرعت عنه الألف، والواو، والياء، وسميت بذلك نسبة إلى العملية الفيزيولوجية التي ارتهن إليها "أبو الأسود الدؤلي"⁴ لرصد علامات الإعراب.

إلى جانب ذلك، ذكر "ابن جني" خاصية مرور الهواء بالنسبة للصوائت؛ معبرا عن ذلك بقوله: «فإن اتسع مخرج الحرف، حتى لا يقطع الصوت عن امتداده واستطالته، استمر الصوت ممتدا حتى ينفد، فيفضي حسيرا إلى مخرج الهمزة، فينقطع بالضرورة عندها إذ لم يجد منقطعا فيما فوقها. والحروف التي اتسعت مخرجها ثلاثة: الألف، ثم

¹ - رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والوزيع، ط03، 1997م، ص 42.

² - مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط01، 1998م، ص128.

³ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج01، ص 17.

⁴ - إن الدلالة الاصطلاحية لم تتضح معالمها الأولى في القرن الأول الهجري مع ظهور الدراسة اللغوية عند العرب، إلا مع ما قدمه أبي الأسود الدؤلي من توصيف دقيق للهيئة الفيزيولوجية التي يتخذها العضو المسؤول لحظة النطق بالحركة، بهدف تنقيط المصحف الشريف، لقوله: "خذ المصحف، وصبغا يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة أسفله، فإن أتبعته شيئا من هذه الحركات غنة، فانقط نقطتين"، أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصاحف، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج01، ص 04.

الياء، ثم الواو، وأوسعها وألينها الألف، إلا أن الصوت الذي يجري في الألف مخالف للصوت الذي يجري في الياء والواو، والصوت الذي يجري في الياء مخالف للصوت الذي يجري في الألف والواو»¹، والسبب في ذلك تباين الهيئة التي يكون عليها العضو المسؤول عن إصدارها، لأن مع الألف تجد كل من «الحلق والفم منفحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر، وأما الياء فتجد معها الأضراس سفلا وعلوا قد اكتتفت جنبتي اللسان وضغطته، وتفاجّ الحنك عن ظهر اللسان، فجرى الصوت متصعدا هناك، فلأجل تلك الفجوة ما استطال، وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس، ويتصل الصوت»²؛ فنتج عن هذا التباين في موضع النطق بالصوائت اختلاف «الصدى المنبعث من الصدر، وذلك قولك في الألف "أأ" وفي الياء "إي" وفي الواو "أو"»³، مما يؤدي إلى تباين أثرها السمعي على الأذن.

وضمن مسعى توصيفه الفيزيولوجي للصوت، أدرك "ابن جني" مدى تباين مرور الهواء لحظة النطق بالحركة عن الحرف، وهو ما اتضح من خلال قوله: «ومن اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها، التي هي أسباب تباين أصداؤها، ما شبه بعضهم الحلق والفم بالناي، فإن الصوت يخرج فيه مستطيلا أملس ساذجا، كما يجري الصوت في الألف غفلا بغير صنعة... إلا أن الصوت الذي يؤديه الوتر غفلا غير محصور، تجده بالإضافة إلى ما أداه وهو مضغوط محصور أملس مهتزا... وجريان الصوت فيه غفلا غير محصور كجريان الصوت في الألف الساكنة»⁴؛ باعتبار أن

¹ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 07-08.

² - المرجع نفسه، ج1، ص 08.

³ - المرجع نفسه، ج1، ص 08.

⁴ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 8-9، وينظر: حسام البهنساوي: الدراسات الصوتية

عند العلماء العرب، ص 38.

الحركة «شيء من التصويت يحرك سواكن الكلم»¹؛ إذ تتدرج ضمن فئة الصوائت التي تتسم بسمة الجهرية التي تتأتى بفعل اندفاع «الهواء في مجرى مستمر خلال الحلق والفم، وخلال الأنف معهما أحيانا دون أن يكون ثمة عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضا تاما أو تضيق لمجرى الهواء من شأنه أن يحدث احتكاكا مسموعا»²، ولها عدة تفرعات، وهي: الفتحة والفتحة الطويلة، والضممة والضممة الطويلة، والكسرة والكسرة الطويلة، وقد عرفت بالهوائية عند الخليل بن أحمد الفراهيدي للدلالة على موقعية حدوثها في الجهاز النطقي، ومخرجها من الجوف، و«سميت جوفاً لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدرج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تتسب إليه إلا الجوف»³.

أما إذا التفتنا إلى تصنيف علماء التجويد والقراءات؛ فلا نكاد نقف على تباين عميق بينهم وبين علماء اللغة؛ فالحركات لديهم هي: «الثلاث المشهورة وحركة بين الفتحة والكسرة، وهي التي قبل الألف الممالاة، وحركة بين الفتحة والضممة، وهي التي قبل الألف المفخمة في قراءة ورش، نحو: الصلاة، والزكاة، والحياة، وحركة بين الكسرة والضممة، وهي حركة الإشمام في نحو: قيل، وغيض، على قراءة الكسائي»⁴.

¹ - إبراهيمي بوداود، فيزياء الحركات بين تقديرات القدامى وقياسات المحدثين، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، 2011م-2012م، ص 29.

² - حازم علي كمال الدين، دراسة في علم الأصوات، ص 52.

³ - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج 01، ص 57.

⁴ - علي عبد الله علي القرني، أثر الحركات في اللغة العربية، دراسة في الصوت والبنية، أطروحة دكتوراه في اللغة العربية وآدابها، تخصص علم اللغة، د.ط، 2004م، ص 03.

أ. الفتحة:

لغة اشتقت من الفعل (فَتَحَ)، و«الفاء والتاء والحاء أصل صحيح واحد، يدل على خلاف الإغلاق، يقال فتحت الباب وغيره فتحا ثم يحمل على هذا سائر ما في هذا البناء»¹.

أما اصطلاحاً؛ تعد الفتحة أول الحركات الأصلية، استناداً إلى قول "أبي الأسود الدؤلي" الذي استهل حديثه بها في نقط المصحف الشريف: «فإذا فتحت شفتي، فانقط واحدة فوق الحرف...»²، كما عرفت بالحركة الحيادية تبعا للعملية الفيزيولوجية المتعلقة بوضعية الشفتين اللتين «تبقيان في وضع محايد بين التدوير الذي يحصل في الضمة، والانفراج الذي يحصل عند لفظ الكسرة»³؛ فهي بمثابة نقطة انتقال من الرفع إلى الكسر أو العكس، لأنها «صائت وسطي أي أن أعلى نقطة في اللسان أثناء النطق به تكون وسطه، وتتحو نحو مركز الوسط في الحنك الصلب، أما الجزء الأمامي من اللسان فيكون أبعد ما يمكن من الحنك الصلب في حين يبقى الفم مفتوحاً بشكل واسع»⁴.

ووفق هذا التصور، أدرك "ابن جني" الانفتاح الحاصل في الفم، من خلال استتاده للملمح الاستعاري وتشبيهه للحلق والفم بآلة الناي؛ «فالصوت يخرج فيه -الناي- مستطيلاً أملس كما يجري عند النطق بالألف؛ فنجد الحلق والفم منفطحين غير معترضين على الصوت بضغط»⁵؛ فجاء هذا التوصيف دقيقاً، اعتماداً في ذلك على الآلة الموسيقية في تحليل الجانب الفيزيولوجي للصوت، تعرض من خلاله لصائت الألف المتفرّع عن الصائت القصير "الفتحة"؛ باعتبارها «صوت مد قصير يقابله صوت مد

¹ - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، ج 04، ص 469.

² - أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، المحكم في نقط المصاحف، تحقيق: عزّة حسن، دمشق، د.ط، 1960م، ص 04.

³ - أحمد زرقعة، أصول اللغة العربية، أسرار الحروف، دار الحصاد للنشر والتوزيع، ط 01، 1993م، ص 35.

⁴ - المرجع نفسه، ص 35.

⁵ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 01، ص 08.

طويل هو الفتحة الطويلة ويطلق عليها في العربية الألف»¹، هذا ما أثبتته "ابن جني" ضمن معرض حديثه عن الحركات التي هي «أبعاض حروف المد...؛ فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، ومتى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه»².

ب. الضمة:

ورد في لسان العرب أن الضمة معناها «ضمك الشيء إلى الشيء، وقيل: قَبْض الشيء إلى الشيء»³، وهذا التعريف المعجمي لحركة الضم، يتوافق مع المفهوم الاصطلاحي الذي قدّمه "أبو الأسود الدؤلي"، لقوله: «وإذا ضممتها - أي الشفتين - فاجعل النقطة إلى جانب الحرف»⁴، أمّا موقعيتها في الجهاز النطقي؛ فتتحقق على مستوى أقصى الحلق، لتتخذ بعدها صفتي التفخيم والاستعلاء وفق «عامل اللسان المتأخر أصله، المرتفع في اتجاه الحنك الأعلى قرب اللهاة، ليكون بذلك جاهزا للمغادرة عند الشفتين اللتين تمتدان للأمام قليلا، وتتضمن لبعضهما، متقابلتين غير متلاقيتين»⁵، كما تعد الضمة صائتا خلفيا، لأن «الجزء الخلفي من اللسان يكون لدى النطق به أقرب ما يمكن من الحنك اللين "اللهاة" وتكون بذلك حجرة الرنين الفمية صغيرة جدا، وتكون فتحة الفم ضيقة»⁶، وهي من أثقل الحركات لقول "السيوطي" «أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة»⁷، لقلة شيوعها مقارنة بالفتحة والكسرة.

¹ - غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللغوية -دراسة في أصوات المد العربية، منشورات وزارة الثقافة، العراق، د.ط، 1984م، ص 213.

² - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 17.

³ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج 12، ص 357.

⁴ - أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، المحكم في نقط المصاحف، ص 04.

⁵ - مكي دزار، الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية، رسالة دكتوراه الدولة في اللغة، جامعة وهران، السانينة، 2002م-2003م، ص 178.

⁶ - أحمد زرقعة، أصول اللغة العربية، أسرار الحروف، ص 36.

⁷ - جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ص 185.

وتتفرع عن الضمة، ضمة طويلة تمثلها الواو؛ فتأتي على صيغتين، إما صائتا نحو: "قُول" أو صامتا نحو: "يَقُول"، لأنها من أصوات المد واللين؛ «فالحركات أبعاض حروف المد... والضمة بعض الواو»¹ مع فارق بسيط يكمن في كمية الطول بين الحركة والحرف، لأن مفردة "قُول" لا تحمل نفس الكمية الصوتية التي تحملها مفردة "يَقُول"؛ بالرغم من أن الصامت نفسه وهو صوت "القاف"؛ فالمد هو الذي أكسبها هذا الفارق الكمّي.

ج. الكسرة:

ورد في مقاييس اللغة «الكاف والسين والراء، أصل صحيح واحد، يدل على هشم الشيء وهضمه، وذلك قولك: كسرت الشيء: أكسره كسرا»². أما المعنى الاصطلاحي، تبدت ملامحه الأولى على يد "أبي الأسود الدؤلي" حين خاطب كاتبه قائلاً: «وإذا كسرتهما (الشفتان) فاجعل النقطة في أسفله»³، نسبة إلى انكسار الشفتين اللتين تكونان «مشدودتين أقصى ما يمكن لهما من الشد»⁴، وتشارك مع باقي الصوائت في موضع حدوثها المتمثل في أقصى الحلق، وهي صائت أمامي نسبة إلى موقعيتها، لأن «الجزء الأمامي من اللسان يكون لدى النطق به أقرب ما يمكن من الجزء الأمامي من الحنك الصلب»⁵.

وتعد الأصل الذي تتفرع عنه الكسرة الطويلة، التي هي بمثابة إشباع يلحق الصائت الذي اعتبره "ابن جني" من الأصوات الناقصة التي «تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجذب به نحو الحروف التي هي أبعاضها...؛ فالكسرة تجذب به نحو الياء... ولا يبلغ الناطق بها مدى الحروف التي هي أبعاضها، فإن بلغ بها مداها تكملت الحركات حروفاً،

¹ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج01، ص 17.

² - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، ج05، ص 180.

³ - أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، المحكم في نقط المصاحف، ص 04.

⁴ - أحمد زرقه، أصول اللغة العربية، أسرار الحروف، ص 35.

⁵ - المرجع نفسه، ص 35.

أعني ألفا، ويا، وواوا¹، وهذا ما يثبت أن الكسرة بعض الياء التي تنتمي إلى أصوات المد واللين؛ فتأتي على هيئة صامت وصائت، نحو: "يَيْيْتُ"؛ فالياء الأولى حرف، أما الثانية فهي حركة، وزمن النطق بها أطول من زمن النطق بالكسرة القصيرة، لكونها ياء مدّية.

ولما كانت الصوائت العربية متخذة المخرج والصفة معا، آثرنا عرضها بصفة مختصرة في الجدول الآتي:

جدول 1: نظام الحركات الإعرابية².

الحركات	موضع النطق	وضعية الشفتين
كسرة	أمامية	منفرجة
فتحة	وسطية	منفرجة
ضمة	خلفية	مستديرة

تعقيب:

تمثل الخانة الأولى من الجدول موضع نطق الصوائت القصيرة، فالفتحة تتوسط الكسرة الأمامية والضمة الخلفية، لأنها حيادية.

أما في الخانة الثانية؛ تظهر الكسرة أمامية نسبة لانخفاض منتهى اللسان والفتحة انتصابه ووسطيته، لا هو مرتفع ولا منخفض، أما الضمة فمن ارتفاع مؤخر اللسان. وفي الخانة الثالثة، تظهر لنا الهيئة التي تكون عليها الشفتان أثناء النطق بالصوائت، بحيث تكونان منفرجتان مع صائتي الكسرة والفتحة، ومستديرة مع صائت الضمة.

¹ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 26-27.

² - ينظر: الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تحقيق: صالح القرمادي، ط03،

1992م، ص 50.

ولعل ما يثبت قوة العلاقة بين "الصامت والصائت" وحميميتهما نلفيه من خلال إقرار "ابن جني" الذي يتبدى ضمن قوله: «لما كان الحرف أقوى من الحركة، وكان الحرف قد يوجد ولا حركة معه، وكانت الحركة لا توجد إلاّ عند وجود الحرف، صارت كأنها قد حلتته، وصار هو كأنه قد تضمنها»¹؛ ففكرة الفصل بينهما تغدو وهمية لاتحادها على المستوى الأدائي، لأن «كينونة الصامت الفيزيائية تكمن في الحركة الملازمة له، والتي من شأنها أن تفتح الانغلاق الحاصل، فاسحة له المجال للخروج والتلون، والتأثير والتأثر، في السياق الذي يضمه، وذلك بحسب مخرج الصوت ودرجة انفتاح الآلة المصوتة وإقفالها، لتكتمل الصورة السمعية لما يسمى بالحرف بتشكلات مختلفة تحددها تغيرات التوقع في الجهاز النطقي»².

ومن ثم؛ فإن الصامت «كم نغمي معطل، لا تبعث فيه الحياة إلا من خلال الحركة»³؛ فبغياها تصعب آلية النطق بالصامت؛ لأنها «تقلق الحرف الذي تقتن به، وتجذب به نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجذب نحو الياء، والضممة تجذب نحو الواو»⁴؛ فهي ملازمة للحرف وذات منزلة واحدة معه، لأن علماء اللغة عاملوها معاملة الصامت، وبالأخص الصوائت الطويلة long vowels "ألف المد، وياء المد، وواو المد" التي تفرعت عن الصوائت القصيرة؛ حيث تم وضع الحركة المناسبة أمام كل حركة طويلة؛ «فوضعوا الفتحة قبل الألف، والضممة قبل الواو، والكسرة قبل الياء، لأن الخط العربي يرمز للحركات الطويلة برمز داخل بنية الكلمة

¹ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 32.

² - ابراهيمي بوداود، القياسات الحاسوبية للكميات الصوتية في التراث، رسالة ماجستير في اللغة، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة الساندية، وهران، 2006م-2007م، ص 44.

³ - عباس بيومي عجلان، الأداء الفني للنص، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د.ط، 1994م، ص 247.

⁴ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 26-27.

بعكس الحركات القصيرة التي تتحقق بواسطة رموز توضع فوق الحرف أو تحته «¹»، وما يثبت هذه العلاقة التلازمية بين الحرف والحركة، قول ابن جني: «إن الحرف كالمحل للحركة وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه، فلا يجوز وجودها قبل وجوده»².

من منظور آخر، عرفت هذه الثنائية بالسواكن والعلل، حيث قسّمت الأصوات sounds إلى: العلل vowels (الصوائت)، والسواكن consonants (الصوامت)؛ فيتميز «السّاكن بنطق مقارب close articulation عن طريق عضو أو أعضاء، بطريقة تعوق تيار الهواء، أو - من ناحية أخرى - تسبب احتكاكا مسموعا، أما العلة فتتميز بنطق مفتوح، وغياب أي عائق، كما أن العلة بطبيعتها مصوّتة أو رنانة أكثر من السواكن»³. بالإضافة إلى أن، «السّاكن (أو الصامت) حرف انجزم فيه الصوت وانقطع، فلم يجر مع الحركة وإنما انحبس في مخرجه محققا في موضع معلوم من مواضع الجهاز النطقي، والحركة صوت مخصوص يعقب الحرف السّاكن ليصير امتدادا له»⁴؛ وهذا ما دفع "ابن جني" إلى ترتيبها بعد الحرف وليس قبله، لاستحالة وقوعها قبل الحرف، لأنه «كالمحل للحركة، وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه، فلا يجوز وجودها قبل وجوده. وأيضا لو كانت الحركة قبل الحرف لما جاز الإدغام في الكلام أصلا؛ ألا ترى أنك تقول "قَطَعَ" فتدغم الطاء الأولى في الثانية، ولو كانت حركة الطاء الثانية في الرتبة قبلها، لكانت حازمة بين الطاء الأولى وبين الطاء الثانية، ولو كان الأمر كذلك لما جاز إدغام الأولى في الثانية... وإذا حُز بين الحرفين حركة بطل الإدغام؛ فجواز الإدغام في

¹ - محمد محمد داود، الصوائت والمعنى في العربية، دراسة دلالية ومعجم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 2001م، ص 19.

² - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 01، ص 28.

³ - أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 1997م، ص 135.

⁴ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونيتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي، ص

الكلام دلالة على أن الحركة ليست قبل الحرف المتحرك بها»¹؛ فهي على ذلك جزء منه ولا ترد منعزلة عنه لعدم إمكانية نطقها بدونها.

3. الملمح الخلافي لثنائية الجهر والهمس:

تعد ثنائية "الجهر والهمس" من الثنائيات التي تعكس آلية حدوث الصفات الأساسية التي تكسب الصوت قيمة جوهريّة؛ متمثلة في التمييز بين الفونيمات المتحدة المخارج؛ فإما أن يكون الصوت مجهورا أو مهموسا، ليحدث تمايزا دلاليا بين مفردتين بمجرد استبدال فونيم محل آخر، نحو: "سار" و "زار"؛ فالسين مهموسة والزاي مجهورة، وغياب سمة الجهر يستدعي حضور سمة الهمس، ليحدث قيمة خلاقية ضمن هذا النسق اللغوي.

1.3. الجهر:

تحيل اللفظة إلى معنى الإظهار؛ فالجهر لغة هو: «إعلان الشيء وكشفه وعلوه»²، كما ورد في لسان العرب: «جهر بالقول إذا رفع صوته، فهو جهير وأجهر، فهو مجهر إذا عرف بشدة الصوت»³.

أما اصطلاحاً؛ فنلفي المصطلح في المدونة اللغوية التراثية يطلق على الحرف الذي «أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه، حتى ينقضي الاعتماد عليه، ويجري الصوت، فهذه حال المجهورة في الحلق والفم، إلا أن النون والميم، قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم، فتصير فيهما غنة. والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما لرأيت ذلك قد أخل بهما»⁴؛ فأشباع الاعتماد في الموضع يتأتى وفق عملية فيزيولوجية للعضو المسؤول عن إصدار الصوت، أما منع النفس أن يجري مع الصوت،

¹ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج01، ص 28.

² - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، ج01، ص 487.

³ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج04، ص 150.

⁴ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج 04، ص 434.

يصدر نتيجة تقارب أو تباعد الوترين الصوتيين اللذين يؤديان إلى انسداد مسار التنفس، إما انسداداً تاماً أو جزئياً ينتج عنه قوة الصوت (الجهر) أو ضعفه (الهمس)، حيث «تتقبض أثناء حالة الجهر فتحة المزمار، ويقترّب الوتران الصوتيان أحدهما من الآخر، فيضيق الفراغ بينهما بحيث يسمح بمرور الهواء، ولكن مع إحداث اهتزازات وذبذبات منتظمة للوترين الصوتيين، فتحدث الأصوات المجهورة»¹؛ فالعامل الأساسي في حدوث الصوت المجهور هو قوة اهتزاز الوترين الصوتيين، وهذه القوة ناتجة عن إشباع الموضع أثناء تجمع الصوت، وأصوات الجهر هي: «الهمزة، والألف، والعين، والغين، والقاف، والجيم، والياء، والضاد، واللام، والنون، والراء، والطاء، والذال، والزاي، والظاء، والذال، والباء، والميم، والواو. فذلك تسعة عشر حرفاً»²، تحدث في حالة الانسداد التام حيث يتصلب الهواء ويتقوى ليخرج على شكل أصوات انفجارية، لأن الصوت إذا «لزم موضعه إلى انقضاء حروفه، وحبس النفس أن يجري معه صار مجهوراً لأنه لم يخالطه شيء غيره»³، وهذا ما يبين طبيعة الأصوات المجهورة التي تنحصر على مستوى المخارج.

2.3. الهمس:

تحيل دلالة مصطلح الهمس على المستوى المعجمي إلى «الخفي من الصوت»⁴، لقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ ۖ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ طه، الآية 108؛ فالقرآن الكريم عبّر عن الهمس بالصوت

¹ - عصام نور الدين، علم الأصوات اللغوية، الفونيتيكا، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط01، 1992م، ص 228.

² - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج04، ص 434.

³ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج10، ص 388.

⁴ - المرجع نفسه، ج06، ص 250.

الخفي، ويقال: «الهمس والهميس: حسّ الصوت في الفم مما لا إشراب له من صوت الصدر، ولا جهازة المنطق، ولكنه كلام مهموس في الفم كالسرّ»¹.

أما اصطلاحاً؛ فالهمس بوصفه واقعة اصطلاحية تراثية، ترد كمقابل ضدي للجهر؛ فهو «حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جزي النفس. ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه. فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمد، أو بما فيها منها. وإن شئت أخفيت»²، وضعف الاعتماد في الموضع سيؤدي إلى انفراج نوعي للوترين الصوتيين لأن انفراجهما «أثناء مرور الهواء من الرئتين يسمح للهواء بالخروج دون أن يقابله أي عائق، فيحدث الصوت المهموس»³، وكذا التضيق لأن في هذه الحالة يمر الهواء في حالة احتكاك مع الوترين الصوتيين؛ فيتحقق الصوت المهموس.

وأصوات الهمس هي: «الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشين، والسين، والتاء، والصاد، والثاء، والفاء. فذلك عشرة أحرف»⁴، جمعت في قول: «سَتَشْحُنْكَ خَصْفَةٌ»⁵، وسميت بالمهموسة لاتساع المخرج لها؛ «فخرجت كأنها متفشية، والمجهورة لم يشبع مخرجها، فلم تسمع لها صوتاً»⁶.

بالإضافة إلى أنها «الصوت الذي يخرج معها نَفَسٌ، وليس من صوت الصدر، وإنما يخرج منسلاً، وليس كنفخ الزاي، والظاء، والذال، والصاد، والراء شبيهة الضاد»⁷.

¹ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج 06، ص 251.

² - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج 04، ص 434.

³ - عصام نور الدين، الأصوات اللغوية، الفونيتيكا، ص 229.

⁴ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج 04، ص 434.

⁵ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 01، ص 60.

⁶ - حسام البهناوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 57.

⁷ - المرجع نفسه، ص 63.

بمعنى أن المجهورة هي التي يصدر معها صوت من الصدر يحدثه اهتزاز الوترين الصوتيين، والمهموس «حرف لَانَ في مخرجه دون المجهور في رفع الصوت»¹. وعليه؛ « فالمجهورة كلها هكذا يخرج صوتهن من الصدر ويجري في الحلق، وأما المهموسة فتخرج أصواتها من مخرجها وذلك مما يزجي الصوت، ولم يعتمد عليه فيها كاعتمادهم في المجهورة، فأخرج الصوت من الفم ضعيفا. والدليل على ذلك أنك إذا أخفيت همست بهذه الحروف، ولا تصل إلى ذلك في المجهورة»²، وهذا دلالة على أن الأصوات المهموسة «كلها تقف عندها مع نفخ، لأنهن يخرجن مع التنفس لا صوت الصدر»³، مع الإشارة إلى أن الوترين الصوتيين لا يتوقفان عن الاهتزاز في كلتا الحالتين؛ لكن درجة الاهتزاز تتفاوت بين ما هو مهموس وما هو مجهور؛ ففي «الجهر يتوقف النفس كلية، ثم يحدث انطلاق مفاجئ يدرك فيه الصوت جهيرا مصفى، وفي الهمس يتسرب مع حدوثه نفس»⁴، وهذا النفس يحدث معه اهتزاز خفيف للوترين الصوتيين، كما أن الهيئة الفيزيولوجية لهما هي التي تحدد صفة الصوت إن كان مجهورا أو مهموسا.

ووفق هذا الطرح، ندرك أن علماء اللغة القدامى قد اعتمدوا على الذوق في عملية توصيف الأصوات وتأملهم المبني على الكفاءة الذاتية في تقسيم الأصوات إلى مجهورة ومهموسة؛ غير أننا نلاحظ أن ما قدموه من تعريفات لهذه الازدواجية قد اتسم «بالصعوبة والتعقيد إلى حد أنه ليس من السهل التعرف بدقة على مقاصدهم»⁵، لعدم إدراكهم الدقيق

¹ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج10، ص 388.

² - أبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2008م، ج05، ص 396.

³ - حسام البهناوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 57.

⁴ - مكي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه، خلفيات وامتداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، د.ط، 2007م، ص 168.

⁵ - كمال بشر، علم اللغة العام: الأصوات، دار المعارف للطباعة والنشر، مصر، د.ط، 1973م، ص 88.

بدور الوترين الصوتيين، لأنهم «لم يشيروا إلى الأوتار الصوتية، ولم يعتمدوا على أوضاعها في تحديد الجهر والهمس»¹، وهذه الثنائية التي شكلت بدورها قيما خلافية، لم يغفل "ابن جني" عن ذكرها في مؤلفه "سر صناعة الإعراب"².

4. الملمح الخلفي لثنائية الشدة والرخاوة:

قسم العلماء العرب الأصوات إلى تقسيمات ثنائية، بحسب مرور الهواء إلى أصوات شديدة ورخوة، حيث يقول "سيبويه": «ومن الحروف (الشديد)، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه. وهو: الهمزة والقاف والكاف والجيم والتاء والذال والباء. وذلك أنك لو قلت الحج ثم مددت صوتك لم يجر ذلك. ومنها (الرخوة) وهي: الهاء والحاء والغين والخاء والشين والصاد والضاد والزاي والسين والطاء والتاء والذال والفاء. وذلك إذا قلت الطس وأنقض، وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت»³.

1.4. الشدة:

ورد في لسان العرب: «الشدة: الصلابة، وهي نقيض اللين تكون في الجواهر والأعراض، ورجل شديد قوي»⁴.

أما اصطلاحاً؛ فالصوت الشديد هو ذلك الصوت «الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، وهو الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والذال، والباء»⁵، جمعت في قول: «أَجِدُّكَ قَطْبَتَ»⁶، وقد عرف الصوت الشديد على أنه «آلية نطقية تقوم على التحام تام بين عضوين من أعضاء النطق، بحيث لا يسمح للهواء بالنفوذ إلا بعد أن

¹ - كمال بشر، علم اللغة العام، ص 88.

² - ينظر: أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 01، ص 60.

³ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج 04، ص 434-435.

⁴ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج 03، ص 232-233.

⁵ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج 04 - ص 434.

⁶ - المرجع نفسه، ص 434.

ينفصل العضوان انفصالاً فجائياً، فيندفع الهواء عندئذ في شكل فرقة قوية¹؛ فالذي ينحبس هو الصوت وليس النفس، وهذا ما ميز صفة الشدة عن الجهر، لأن سيبويه خصّ سمة الجهر بمنع النفس أن يجري فيه، أما الشدة فخصّها بمنع الصوت أن يجري فيها؛ فإذا «كان الجهر يعبر عن علو الصّوت، وارتفاعه؛ فإنّ الشدة هي قطع للصوت، وحد من علوه وامتداده»²، لأنها أصوات انفجارية، تحدث نتيجة خروج الصوت في هيئة انفجار للهواء بعد احتباسه لفترة عند المخرج، نحو نطق الباء، والتاء، والdal.

وعليه؛ فالصوت الشديد «هو الذي ينحبس مجرى النفس المندفع من الرئتين لحظة من الزمن في مخرجه، وذلك بالتقاء عضوين من أعضاء آلة النطق، ثم ينفصل العضوان فيندفع الهواء المحبوس فجأة محدثاً صوتاً انفجارياً مثل: الباء، والتاء، والdal وغيرها»³، ومن ثم تتم آلية إنتاجها وفق ثلاثة مراحل: «في المرحلة الأولى يحدث انسداد تام في مكان من القناة الصوتية، أي عند موضع مخرج الحرف، ويؤدي ذلك إلى المرحلة الثانية وهي أن التيار الهوائي الذي توقف عن الجريان عند ذلك الموضع سيرتفع ضغطه، ثم يحدث المرحلة الثالثة عندما يفتح ذلك الانسداد فينطلق التيار الهوائي، فيحدث صوت الحرف المطلوب»⁴.

2.4. الرخاوة:

إن الرخاوة تقابل الشدة، والرخو لغة هو: «الهش من كل شيء»⁵، وقيل أنها تدل على «لين وسخافة عقل»¹، ومعناها أيضاً «سعة العيش»²، التي توحى إلى السهولة

¹ - محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط3، دت، ج3، ص 15.

² - رفاس سميرة، نظرية الأصالة والتفريع الصوتية في الآثار العربية، ص 100.

³ - غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2007م، ص 122.

⁴ - عبد المنعم الناصر، شرح صوتيات سيبويه، دراسة حديثة في النظام الصوتي للعربية من خلال نصوص كتاب سيبويه، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2012م، 110.

⁵ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج14، ص 314.

والضعف واللين. وفي المجال الصوتي تحيل المفردة إلى: «سعة الممر الهوائي في مقابل غلقه مع الأصوات الشديدة»³.

أما اصطلاحاً؛ فالصوت الرخو هو ذلك الملمح الذي يتحقق من خلال جريان الصوت «ألا ترى أنك تقول: المسّ، والرّشّ، والشحّ، ونحو ذلك، فتمد الصوت جارياً مع السين والشين والحاء»⁴، والأصوات الرخوة هي: «الهاء، والحاء، والغين، والحاء، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والطاء، والثاء، والذال، والفاء، وذلك إذا قلت الطّس وأنقَضُ. وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت»⁵.

وفي السياق ذاته، نلفي "المبرّد" يصدر توصيفاً لآلية حدوث الأصوات الرخوة، يتوافق مع ما أصدره سيبويه؛ إذ يقول: «ومن الحروف حروف تجري على النفس، وهي التي تسمى الرخوة»⁶؛ فالصوت الذي يتسم بصفة الرخاوة «لا ينحبس الهواء في مخرجه حبساً تاماً، وذلك بأن تضيق مجرى النفس باقتراب عضوين من أعضاء آلة النطق نحو بعضهما في مخرج الحرف دون أن يقفلا المجرى فيحدث النفس في أثناء مروره بمخرج الصوت خفيفاً مسموعاً تختلف نسبته تبعاً لنسبة ضيق المجرى وذلك مثل صوت السين والزاي والحاء وغيرها»⁷، وهذا ما أثبتته الدراسة الصوتية الحديثة، بعد أن استفادت من الإمكانيات التكنولوجية والمخبرية، والتي أبانت عن آلية التشكل الناتجة عن «خروج الصوت مستمراً في صورة تسرب للهواء، محتكاً بالمخرج، كما في نطق الثاء والحاء

¹ - أبو الحسين أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، ج2، ص 501.

² - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج14، ص 315.

³ - مكي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه، خلفيات وامتداد، ص 171.

⁴ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج01، ص 61.

⁵ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج04، ص 435.

⁶ - أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، مط: دار التحرير، القاهرة، د.ط.

1994م، ج01، ص 330.

⁷ - غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 122.

والزاي»¹، وقد وسمت بالاحتكاكية وذلك لكونها «آلية نطقية ناتجة عن تقارب بين عضوين من أعضاء النطق بحيث لا يلتحمان، بل يتركان بينهما فرجة ضيقة تسمح للهواء بالمرور وإحداث نوع من الحفيف»²، والاحتكاك.

أما ما تبقى من أصوات لا تقع ضمن نظام ثنائي وسمت بـ: «المتوسطة»، وهي ثمانية أصوات جمعت في قولهم «لَمْ يُرَوَّعًا»³، تتحقق من خلال «خروج الصوت دون انفجار، أو احتكاك عند المخرج، ويطلق على هذه المجموعة وصف (المائعة)»⁴، لأنها تتحايل على المخرج لإيجاد مسار آخر تتجنب من خلاله موضع الانسداد.

5. الملمح الخلفي لثنائية الإطباق والانفتاح:

1.5. الإطباق:

يتأتى الإطباق نتيجة العملية الفيزيولوجية التي يؤديها مؤخر اللسان الذي «يرتفع نحو أقصى الحنك الأعلى في شكل مقعر على هيئة ملعقة، بينما يكون طرفه ملتصقا مع جزء آخر من أجزاء الفم، مشكلا محبسا من المحابس الصوتية المختلفة»⁵، وتمثله أصوات أربعة هي: «الصاد، والضاد، والطاء، والظاء» وما عداها فهي مفتوحة، وهذه الأصوات الأربعة، تم توصيفها توصيفا فيزيولوجيا دقيقا في كتاب «سيبويه»؛ قائلا: «إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك؛ فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف، وأما الدال والزاي ونحوهما فإنما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن؛ فهذه الأربعة لها موضعان في اللسان، وقد بُيِّنَ ذلك

¹ - برتيل المبرج، علم الأصوات، تعريب ودراسة: عبد الصبور شاهين، الناشر: مكتبة الشباب بالمنيرة، القاهرة، د.ط، 1984م، ص 113.

² - محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ج1، ص15.

³ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 61.

⁴ - برتيل المبرج، علم الأصوات، ص 113.

⁵ - محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ص 17.

بحصر الصوت»¹؛ فلولا الإطباق لكانت «الطاء دالا، والصاد سينا، والظاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها»².

أما «ابن جني»؛ فقد أشار إلى الأصوات المطبقة دون أن ينحرف عن السياق التوصيفي الذي اقترحه «سيبويه»، حيث اكتفى بتزديد مقولته، معبرا عن ذلك بقوله: «للحروف انقسام آخر إلى الإطباق والانفتاح، فالمطبقة أربعة، وهي: الضاد، والطاء، والصاد، والظاء، وما سوى ذلك فمفتوح غير مطبق»³، والعملية الفيزيولوجية لهذه الأصوات، تتم من خلال ارتفاع «ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقا له، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا، والصاد سينا، والظاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس من موضعها شيء غيرها تزول الضاد إذا عدت الإطباق إليه»⁴، وهذا ما أقر به «سيبويه» سابقا.

أما المنظومة الصوتية الحديثة؛ فقد اقترحت التعامل مع الإطباق بوصفه واقعة اصطلاحية تنتج عن «انحصار الصوت الصامت بين اللسان والحنك الأعلى، لارتفاع ظهر اللسان إلى الحنك الأعلى حتى يلتصق به، مما يؤدي إلى حبسه، يصاحبه إخراج الأصوات في مخرج آخر، وهو يؤدي قيمة صوتية تمتاز بها الأصوات المطبقة من غيرها، وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء»⁵، هذه القيمة تضيفي كما نغميا على المنطوق اللغوي.

كما أن صفة الإطباق تمنح المنطوق قوة بعد الضعف؛ فالصاد مثلا صنفت ضمن الأصوات المهموسة الرخوة؛ غير أنّ الصفات الفارقة من استعلاء وصفير وإطباق منحتها

¹ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج4، ص 436.

² - المرجع نفسه، ج4، ص 436.

³ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 61.

⁴ - المرجع نفسه، ص 61.

⁵ - عصام نور الدين، علم الأصوات اللغوية، الفونيتيكا، ص 233.

تلك القوة التي افتقرت إليها مع الصفات الأساسية والثانوية، وهذا ما أدى إلى تصنيفها مع الأصوات المطبقة.

2.5. الانفتاح:

لغة: «الفتح: نقيض الإغلاق؛ فَتَحَهُ يَفْتَحُهُ فَتْحًا، وَاِفْتَتَحَهُ، وَفَتَّحَهُ فَانْفَتَحَ وَتَفَتَّحَ»¹، أما اصطلاحاً يتمثل في «انفتاح ما بين اللسان والحنك الأعلى، وجريان النفس عند النطق بأصواته، دون عائق بين اللسان والحنك؛ أي أنه يكون نتيجة انفراج ظهر اللسان عند النطق بالصوت وعدم إطباقه على الحنك الأعلى، وأصواته هي: أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ، و، ي، ا، و يجمعها قولك: من أخذ وجد سعة فزكا حق له شرب غيث»²، وسميت بالمنفتحة، «لأنك لا تطبق لشيء منهن لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى»³، حيث يسمح هذا الانفتاح الحاصل بين اللسان والحنك الأعلى للهواء بالمرور دون عائق لحظة النطق بالصوت.

6. الملمح الخلفي لثنائية الاستعلاء والاستفال:

1.6. الاستعلاء:

لغة: الاستعلاء العلو والارتفاع والسمو، أما الدلالة الاصطلاحية؛ فلم يقدم "سيبويه" تعريفاً محدداً له؛ غير أنه ألمح لذلك، ضمن حديثه عن الإمالة حيث تطرق للأصوات المستعلية التي تمنعها، لقوله: «وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروفٌ مستعليةٌ إلى الحنك الأعلى»⁴.

أما التوصيف الفيزيولوجي لهذه الأصوات؛ فينبني على كيفية «خروج الصوت من أعلى الفم، وذلك لعلو اللسان عند النطق بالحرف إلى الحنك الأعلى مما يؤدي إلى خروج

¹ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، مادة (فتح)، ج 02، ص 536.

² - عصام نور الدين، علم الأصوات اللغوية، الفونيتيكا، ص 233-234.

³ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج 04، ص 436.

⁴ - ينظر: المرجع نفسه، ج 04 - 129.

الصوت من أعلى الفم»¹؛ فمعنى الاستعلاء أن «تتصعد في الحنك الأعلى، فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق، وأمّا الخاء والغين والقاف فلا إطباق فيها مع استعلائها»²، لأن اللسان يرتفع في هذه الأحرف الثلاثة؛ «لكن لا إلى حد انطباق الحنك عليها»³، ومن ثم فالأصوات المستعلية سبعة جمعت في قول: «خصّ ضغط قط»⁴، وما عداها فهو مستقل، لقول «ابن جني»: «للحروف انقسام آخر إلى الاستعلاء والانخفاض. فالمستعلية سبعة، وهي الخاء، والغين، والقاف، والضاد، والطاء، والصاد، والظاء، وما عدا هذه الحروف فمنخفض»⁵.

2.6. الاستفال:

تحليل المفردة في سياق التداول المعجمي إلى الانخفاض، لأنها مشتقة من «سفل: السُّفْلُ والسُّفْلُ والسُّفْلُ نقيض العلو...»، قال ابن سيدة: الأسفل نقيض الأعلى»⁶. أما سياق التداول الاصطلاحي؛ فينتهي إلى التعامل معها بوصفها «ما ينخفض معه اللسان ولا يرتفع، وهي كل ما عدا المستعلية»⁷. وسميت بالأصوات المستقلة نسبة إلى «خروج الصوت من أسفل الفم، وذلك لتسفل اللسان عند النطق بالصوت إلى الحنك الأسفل»⁸؛ فإذا كان اللسان يرتفع إلى الحنك الأعلى مع الأصوات المستعلية؛ فإنّه مع الاستفال ينخفض إلى الأسفل، وهذه الأصوات إثتان وعشرون صوتاً هي: «الهمزة،

¹ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج4، ص 233-234، وينظر: صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، مطبعة دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 04، دت، ص 282.

² - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج01، ص 61.

³ - رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1982م، ج03، ص262.

⁴ - عصام نور الدين، علم الأصوات اللغوية، الفونيتيكا، ص 234.

⁵ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج01، ص 62.

⁶ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، مادة (سفل)، ج 11، ص 337.

⁷ - رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، شرح شافية ابن الحاجب، ص 262.

⁸ - عصام نور الدين، علم الأصوات اللغوية، الفونيتيكا، ص 234.

والباء، والتاء، والناء، والجيم، والحاء، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والعين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء، والألف»¹.

7. الملمح الخلافي لثنائية التفخيم والترقيق:

1.7. التفخيم:

ورد في تهذيب اللغة مادة (فخم) للدلالة على «فَخْمٌ، يَفْخُمُ، فَخامة، فهو فخم»²، والتفخيم: «التعظيم. وفخم الكلام: عظمه. وأتينا فلانا ففخمناه أي عظمناه ورفعنا من شأنه، والتفخيم في الحروف ضد الإمالة»³، ويقال: «التفخيم ترك الإمالة في الحروف وهو لأهل الحجاز كما أن الإمالة لبني تميم»⁴.

أما الدلالة الاصطلاحية؛ فقد كان السبق في تجلية ملامحها في المنظومة اللغوية التراثية لإمام النحاة "سيبويه"، من خلال الإشارة إلى طبيعة التداول الإنجازي لظاهرة التفخيم في معرض حديثه عن الحروف المستحسنة في قراءة القرآن الكريم، لقوله: «وَألف التفخيم، يعني بلغة أهل الحجاز، في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة»⁵، على غرار "ابن جني" الذي ميّز بين ألف الإمالة وألف التفخيم؛ فألف الإمالة هي التي «تجدها بين الألف والياء، نحو قولك في عالم وخاتم: عالم وخاتم، أما ألف التفخيم فهي التي تجدها بين الألف وبين الواو، نحو قولهم: سُلَامٌ عَلَيْكَ، وَقَامَ زَيْدٌ. وعلى هذا كتبوا: الصَّلوة والزَّكوة والحيوة بالواو، لأن الألف مالت نحو الواو»⁶.

¹ - عصام نور الدين، علم الأصوات اللغوية، الفونيتيكا، ص 234.

² - أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد العظيم محمود، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دط، دت، ج07، ص453.

³ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج 12، ص449-450.

⁴ - محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، دت، مادة (فخم)، فصل "الفاء"، من باب "الميم"، دت، دط، ج 09، ص 10.

⁵ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج04، ص 432.

⁶ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج01، ص 50.

ومن ثم؛ فإسقاط الدلالة المعجمية للتفخيم على الجانب الاصطلاحي تحيل بنا إلى أن التفخيم يتوافق مع مؤديات الدلالة التي تتصرف صوب «تعظيم الصوت في النطق حتى يمثل الفم بصداه»¹؛ فإذا قابلنا "الصاد" و"السين" من الجانب النطقي في المفردتين "الوصيلة" و"الوسيلة"، نجد أن الصاد تملأ الفم بصداها خلافا للسين، نتيجة «ارتفاع مؤخر اللسان نحو الحنك الأعلى مع الصوت المفخم، أما في حالة ما إذا وصل إلى الحنك الأعلى وانطبق عليه سمي إطباقاً»²، و"الصاد" سبق وأن ذكرنا أنها تصنف ضمن الأصوات المطبقة؛ فلولا الإطباق «لصارت الصاد سينا»، وهذه الصفة الفارقة بينهما أحدثت قيمة خلافية أدت إلى مفارقة دلالية بين المفردتين، «ألا ترى إلى تشبيههم الحروف بالأفعال وتنزيلهم إياها على احتذائها. ومن ذلك قولهم الوسيلة والوصيلة، والصاد -كما ترى- أقوى صوتاً من السين، لما فيها من الاستعلاء، والوصيلة أقوى معنى من الوسيلة... فجعلوا الصاد لقوتها، للمعنى أقوى، والسين لضعفها، للمعنى أضعف»³.

والملاحظ أن علماء اللغة لم يتعرضوا لظاهرة التفخيم بالتفصيل الدقيق لمفهومه؛ سوى ذكر العملية الفيزيولوجية المصاحبة لأصوات الاستعلاء وأصوات الإطباق المتفق في تفخيمها؛ فأما «المطبقة فالصاد، والضاد، والطاء، والظاء... وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف»⁴ بمعنى أن تحديد موقعية هذه الأصوات تتم من خلال ارتفاع اللسان تجاه الحنك الأعلى حتى ينطبق عليه، لتتحقق عملية النطق بها، لأن الإطباق سمة مميزة في الصوت؛ فإذا غيّبت هذه الصفة ستؤدي حتماً إلى انتفاء ملمح

¹ - عبد الرحمن بن إبراهيم الفوزان، دروس في النظام الصوتي للغة العربية، ط1، 1428هـ، ص 26.

² - المرجع نفسه، ص 26.

³ - أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، مطبعة دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1952م، ج2، ص 160.

⁴ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج4، ص 436.

التفخيم من الصوت، «ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا، والصاد سينا، والظاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس شيء من موضعها غيرها»¹.

وعليه؛ فأصوات الاستعلاء هي ذاتها أصوات التفخيم؛ لأن «التفخيم والإطباق والاستعلاء من واد واحد»²، وبالإمكان تسمية الأصوات المفخمة بالمستعلية، لاستعلاء مؤخر اللسان نحو الحنك الأعلى، وهي نفس آلية حدوث التفخيم، ومن ثم؛ فالأصوات المشتركة بينهما هي: الطاء، والصاد، والظاء، والصاد، والقاف، والغين، والخاء.

وإذا التفتنا إلى المنظور الفونولوجي للفونيم؛ فإننا نلفي التفخيم يؤدي وظيفة تمايزية؛ فهو إذ يعد «ظاهرة صوتية تنأى بإلحاق غلظة أثناء النطق بالحرف تجعله يميز مورفيما عن آخر قد يتماثل معه في البنية كأن نقول برّ /ب/ + /ر/ وبرّ /ب/ + /ر/؛ فالراء الثانية جاءت أفخم وأغلظ من الأولى لعلاقتها مع صائت الضمة، والضمّة مفخمة»³.

2.7. الترقيق:

يعد الترقيق ملمحا صوتيا تميزيا مخالفا للتفخيم، ويدل من الناحية اللغوية على «الرق العبودية والرقيق العبيد، قال الأنباري، قال أبو العباس، سمي العبيد رقيقا، لأنهم يرقون لمالكهم»⁴، وقد ورد في تاج العروس: «الرقّة بالكسر الرحمة، ومنه الحديث اغتتموا الدعاء عند الرقة، فإنها رحمة. والرقّة أيضا الدقة»⁵، وضمن سياق آخر يقال

¹ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج4، ص 436.

² - عبد الوهاب بن محمد القرطبي، الموضح في التجويد، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، دت، ص 179.

³ - ابراهيمي بوداود، فيزياء الحركات العربية بين تقديرات القدامى وقياسات المحدثين، ص 129.

⁴ - أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تهذيب اللغة، ج08، ص 284.

⁵ - محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، فصل الراء من باب القاف، ج06، ص 358.

«أن الرقيق: نقيض الغليظ والنخين، والرقة: ضد الغلظ... وأرق الشيء ورققه: جعله رقيقاً، واسترق الشيء: نقيض استغلظ»¹.

أما المفهوم الاصطلاحي، لم يستفيض علماء اللغة القدامى في التعريف به؛ إلا أنهم ذكروا الأصوات التي تمثلها وهي الأصوات غير المستعلية؛ لأن حروف الاستعلاء «كلها مفخمة، ولا يجوز تفخيم شيء من حروف الاستفالة إلا الراء واللام في بعض أحوالهما»²، لتبدل الأداء النطقي لهما ضمن نسق معين؛ فاللام مثلاً ترد مفخمة في لفظ الجلالة "الله" «بعد فتحه أو ضمه إجماعاً أو بعد بعض حروف الإطباق في بعض الروايات، وإلا الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقاً في أكثر الروايات والساكنة في بعض الأحوال»³، لأن صوت "الراء" يرد مفخماً إذا كان موصولاً بصائتي الفتحة والضمة، أما مع الكسر والسكون وجب ترقيقه؛ فبالإجماع ترد الراء مفخمة إذا كانت مفتوحة، أو مضمومة إلا ما رقق ورش، أو كانت ساكنة. وترقق إذا كانت مكسورة مثل (رِزْق)، أو ساكنة قبل ياء مثل (مَزِيم)، أو جاءت بعد ياء ساكنة مثل (قَدِير)، أو كانت ساكنة بعد كسرة لازمة مثل (فِرْعَوْن)⁴.

بالإضافة إلى أن، ظاهرة الترقيق تحدث نتيجة «عدم تراجع مؤخرة اللسان بحيث لا يضيق فراغ البلعوم الفموي عند النطق بالصوت»⁵، وتمثله جميع الأصوات ما عدا الأصوات المطبقة وحرفي "اللام" و"الراء".

¹ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، مادة (رقيق)، ج10، ص 121-125.

² - محمد بن أبي بكر المرعشي، جهد المقل، تحقيق سالم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2008م، ص 153-154.

³ - عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، د.ط، 1998م، ص 152.

⁴ - ينظر: أبو الأصبغ السماتي (ابن الطحان)، الإنباء في أصول الأداء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، الإمارات، ط1، 01، د.ت، ص24.

⁵ - عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص 150.

فإذا كان التفخيم عبارة عن «سمن يدخل على جسم الحرف فيمتلئ الفم بصداه»¹؛ فإن الترقيق بمثابة «نحول يدخل على جسم الحرف فلا يمتلئ الفم بصداه»²، وهذان التعريفان كفيلا لإحداث قيمة خلاقية للمنطوق اللغوي في نفس المفردة، نحو: "السرّاط" و"الصراط"؛ فالسين والصاد يتماثلان مخرجا وصفة؛ غير أن الصفة الفارقة منحت "الصاد" قوة لاتسامه بالإطباق والاستعلاء، بينما منحت "السين" صفة الضعف باعتباره صوتا مفتحا مستقلا؛ فنتج عن ذلك مشروعية النطق بالمفردة مفخمة، لأن الاستعلاء أقوى من الاستفال، وكذا الإطباق مقارنة بالانفتاح، لقوله تعالى: ﴿أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصَيِّطُونَ﴾³ الطور، الآية 37؛ فالأصل في المفردة "المسيطرون"؛ غير أن الدلالة القرآنية استوجبت التفخيم، لأن معنى السيطرة هنا التحكم في الأرزاق التي وجبت لله تعالى وحده.

8. الملمح الخلافي لثنائية الذلاقة والإصمات:

إن أول من تطرق إلى هذه الثنائية الضدية "الخليل بن أحمد الفراهيدي" في معجمه "العين"، لقوله: «اعلم أن الحروف الذلق والشفوية ستة وهي: ر ل ن، ف، ب، م، وإنما سميت هذه الحروف ذلقا لأن الذلاقة في المنطق إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفيتين وهما مدرجتا هذه الحروف الستة، منها ثلاثة ذلقية ر ل ن، تخرج من ذلق اللسان من طرف غار الفم، وثلاثة شفوية: ف ب م، مخرجها من بين الشفتين خاصة، لا تعمل الشفتان في شيء، من الحروف الصّاح إلا في هذه الأحرف الثلاثة فقط، ولا ينطلق اللسان إلا بالراء واللام والنون»³؛ فمن خلال تحليله لموقعية هذه الأصوات وضع ضوابط تحكم هذه الثنائية؛ فإن وردت مفردة رباعية أو خماسية «معرّاة من حروف الذلق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك

¹ - غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 403.

² - المرجع نفسه، ص 403.

³ - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، ج1، ص 51-52.

فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست من كلام العرب، لأنك لست واجدا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلا وفيها من حروف الذلق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر»¹.

1.8. الذلاقة:

ورد في لسان العرب: «الذَّلَقُ حَدُّ الشَّيْءِ، وَحَدُّ كُلِّ شَيْءٍ ذَلَقَهُ، وَذَلَقَ كُلُّ شَيْءٍ حَدَّهُ ... والذَّلِيقُ: الفصيحُ اللِّسانُ... والحروف الذَّلِيقُ: حروف طَرَفِ اللِّسانِ»²، أما اصطلاحا؛ فهي «خروج الصوت من ذلق اللسان، أي: طرفه، أو طرف الشفة أو الشفتين»³ وتمثلها ستة أحرف، يقول "ابن جني" في معرض حديثه عن صفات الحروف: «ومنها حروف الذلاقة، وهي ستة: اللام، والراء، والنون، والفاء، والباء، والميم؛ لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان، وهو صدره وطرفه»⁴، ولا يجوز الخلط بين الأصوات الذلقية مخرجا والمذلفة صفة؛ «فالأصوات الذلقية: لا تخرج إلا من ذلق اللسان، أي من طرفه، وهي اللام، والنون، والراء، أما الأصوات المذلفة فهي التي تخرج، إما من ذلق اللسان، كالراء، واللام، والنون أو من ذلق الشفة، وهي: الباء، والفاء، والميم»⁵.

إن التدقيق الفيزيولوجي لآلية تشكل الأصوات الثلاثة التي تتسم بسمة الذلاقة، يفضي إلى أنها أصوات «تخرج بوضع طرف اللسان على أعلى لثة الثنايا العليا؛ فيمر صوت اللام من جانبي الطرف وهما ذلق اللسان، ويمر صوت الراء من فوق ظهر اللسان عند مفارقة طرفه موقعه مرّات بالارتعاد، ويمر صوت النون من الأنف، وقد

¹ - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، ج1، ص 52.

² - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج10، ص 109-110.

³ - عبد الغفار حامد هلال، اللسانيات وعلم اللغة الحديث، تطبيق على تجويد القرآن الكريم، دار الكتاب الحديث، القاهرة، د.ط، 2018م، ص 100.

⁴ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 64.

⁵ - عصام نور الدين، علم الأصوات اللغوية - الفونيتيكا - ص 237.

ضمّت إليها ثلاثة أحرف شفوية وهي الفاء والباء والميم، سميت أحرف ذلاقة للخفة التي فيها؛ فصارت الذُّلُق ستة»¹.

وقد وسمت بالمدلقة نسبة إلى الإذلاق، وهو «سرعة النطق، وسهولته وخفته؛ فهذه الحروف خفيفة النطق يسهل خروجها من مخارجها»²، «لاتسامها بالخفة والسلاسة في النطق، ولخفتها وجب توظيفها ضمن المفردة «الرابعة والخماسة المجردة؛ فإذا خلت من هذا النوع من الحروف فهي أعجمية»³، وهذا ما أورده "الخليل" سابقا.

أما "ابن دريد"؛ فقد حدّد موقعية الأحرف الستة قائلا: «ولها جنسان جنس الشفة وهي الفاء والميم والباء... والجنس الثاني من المدلقة بين أسلة اللسان إلى مقدم الغار الأعلى»⁴.

2.8. الإصمات:

تحيل الدلالة اللغوية إلى «المصمت: الذي لا جوف له»⁵، أما اصطلاحاً يدل على: «المنع عن الانفراد أصولاً في الرباعي والخماسي، وحروفه ما عدا الأحرف الستة الخاصة بالذلاقة»⁶، تمثله بقية الحروف الهجائية، وقد وسمت بالمصمته لثقلها مقارنة بخفة حروف الذلاقة؛ فقد «صمت عنها أن تبني منها كلمة رباعية أو خماسية معرّة من حروف الذلاقة»⁷، ومعنى أصممت، منعت أن تختص ببناء كلمة في اللغة العربية إذا كثرت حروفها، فهي ممنوعة من أفرادها في كلمة مؤلفة من أربعة أصوات أو أكثر.

¹ - محمد حسن حسن جبل، المختصر في أصوات اللغة العربية، دراسة نظرية وتطبيقية، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، ط4، 2006م، ص 65.

² - عبد الغفار حامد هلال، اللسانيات وعلم اللغة الحديث، ص101.

³ - المرجع نفسه، ص101.

⁴ - عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، د.ط، 1998م - ص 204.

⁵ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص 56.

⁶ - عبد الغفار حامد هلال، اللسانيات وعلم اللغة الحديث، ص101.

⁷ - محمد حسن حسن جبل، المختصر في أصوات اللغة العربية، ص65.

ومن ثمّ، امتنعت العرب عن بناء مفردة « كثيرة الحروف الأصول -الرباعية أو الخماسية اسما كانت أو فعلا- من الحروف المصمتة، لأنها ثقيلة على اللسان»¹، مما دفعهم إلى التخفيف من هذا الثقل، من خلال توظيف بعض أصوات الذلاقة في المفردات الرباعية والخماسية ليسهل على اللسان النطق بها.

9. الملمح الخلافي لثنائية الاستحسان والاستهجان:

سبق وأن أشرنا إلى هذه الازدواجية في المبحث الخاص بنظرية الأصل والفرع؛ فقد قسّم "سيبويه" الحروف العربية إلى أصول وفروع، والفروع إلى "مستحسنة" و"مستهجنة"؛ فهذا «باب عدد الحروف العربية، مخارجها، ومهموسها، ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها واختلافها؛ فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً»².

أما الحروف الفرعية التي شكلت بدورها القيم الخلافية للصوت اللغوي؛ فتكون «خمسة وثلاثين حرفاً، بحروف هن فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم»³.

أ. النون الخفيفة (الخفية):

وهي «الساكنة نحو: "مَنْكَ" و"عَنْكَ"، ومخرجها من الخيشوم مع خمسة عشر حرفاً من حروف الفم وهي (القاف والكاف والجيم والشين والصاد والضاد والسين والزاي والطاء والظاء والتاء والذال والثاء والفاء)»⁴ بمعنى أنها إذا وردت ساكنة وبعدها حرف من الحروف التي ذكرناها كان مخرجها من الخياشيم؛ «فلو نطق بها الناطق أي النون مع

¹ - عبد الغفار حامد هلال، اللسانيات وعلم اللغة الحديث، ص 101.

² - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج 04، ص 432.

³ - المرجع نفسه، ص 432.

⁴ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 43.

أحد هذه الأحرف وأمسك أنفه لبان اختلالها»¹، ودلالة ذلك ما ذكره "ابن جني"، قائلاً: «وبذلك على أن النون الساكنة إنما هي من الأنف والخياشيم، أنك لو أمسكت بأنفك، ثم نطقت بها، لوجدتها مختلة»²، لأن النون الخفية مخرجها من الأنف وسمتها الغنة، ولا نستشعر ذلك إلا مشافهة؛ فلا وجود للعلامة البصرية التي تثبت ذلك، أما إذا وقعت آخر التركيب، «تحققت من الفم فتبطل الغنة منها كما في "من" و"عن" ونحوهما مما يوقف عليه»³.

ب. الهمزة التي بين بين:

سميت بذلك لتحقيق سمة التخفيف؛ فتتطرق بين «الهمزة والحرف الذي منه حركتها؛ فإذا كانت مكسورة كانت بين الهمزة والياء، وإذا كانت مضمومة كانت بين الهمزة والواو، وإذا كانت مفتوحة كانت بين الهمزة والألف»⁴، وبذلك تأتي مخففة، لأن الهمز من أثقل الحركات التي حاول العرب «تحقيقه بأنواع التخفيف، إما بالنقل، أو الإبدال، أو التسهيل، أو الإسقاط»⁵، لتسهيل النطق بها في القراءات القرآنية.

ج. ألف الإمالة:

تتمثل في الألف التي تتحو نحو الياء بغرض الترقيق لسهولة اللفظ بها، لأن «اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة. والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع»⁶، كما

¹ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 43.

² - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 01، ص 48.

³ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 43.

⁴ - المرجع نفسه، ص 43.

⁵ - الحافظ أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأمانة العامة، الشؤون العلمية، د.ط، د.ت، ج 01، ص 98.

⁶ - أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: علي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ج 02، ص 28.

عرفت أيضا بـ: «ألف الترخيم»، لأن الترخيم تليين الصوت ونقصان الجهر فيه وهي بالضد من ألف التفخيم»¹.

د. الشين التي كالجيم:

فتمثلها «الشين التي يقل تفشيها واستطالتها وتراجع قليلا متصعدة نحو الجيم»²، لتقاربهما من حيث المخرج، أما من جهة الصفة؛ فالجيم مجهورة شديدة، والشين مهموسة رخوة؛ ففي قول: "أشدق" يتم «تقريب الشين إلى لفظ الجيم لقرب مخرج الجيم من الدال وتوافقها معها من حيث الشدة والجهر بخلاف الشين التي تباينت عن الدال لهمسها ورخاوتها»³، الأمر ذاته يحدث لآلية نطق "مجتمع"؛ فالجيم تنطق شينا نحو: "مشتمع".

هـ. الصاد التي كالزاي:

تم تصنيف "الصاد" ضمن الحروف الفرعية، لأنه «يقل همسها قليلا؛ ويحدث فيها ضرب من الجهر لمضارعتها الزاي»⁴، نحو قولك في "إصدار" بالزاي "إذار"، وقد عرفت بـ: «الصوت المعترض بين الزاي والصاد»⁵، وفي قراءة "حمزة عن أبي عمرو" قرئت "الصراط" بين الصاد والزاي، روي عن "عريان أبي شيبان" قال: «سمعت أبا عمرو يقرأ الصراط بين الصاد والزاي كأنه أشرب الصاد صوت الزاي لأنها أختها في الصغير والمخرج وموافقة للطاء والدال في الجهر فيتقارب الصوتان ولا يختلفان»⁶.

¹ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 44.

² - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 50.

³ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 44.

⁴ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 50.

⁵ - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ج1، ص 330.

⁶ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 44.

و. ألف التفخيم:

هي الألف التي تمال نحو الواو فتجدها «بين الألف وبين الواو، وعلى هذا كتبوا: الصلواة والزكوة والحيوة بالواو لأنّ الألف مالت نحو الواو»¹.

والمستحسن يقابله المستهجن؛ فتكون «اثنين وأربعين حرفا بحروف غير مستحسنة، ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء»²، وهي غير مستحسنة ولا يعتد بها في لغة من ترتضى عربيته، لأن الصوت الأصلي سينتفي على مستوى الأداء في اللغة الفصيحة.

1.9. الملمح الخلفي لثنائية الخفة والثقل:

تمثل هذه الثنائية الضدية "الصوائت" لما لها من دور فاعل في الفعل الأدائي للصوت؛ فهي المرتكز الأساسي للجانب الفيزيائي الذي يميز بين درجات التفاوت في النطق بالحركات القصيرة والطويلة؛ فهذه الازدواجية الضدية تمثل الكميات الصوتية، وهذا ما أشار إليه علماء اللغة ضمن حديثهم عن فونيم الهمزة: «اعلم أن الهمز لما كان أثقل الحروف نطقا وأبعدها مخرجا تنوع العرب في تحقيقه بأنواع التخفيف»³، وهذا يدل على أن الأصوات الحلقية أثقل الأصوات، لأنها الأبعد مخرجا مقارنة ببقية الأصوات، ومن ثم فموقعية الصوت هي التي تحدّد ثقله من خفته.

¹ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 50.

² - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج4، ص 432.

³ - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مطبعة عالم الكتب، بيروت، ص 98.

والخفة لغة مشتقة من "خف" التي تقود أصل الخاء والفاء «وهو شيء يخالف الثقل والرزانة. يقال خِفَّ الشيء يَخِفُّ خِفَّةً، وهو خفيف وخُفَافٌ. ويقال أخَفَّ الرجل، إذا خَفَّتْ حاله. وأخَفَّ، إذا كانت دابَّتُه خفيفةً، وخَفَّ القومُ: ارتحلوا... والخِفُّ: الخفيف»¹. ما يقابلها، الثقل و«الثاء والقاف واللام أصل واحد يتفرع منه كلمات متقاربة، وهو ضد الخفة، ولذلك سُمِّي الجنُّ والإنس الثقلين، لكثرة العدد. وأثقال الأرض كنوزها، في قوله تعالى: * وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا *، ويقال هي أجساد بني آدم، قال الله تعالى: * وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ *، أي أجسادكم»².

إن أول من تنبه لهذه الازدواجية، إمام النحاة "سيبويه" الذي عدَّ الفتحة من أخف الحركات، لقوله: «وإنما خَفَّتْ هذه الخفة، لأنه ليس منها علاجٌ على اللسان والشَّفة، ولا تحرُّكٌ أبداً، فإنما هي بمنزلة النفس»³، أمّا «الكسرة أخف عليهم من الضمة، ألا ترى أنَّ فَعَلَ (بكسر العين) أكثر في الكلام من فَعُلَ (بضم العين) وبما أنها أحق من الضمة، كانت الياء أخف عليهم من الواو»⁴، وهذا من خلال إدراكه بذوقه الفطري لنسبة خفة الصوائت بنوعيتها "الفتحة والألف"، و"الكسرة والياء"، و"الضمة والواو"؛ لأن «الجهد الذي يؤديه اللسان انكساراً من الحنك الأعلى، أدنى من ارتفاعه وتحَدُّب وسطه إلى الغار الأعلى»⁵.

وعليه؛ فإن «أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة»⁶، وذلك لقلة شيوع الرفع مقارنة بالنصب والجر، لأن «الواوات أثقل عليهم من الياءات»⁷؛ فجعلوا «الأثقل

¹ - أبو الحسين أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، ج2، ص 154.

² - المرجع نفسه، ج1، ص 382.

³ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج4، ص 147.

⁴ - المرجع نفسه، ص 147.

⁵ - إبراهيمي بوداود، فيزياء الحركات العربية بين تقديرات القدامى وقياسات المحدثين، ص 57.

⁶ - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ص 350.

⁷ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، ج4، ص 349.

لأقل، لقلة دورانه، والأخف للأكثر ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقل ما يقل»¹.

ووفق هذا المنحى، تم تصنيف الصوائت من حيث خفتها وثقلها على النحو الآتي:²

أ. الضمة والفتحة متجاورتان متباعدتان.

ب. الفتحة والكسرة متجاورتان متقاربتان.

ت. الضمة والكسرة متباعدتان.

وبما أن حروف المعجم «تنقسم على ضربين: ضرب خفيف، وضرب ثقل»³؛ فإن ثنائية «الخفة والثقل» تتحقق أيضا على المستوى الإفرادي للجمل والتراكيب؛ « فأخف الحروف عندهم وأقلها كلفة عليهم الحروف التي زادوها على أصول كلامهم، وتلك الحروف العشرة المسماة حروف الزيادة»⁴، وهذه الزيادة هي التي تمثل خفتها على مستوى المفردة.

10. القيم الخلفية لدى علماء التجويد:

إن الجهود التي قدّمها علماء التجويد والقراءات القرآنية لم تتفصل عما قدّمه علماء العربية من تصنيفات فيزيائية، أفضت إلى نظام تقابلي يحكم النسق الصوتي وفق ما عرف بالقيم الخلفية التي تتحدّد من خلال تمايزات دلالية انعكست على المفردة ضمن سياقها القرآني، والغاية من وراء ذلك احتواء النص القرآني قصد حمايته من اللحن؛ فجهودهم الصوتية جاءت نتيجة إدراكهم لأهمية المنطوق اللغوي في إنتاج الدلالة القرآنية وفق ما يتطلبه السياق الإعجازي للنص القرآني.

¹ - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ص 351.

² - إبراهيمي بوداود، فيزياء الحركات العربية بين تقديرات القدامى وقياسات المحدثين، ص 57.

³ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 02، ص 811.

⁴ - المرجع نفسه، ص 811.

فجاءت دراستهم هذه، للبحث فيما يعرف باللّحن الخفي الذي يتولد عن عدم تحقيق مخارج الحروف وصفاتها للنطق بالصوت نطقاً صحيحاً لا لبس فيه، حتى لا يختل المعنى في النص القرآني، واللحن الخفي «لا يعرفه إلا المقرئ المتقن الضابط، المعطي كل حرف حقه غير زائد فيه ولا ناقص منه، المتجنب عن الإفراط في الفتحات والضمات والكسرات والهمزات وتشديد المشدّات، وتخفيف المخففات، وتسكين المسكنات، وتغليظ الرّاءات وتكريرها، وتسمين اللّامات وتشريبها الغنة...»¹؛ فاللّحن الخفي الأساس الذي ارتكزت عليه الدراسة الصوتية عند علماء التجويد؛ لأنه «ظواهر نطقية دقيقة تدرج في باب التنعيم الصوتي للجملة المنطوقة»²؛ والذي لا يمكن تقصيه إلا مشافهة.

وقد ارتهنت دراستهم للصوت اللغوي إلى الوضوح السمعي، الذي يعين على التمييز بين الأصوات، ولعل ما تم طرحه من ثنائيات ضدية في ثانيا مؤلفاتهم، يعكس هذا الاهتمام بالتلوينات الصوتية للمنطوق اللغوي؛ فقد جاء في "الرعاية لتجويد القراءة"، أنّ «الحروف تشترك في بعض الصفات، وتفترق في بعض، والمخرج واحد، وتتفق في الصفات والمخرج مختلف، ولا تجد أحرفاً اتفقت في الصفات والمخرج واحد، لأن ذلك يوجب اشتراكها في السمع فتصير بلفظ واحد، فلا يفهم الخطاب منها»³، وما وقع من صفات ضمن نظام ثنائي في المدونات التراثية، نستشفه من خلال هذا المؤلّف؛ فالصوت المهموس «حرف جرى مع النفس، عند النطق به لضعفه، وضعف الاعتماد عليه عند خروجه، فهو أضعف من المجهور، وبعض هذه الحروف المهموسة أضعف من بعض، فالصّاد والخاء أقوى من غيرهما، لأن في الصّاد إطباقاً واستعلاءً وصفيراً،

¹ - غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 49.

² - المرجع نفسه، ص 53.

³ - أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليقها وبيان الحركات التي تلزمها، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، الأردن، ط03، 1996م، ص 115.

وكل هذه الصفات من صفات القوة، وفي الخاء استعلاء»¹، أما المجهور فهو أقوى من المهموس، لأنه «حرف قوي يمنع النفس أن يجري معه عند النطق به لقوته، وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه، وإنما لقَبَ هذا المعنى بالجهر، لأن "الجهر": الصوت الشديد القوي»²، وهذه القوة التي اتسم بها المجهور عن المهموس تمخضت عن الأثر السمعي للصوت؛ فلقيت الحروف بـ: "المجهورة"، لأن الصوت يجهرُ بها لقوتها مخرجاً وصفة؛ غير أن «الميم والنون من جملة الحروف المجهورة وقد يُعتمد بها في الفم والخياشيم فيصير فيها غنة، حتى لو أمسكت بأنفك ثم لفظت بهما تبين لك الخل فيهما فهذه صفة المجهور»³.

وفي السياق ذاته، يقول "ابن الجزري": «المهموسة وهي عشرة، يجمعها قولك (سكت فحثة شخص) ومعنى الحرف المهموس أنه حرف جرى معه النفس عند النطق به، لضعفه وضعف الاعتماد عليه عند خروجه، فهو أضعف من المجهور»⁴، ولضعفها لقيت بالهمس الذي يمثله الصوت الخفي الضعيف، أما المجهورة «حرف قوي، منع النفس أن يجري معه عند النطق به لقوته وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه»⁵. ومن الإضافات التي قدّمها علماء التجويد في ثنائية "الجهر والهمس"، «أن نفس الحرف المجهور قليل، ونفس الحرف المهموس كثير» بمعنى أن جريان النفس في المهموس أكثر من جريانه في المجهور، لأن «الرخو المصحوب بنفس كثير هو الرخو المهموس كالسين والصاد المهملتين»⁶.

¹ - أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص 116.

² - المرجع نفسه، ص 117.

³ - عبد الوهاب بن محمد القرطبي، الموضح في التجويد، ص 88.

⁴ - شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، التمهيد في علم التجويد، تح: غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2001، ص97.

⁵ - المرجع نفسه، ص 97.

⁶ - غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 120.

أما الشدة تمثلها ثمانية أحرف اتسمت بلامح التشكل الانفجاري؛ فإن وجد مع «الشدة جهز وإطباق واستعلاءً فذلك غاية القوة في الحرف»¹، لأن هذه الصفات إذا اجتمعت في الحرف قوي، ومعنى الصوت الشديد «حرف اشتد لزومه لموضعه، وقوي فيه حتى منع الصوت أن يجري معه عند اللفظ به»²، وعرف بالشدة لاشتداده في موضع خروجه، «ألا ترى أنك تقول في الحرف الشديد: "ألج"، "ألد"، فلا يجري النفس مع الجيم والدال، وكذلك أخواتها، فلما اشتد في موضعه، وامتنع الصوت أن يجري معه سمّي حرفاً شديداً»³ وجمعت هذه الأحرف في قول: «أجدك قطبت».

ويقابلها الأصوات الرخوة وهي ثلاثة عشر حرفاً، يجمعها قولك: «شخذ ظغش زحف صه ضس، وهي: ما عدا الشديدة، والمتوسطة (لم يرو عنا)، ومعنى الرخو حرف ضعف الاعتماد عليه في موضعه عند النطق به، فجرى معه الصوت، فهو أضعف من الشديد»⁴، يقول "ابن الجزري" «ألا ترى أنك تقول: أ س، أ ش؛ فجرى النفس والصوت معهما وكذلك أخواتها»⁵، بخلاف الشديدة التي مُنع جريان الصوت معها؛ فسميت بالرخوة لأن الرخاوة من اللين و «اللين ضد الشدة»⁶، وتعد صفة من صفات الضعف في الصوت؛ فمثلاً "الهاء" مهموسة رخوة منفتحة، وهذه الصفات أكسبتها ضعفاً وبينتها «بواو مرة، وبياء مرة، زيد ذلك بعدها لضعفها وخفائها في قولك: "رماهو" و"عصاهو" و"بهي" و"فيهي" ولم يفعل ذلك بشيء من الحروف غيرها»⁷.

¹ - أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص 117.

² - شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 98.

³ - أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص 118.

⁴ - المرجع نفسه، ص 119.

⁵ - شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 98.

⁶ - محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص 119.

⁷ - المرجع نفسه، ص 120.

أما المطبقة فهي أربعة أحرف: الطاء، والظاء، والصاد، والضاد؛ فلم يختلف علماء التجويد والقراءات عن علماء اللغة فيها، وسميت بالمطبقة لأن «طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بهذه الحروف، وتتحصر الريح بين اللسان والحنك الأعلى، عند النطق بها مع استعلائها في الفم»¹.

وقد حدّد علماء التجويد درجة حدوثها، لدورها الفاعل في ضبط وتحقيق الصوت المفخم في القراءات القرآنية؛ فهي تتفاوت من حيث الشدة والقوة، لأن بعضها أقوى من بعض؛ «فالطاء أقواها في الإطباق وأمكنها، لجهرها وشدتها، والظاء أضعفها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، والصاد والضاد متوسطتان في الإطباق»² لرخاوتها، وقد يتأثر الصوت المطبق لمجاورة المنفتح؛ حيث يؤدي إلى انتفاء ملامح الصوت المطبق؛ فإذا وقع قبل الفاء طاء «أنعم بيان الطاء، لئلا ينقلب تاء، لما بين التاء والفاء من الاشتراك في الهمس، وذلك نحو *مِنْ نُطْفَةٍ* (النحل: 4)، و *الْخُطْفَةِ* (الصافات: 10)، و *الْأَطْفَالُ* (النور: 59)، و *لِيُطْفِئُوا* (الصف: 08)، و *أَطْفَاءُ اللَّهِ* (المائدة: 64)، وما أشبهه»³، كما تعد «القاف أقوى من الخاء والغين ليصبح الترتيب هكذا: الطاء، الصاد، الضاد، الظاء، القاف، الخاء، الغين»⁴.

وتقابلها صفة الانفتاح التي تمثلها كل الحروف باستثناء حروف الإطباق الأربعة، واصطلح عليها بذلك لعدم انطباق اللسان مع الريح إلى الحنك عند النطق بها، بحيث لا ينحصر الريح بين اللسان والحنك بل ينفتح ما بينهما؛ فيخرج الريح عند النطق بها⁵.

¹ - محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص 122.

² - شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 100.

³ - غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 347.

⁴ - عبد الغفار حامد الهلال، اللسانيات وعلم اللغة الحديث، تطبيق على تجويد القرآن الكريم، ص 88.

⁵ - ينظر: محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص 123.

أما المستعلية فهي سبعة منها الأحرف الأربعة المطبقة و "الغين" و "الخاء" و "القاف"، وسميت بذلك لعلو الصوت أثناء النطق بها باتجاه الحنك؛ فينطبق الصوت مستعليا بالريح مع طائفة من اللسان مع الحنك، هذا مع حروف الإطباق المذكورة؛ غير أنه لا ينطبق مع باقي الأصوات (الغين والخاء والقاف)، وإنما يستعلي الصوت غير منطبق بالحنك ¹.

يقابل هذه الصفة "الاستفال" وهي اثنان وعشرون صوتا «يستقل اللسان بها إلى قاع الفم عند النطق بها على هيئة مخارجها» ²؛ فاللسان والصوت لا يستعليان عند النطق بها، كما عرف الاستفال لدى علماء التجويد بالانخفاض ومعناه «ألا يتصعد الصوت بالحروف» ³.

ومن منظور آخر، حصر علماء التجويد ظاهرة التفخيم في الأصوات المطبقة "الصاد والضاد والطاء والظاء"، إضافة إلى صوتي " اللام والزاء "؛ فيتم تفخيم اللفظ بها، «لانطباق الصوت بها بالريح من الحنك، نحو: "رُكْم" و "رحيم" و "الصَّلَاة" و "الطَّلَاق" - في قراءة ورش - والتفخيم لازمٌ لاسْمِ الله -جَلَّ ذِكْرُهُ- إذا كان قبله فتَحٌ أو ضَمٌّ، نحو: "قال الله"، و"يَعْلَمُ اللهُ"، وشبهه، ولا تَفْخَمُ "اللَّامُ" مِنْ "قال" (إنما التفخيم في) اللَّامِ المشدَّدة من اسمِ الله -جَلَّ ذِكْرُهُ- والطاءُ أَمَكُنُ في التَّفْخِيمِ مِنْ أَخَوَاتِهَا» ⁴.

ويعد التفخيم استعلاء، لأن الحروف المفخمة هي ذاتها الحروف المستعلية «قظ خص ضغط... والتفخيم في حروف الاستعلاء تفخيم لازم ولكنه يتدرج قوة وضعفا بحسب زيادة الإطباق ونقصه» ⁵؛ فالتفخيم نظير للاستعلاء والإطباق، ولذلك «أثر الاستعلاء في

¹ - ينظر: محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص 123.

² - المرجع نفسه، ص 124.

³ - عبد الوهاب بن محمد القرطبي، الموضح في التجويد، ص 91.

⁴ - محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص 129.

⁵ - عبد الغفار حامد الهلال، اللسانيات وعلم اللغة الحديث، تطبيق على تجويد القرآن الكريم، ص 89-90.

الإمالة والترقيق فمنعهما؛ لأنه ضدّ¹، وقد أوضح "القرطبي" دلالة المصطلحات الأربع: الاستعلاء والإطباق والتفخيم والترقيق؛ « فالاستعلاء يلزم حروفه فلا يزول عنها، وكذلك الإطباق، بخلاف الترقيق والتغليظ فإنهما يتعاقبان على الراء واللام، كالإمالة والتفخيم في الألف²»، ويقصد بالتغليظ التفخيم.

أما الترقيق فتختص به حروف الاستفال باستثناء اللام في لفظ الجلالة والألف اللينة، والراء في بعض الحالات، مستلّين في ذلك بما نظمه "ابن الجزري" حيث قال:³

وَحَاذِرْنَ تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلِفِ	فَرَقَّقْنَ مُسْتَقِلًّا مِنْ أَحْرَفِ
كَذَاكَ بَعْدَ الْكُسْرِ حَيْثُ سَكَنْتَ	وَرَقَّقَ الرَّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ
أَوْ كَانَتْ الْكُسْرُ لَيْسَتْ أَصْلًا	إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ اسْتِعْلَاءٍ
عَنْ فَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ كَ: عَبْدُ اللَّهِ	وَقَحَّحَ اللَّامَ مِنْ اسْمِ اللَّهِ
الْإِطْبَاقَ أَقْوَى نَحْوَ قَالَ وَالْعَصَا	وَحَرْفَ الْاسْتِعْلَاءِ فَحَمَّ وَاخْصَصَا

فحروف الاستفال كلها مرققة لعدم جواز تفخيم شيء منها؛ ما عدا «اللام من اسم الله تعالى، بعد فتحة أو ضمة إجماعاً، أو بعد حروف الإطباق في بعض الروايات، وإلا الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقاً في أكثر الروايات، والساكنة في بعض الأحوال»⁴، ومعنى ذلك أن علماء التجويد أجمعوا على تفخيم صوت اللام في لفظ الجلالة "الله" مع الفتحة والضمة، وترقيقه مع الكسرة.

أما فيما يتعلق بصوت "الراء"؛ أجمع العلماء على تفخيمها في بعض المواضع وترقيقها في مواضع أخرى؛ فقد تفخّم إذا وردت مفتوحة أو مضمومة إلا ما رقق ورش، أو

¹ - عبد الوهاب بن محمد القرطبي، الموضح في التجويد، ص 110.

² - المرجع نفسه، ص 110.

³ - محمد بن محمد بن علي بن يوسف ابن الجزري، منظومة الجزرية، نسخة مطابقة لنسخة الشيخ صفوت محمود سالم المتصلة بالسند بالناظم، شعبة توعية الجاليات بالزلفى، ص 13.

⁴ - شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص215.

كانت ساكنة، وترقق إذا كانت مكسورة مثل (رزق)، أو ساكنة قبل ياء مثل (مريم)، أو جاءت بعد ياء ساكنة مثل (قدير)، أو كانت ساكنة بعد كسرة لازمة مثل (فرعون) ¹.

11. الإصمات والذلاقة من منظور علماء التجويد:

لم يغفل علماء التجويد عن هذه الازدواجية الضدية، لدورها الجوهرية في القراءات القرآنية كباقي الثنائيات التي شكّلت قيما خلافية؛ فقد عرّف "ابن دريد" الحروف المصمتة -على ما فسّره الأخفش- : «أنها حروف أصممت، أي منعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب، إذا كثرت حروفها لاعتياصها على اللسان، فهي حروف لا تنفرد بنفسها في كلمة كثيرة الحروف، أعني على أكثر من ثلاثة أحرف، حتى يكون معها غيرها من الحروف المذلفة» ² لصعوبتها على اللسان؛ فمعنى الحرف المصمت، الذي لا ينفرد لوحده في المفردة، لقولهم: «صَمَتَ إذا منع نفسه الكلام» ³.

إن الحروف المصمتة تتحدّد من خلال الوظيفة المسندة إليها، وهي «اثنان وعشرون حرفا ثلاثة منها معتلاتٌ وهنّ: "الواو" و"الياء" و"الهمزة"، وتسعة عشر صحاحٌ، والألفُ خارجةٌ عن المذلفة والمصمتة، لأنها هواءٌ لا مستقرٌّ لها في المخرج، فلست تجد كلمةً كثرت حروفها في كلام العرب إلّا وفيها حرف من الحروف المذلفة الستّة المذكورة، أو الألف، ولا تنفرد المصمتة بكلمةٍ تكثر حروفها، فاعرف هذا الأصل فإنه أصلٌ مثقّفٌ لكلام العرب، دالٌّ على حكمة الله -جلّ ذكره- في لغتها منبّهٌ على أن في الحروف مستثقالا ومستخفا» ⁴.

أما المذلفة؛ فهي حروف عملها و«خروجها من طرف اللسان وما يليه من الشفتين، وطرف كل شيء ذلقه؛ فسميت بذلك، إذ هي من طرف اللسان، وهو ذلقه، وهي

¹ - ينظر: أبو الأصبغ السمائي (ابن الطحان) الإنشاء في أصول الأداء، ص 24.

² - محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص 135.

³ - المرجع نفسه، ص 136.

⁴ - المرجع نفسه، ص 136-137.

أخف الحروف على اللسان وأكثر امتزاجاً بغيرها»¹، وهي ستة أحرف تتباين موقعيتها من حيث المخارج؛ فثلاثة منها «تخرج من الشفة، ولا عمل للسان فيها، وهي: "الفاء" و"الباء" و"الميم"، وثلاثة تخرج من أسلة اللسان إلى مقدّم الغار الأعلى، وهن: "الراء" و"النون" و"اللام" يجمع الستة هجاء قولك: "فرّ من لب"»².

إن مجمل ما ذكر من صفات ثنائية لدى "ابن الجزري" تم تصنيفها وفق الجدول

الآتي:³

الصفة	ثنائية	قوية	الحروف	التعليل	الملاحظات
الهمس	+	-	يجمعها قولك: (سكت فحّته شخص)	الهمس: الصوت الخفي فإذا جرى مع الحرف النفس لضعف الاعتماد عليه كان مهموساً.	
الجهر	+	+	كل الحروف عدا المهموسة.	المجهور هو الحرف الذي يمنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد.	إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخيال فيصير فيهما غنة.
الشدة	+	+	تجمع في: (أجد قط بكت).	الشدة امتناع الصوت أن يجري في الحروف.	
الرخاوة	+	-	المهموسة كلها غير: التاء، والكاف.	الرخاوة عكس الشدة (يتم بموجبها جريان الصوت	

¹ - شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 109.

² - محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص 136.

³ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 88-89.

	في الحرف)				
وهي حروف التفخيم على الصواب.		يجمعها قولك: (قط خص ضغط).	+	+	الاستعلاء
		باقي الحروف غير المستعلية.	+	+	الاستفال
		الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.	+	+	الإطباق
		باقي الحروف غير الأربعة (المطبقة).	-	+	الانفتاح

أما تصنيف "شهاب الدين القسطلاني" في مؤلفه "لطائف الإشارات لفنون
القراءات"، للصفات التي وقعت ضمن نظام ثنائي، نجملها في الجدول الآتي، لكونها لا
تقل أهمية عما قدّمه علماء التجويد والقراءات في هذا المجال:¹

الملاحظات	التعليل	الحروف	قوية	ثنائية	الصفة
وبعض المهموسة أقوى من بعض لتوفرها على صفات أخرى قوية فالصاد أقوى المهموسات لتوفرها على الصفير والاستعلاء والإطباق.	سميت بذلك لجريان النفس معها عند اللفظ بها، لضعف الاعتماد على مخرجها.	يجمعها قولك: (سكت فحثه شخص).	-	+	المهموسة
	لقوتها وقوة لاعتماد عليها، ومنع النفس أن يجري معها.	ما سوى هذه العشرة من حروف الهجاء.	+	+	المجهورة

¹ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 99-100.

الشدّة	+	+	جمعوها في (أجد قط بكت)	لأنه اشتد لزومها لموضعها وقويت فيه حتى حبس الصوت عند لفظها أن يجري معها لقوة الاعتماد عليها.
الرخاوة	-	+	فيما عدا الشديدة والمتوسطة من الحروف العربية.	لجري الصوت مع لفظها لضعف الاعتماد، ويبين ذلك: أنه إذا وقف على الجيم فقليل: (الحج) وشبهه، انحصر الصوت فلم يجر في مخرجه، وإذا وقف على السين فقليل، (الطس) جرى الصوت معها، وأمكن أن يمد مع النطق بها، وهو معنى رخاوتها، وذلك مدرك ضرورة بأدنى تمييز وتأمل.
العلوية	+	+	جمعوها في: (قَضْ خُصَّ ضَغْطٍ).	سميت به لارتفاع اللسان عند النطق إلى أعلى الحنك

	(وهي حروف التفخيم على الصواب).				
	لا انحطاط اللسان عند النطق بها إلى قاع الفم.	ما عدا الحروف العلوية.	-	+	المستقلة
الطاء أعلاها.	لتلافي طابقتي اللسان عند النطق بها، مع استعلائها في الفم.	الصاد، والطاء، والضاد، والظاء.	+	+	المطبقة
	لتجافي اللسان عن الحنك حتى يخرج الريح من بينهما عند النطق بها.	ما عدا الحروف الأربعة المطبقة.	-	+	المنفتحة
	لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان، وهو طرفه وصدره وهي أخف الحروف على اللسان، وثلاثة منها تخرج من بين الشفتين ولا عمل لها في اللسان، وهي الفاء، والباء، والميم.	جمعوها في: (فرّ من لب)		+	المذلة
	سميت بذلك لأنها أصمتت أي منعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب، وإذا كثرت حروفها	ما عداها من الحروف العربية.		+	المصمتة

لاعتياصها أي عصيانها على اللسان، فهي حروف لا تتفرد بنفسها في كلمة أكثر من ثلاثة أحرف حتى يكون معها غيرها من الحروف المذقة.				
---	--	--	--	--

إجمالاً لما سبق ذكره، يتبين لنا أن المدونة العربية التراثية قد تعرضت لمسألة المبدأ الثنائي الذي يتأسس عليه النظام الصوتي، الذي يحيل إلى القيم الخلافية التي تحدث الفروق التمييزية بين الفونيمات ضمن النسق اللغوي؛ فصياغة الأطروحات التراثية وفق نظام تعارضي أدى إلى انبثاق ثنائيات ذات ملامح تمييزية تقابلية؛ فقد كان التأسيس للنظام التقابلي مع أول ثنائية تشكلت وفقها القاعدة النحوية، لارتباطها الوثيق بعلم أصول النحو وهي نظرية "الأصل والفرع"، التي يتم من خلالها قياس الفرع على الأصل، لتتجسد لاحقاً ضمن المبحث الصوتي لدى إمام النحاة "سيبويه" الذي قسم الأصوات إلى أصلية وفرعية.

بالإضافة إلى أن الصفات التي مثلت الجانب الفيزيائي للصوت وقعت ضمن تقابلات وتمايزات ذات أبعاد صوتية ودلالية، أدت إلى إحداث القيمة الخلافية للفونيم نحو: "الجهر والهمس"، و"الشدة والرخاوة"، و"الإطباق والانفتاح"، و"الاستعلاء والاستفال"، و"التفخيم والترقيق"، و"الإصمات والذلاقة"، و"الاستحسان والاستهجان"، و"الخفة والثقيل"، كما أن هذه الصفات التي امتثلت للازدواجية الضدية تفرعت عن ثنائية "الصامت والصائت" التي تعد الأساس الذي بنيت عليه الأصوات اللغوية.

ومما لا شك فيه، أن الجهود التي قدمها علماء التجويد والقراءات القرآنية ضمن المبحث الصوتي لا تقل أهمية عما طرحه علماء اللغة، لإدراكهم ووعيهم بأهمية المنطوق في إنتاج الدلالة القرآنية المضمرة وفق قيم خلاقية تؤدي إلى مغايرة دلالية وفق ما يقتضيه سياق النص؛ فدراستهم للصوت اللغوي كانت تهدف إلى احتواء القرآن الكريم.

الفصل الثاني:

المنظور اللساني للكفاية

اللغوية وآليات التمثيل

الذهني للفونيم

توطئة:

امتلكت اللسانيات مشروعية المعالجة العلمية والموضوعية، لمكونات اللسان البشري؛ فهي إذ تعد علما موضوعه اللسان؛ فقد تهيأ لها مكنة مطاولة الأنساق التي تتدرج ضمن نظامها اللغوي وفقا لاستراتيجية تحليلية ترتبها إلى ملامح وأدوات إجرائية تتوافق وتتشافع مع مبنغى الدراسة.

وقد كان من بين الأنساق التي شغلت حيزا كبيرا بين اهتمامات اللسانيين الوقوف على النظام الصوتي المضمر الذي يتحكم في الأنساق الصوتية المنطوقة، ويدفع بها صوب سيرورة التمظهر النظامي الذي يتوافق مع الكفاية اللغوية المشتركة بين أبناء المجتمع اللغوي الواحد.

وقد أفضى هذا الوضع التحليلي إلى دخول الفونولوجيا في صلب المعالجات اللسانية، واندماجها مع تمفصلات المقاربة اللسانية التي تتوخى رصد آليات تشكل النظام اللساني؛ فكان أن ارتهنت إلى مناوول المقاربة التي يفرضها الأنموذج اللساني، ولذلك تباينت مسالك المعالجة الفونولوجية تبعا لتباين مسالك المعالجة اللسانية الكبرى.

ويعد المسلك الفونولوجي النسقي أو الوصفي، أحد الركائز المنهجية التي اشتغلت بعمق على رصد آليات تشكل الفونيم في الذهن، وأشكال تمظهره النظامي في الواقع.

1. آليات الإدراك الفونولوجي للفونيم ومقولة النسق اللساني في ظل التصور الوصفي:

1.1. المنطق اللساني:

اتسم البحث اللغوي في القرن التاسع عشر بالطابع التاريخي الذي يعنى بتتبع المراحل التطورية للغة، من خلال النظر إليها «على أنها كائن حي كالنباتات، والحيوانات متأثرين في ذلك بنظرية التطور في علم الأحياء التي صاغها داروين في كتابه " أصل

الأنواع the origin of species¹؛ فبعد ظهور هذه النظرية نادى "أوغست شليشر" august schleicher (1821-1868م) أحد الأخصائيين البارزين في العلوم البيولوجية واللسانية، بنظرية مماثلة لها بين من خلالها الجانب التطوري للغة؛ باعتبار أن اللغة ظاهرة من الظواهر الطبيعية التي تنمو وتتطور وتندثر، حيث نشر بحثا (1863م) عن «النظرية الداروينية وعلم اللغة، ورأى أن موضوعه - اللغة - بوصفه نظاما من الأنظمة الطبيعية للعالم، يجب أن يعالج بمناهج العلم الطبيعي، وهو نظام له مراحل نشأة ونضج وتدهور بشكل مستقل عن إرادة متكلميها أو وعيهم، وقد تطلّع إلى علم الأحياء في بحثه عن نموذج علمي لعلم اللغة التاريخي»².

ووفق هذا التصور، انحصر اهتمام الدراسات اللغوية التاريخية واللسانيات المقارنة ضمن حدود لا تتعدى مقتضيات «إثبات المراحل التطورية التي تمر عليها اللغة، وإثبات القرابة بين اللغات باستعمال مناهج المقارنة التاريخية»³، ويعود الفضل في تطوير الدراسة التاريخية المقارنة إلى علماء المدرسة الألمانية، من بينهم "راسك" (rask) (1787م - 1832م)، و"بوب" (bopp) (1791-1867)، و"جرم" (grimm) (1787-1863)؛ فمن أشهر أبحاثهم ما تم حصرها في النقاط الآتية:⁴

- أصدر "فرانز بوب" في سنة 1816م كتابه الهام الذي يحدّد ميلاد فقه اللغة المقارن - مقارنا السنسكريتية بكل من اليونانية واللاتينية والفارسية والجرمانية، ثم أصدر سنة

¹ - محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط01، 2004م، ص 14.

² - روبرت هنري روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، تر: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، د.ط، 1997م، ص 294.

³ - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج01، موفم للنشر، الجزائر، د.ط، 2007م، ص 24.

⁴ - عبد الفتاح بنقدور، اللغة: دراسة تشريحية-إكلينيكية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط01، 2012م، ص 135-136.

1833م كتابه عن "النحو المقارن للسسكريتية والسندية والأرمينية واليونانية واللاتينية واللتوانية والسلافية القديمة والألمانية".

- أصدر "راسك" في سنة 1818م كتابه الذي يعتبر أهم خطوة نحو دراسة علمية، والذي حاول فيه أن يصل إلى الأصول الأولى للغة الأيسلندية القديمة عن طريق المقارنة بعدد من اللغات الهندية الأوروبية.

- أصدر "غريم" سنة 1819م الجزء الأول من كتابه عن "النحو الألماني" الذي يعتبر مرحلة واضحة نحو النحو التاريخي.

وضمن هذا المنحى، أقرّ "غريم" بأن اللغة صنف Katéguorija اتسم باستمرارية التغير، تتفاعل فيه أشياء متناقضة، وهو ما يتضح من خلال قوله: «... عند دراسة تاريخ اللغة في كل مكان نلاحظ حركة قويّة ورسوخ وتحول مرّن ولين وتبدّل مستمر من نهوض وسقوط وحركة شديدة للتجديد الذي في بعض الأحيان لا يسمح بالوصول إلى الكمال النهائي»¹.

إلا أن الإيغال في تبني مقولات المنهج التاريخي والمقارن أدى إلى انبثاق منعرج لساني دفع إلى إفراز براديغم Paradigme جديد عرف باللسانيات الوصفية، التي كانت بمثابة محصلة للتحوّل المعرفي والمنهجي في الدرس اللساني الحديث؛ فبعد أن هيمنت اللسانيات التاريخية المقارنة ردحا من الزمن على البحث اللغوي خلال القرن التاسع عشر للبحث في تاريخ اللغات واكتشاف العلاقات الموجودة بينها، ظهرت اللسانيات الآنية synchronic linguistics مع بداية القرن العشرين لتعني «بوصف اللغات وتحليلها كما هي موجودة في نقطة معينة من الزمن وبالخصوص في الزمن الحاضر»²، على يد مؤسسها الأول "فردينان دي سوسير" (1857م-1913م) ferdinand de saussure الذي نادى بدراسة

¹ - فتحة قنيش، تاريخ الدراسات اللسانية، دار القدس العربي، وهران، د.ط، 2013م، ص 67، وينظر: Grimm J. uber Ursprung der spache. Berlin, 1879, p51-52.

² - أحمد مومن، اللسانيات-النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط02، 2005م، ص118.

اللغة دراسة علمية موضوعية (في ذاتها ولذاتها)، من خلال البحث «في نظامها وقوانينها، دونما الاهتمام بجوانبها التاريخية التطورية الزمانية؛ فاللغة ليست مجرد آلة مادية صوتية، بل إنها نظام structure»¹؛ غير أن "دي سوسير" لم يكن معارضا للمنهج التاريخي في دراسة اللغة؛ فمن وجهة نظره هذا العلم قبل أن يهتدي إلى موضوعه الدقيق، مرّ بثلاثة مراحل هي:

-المرحلة الأولى (علم النحو) Grammaire : بدأ هذه الدراسة الإغريق ثم حملها من بعدهم الفرنسيين، وقد كان النحو قائما على أساس المنطق، دون أية نظرة علمية تهتم باللغة في ذاتها، لأنه كان يهدف إلى تنظيم قواعد تميز بين الصيغ الصحيحة وغير الصحيحة، أي أنه نظام يصف الواقع.

-المرحلة الثانية (علم الفيلولوجيا أو فقه اللغة) La philologie : لم تكن اللغة هي الموضوع الوحيد للفيلولوجيا؛ فقد كانت مهمة هذا العلم الأولى أن يوثق النصوص وينشرها ويعلق عليها... وإحصاء المخطوطات وقد مهّد هذا العلم إلى علم اللغة التاريخي².

-المرحلة الثالثة (علم الفيلولوجيا المقارنة أو النحو المقارن) La philologie compare : تتمثل هذه المرحلة في مقارنة اللغات فيما بينها، وقد ظهر كتاب " نظام تصنيف السنسكريتية système de la conjugaison du sanscrit عام 1816م درس فيه "فرانز بوب" franz bopp العلاقات التي تربط السنسكريتية بالجرمانية والإغريقية واللاتينية... وغيرها"³.

¹ - شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، ط01، 2004م، ص09.

² - عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط06، 1993م، ص 14-15.

³ - المرجع نفسه، ص 14-15.

وعليه؛ فإن جهود "دي سوسير" العلمية تمحورت حول موضوع الدراسات المقارنة، الذي تمكن من خلاله طرح أفكاره حول علم اللغة العام، الذي «بدأ تاريخيا وانتهى وصفيا؛ فأضفى على علم اللغة الموضوعية»¹.

وقد كان هذا المشروع بمثابة نقطة انعطاف جوهريّة ضمن المسار التحولي للدرس اللساني، من خلال تبني المنهج الوصفي التزامني؛ فالفكرة القائلة بأن «اللغة نظام ينبغي أن تدرس أجزاؤه ضمن إطار سنكروني موحّد»²، فتحت المجال أمام رواد حلقة براغ للبحث في «علاقة البنيوية بوظيفة اللغة؛ فنجد في أعمالهم تحليلات للبنية، تقتضي النظام اللغوي بمفهوم ف. دي سوسير "النطاق الداخلي لعلم اللغة"، وتناول علاقات اللغة بالواقع غير اللغوي»³؛ غير أنها اختلفت معه في مفهوم الفونولوجيا التي عدّها فيزيولوجية أكوستيكية، وهو ما تجسد من خلال الدراسات الصوتية التي طرحت من خلالها «مجموعة من الاقتراحات والمفاهيم التي شكّلت ميلاد علم جديد في الدّراسات اللّسانية وهو "الصّوّاة phonologie"»⁴.

2.1. التأسيس المعرفي والمنهجي للمسلك الفونولوجي الوظيفي:

إن المنتبّع لبوادر تشكّل الأنموذج الفونولوجي الوظيفي، يلحظ أنها خضعت لمحورين أساسيين كانا بمثابة الانبثاق الأولى لهذا التوجه اللساني الوظيفي:

¹ - يونس محمد شاهين، علم اللغة العام، دار التضامن للطباعة، القاهرة، ط1، 01، 1980م، ص 46.

² - فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة: يوتيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف المطليبي، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، الأعظمية، بغداد، 1985م، ص 105.

³ - بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة، من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، القاهرة، ط1، 2004م، ص 123.

⁴ - مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 01، 2013م، ص 215.

1.2.1. التأسيس التاريخي:

أ. بودوان دي كورتني ومشروع الصوتيات النفسانية:

يعد "بودوان دي كورتني" baudouin de courtenay من أوائل من تفتنوا إلى القيمة الذهنية للفونيم، حيث اجترح مفهومه «عام 1870م، عندما كان عمره خمسا وعشرين عاما، في محاضراته الافتتاحية في جامعة "بترسبورغ"»¹، ليكون بذلك قد مهد للتخفيف من حدة التعامل الفونتيكي التي كانت سائدة في القرن 19م، والتي اشتغلت على تقديم توصيف أكوستيكي فيزيولوجي صرف، بمعزل عن المؤدى الوظيفي، ومن ثم، وبناء على هذا الإدراك الذهني، اقترح "بودوان دي كورتني" «إنشاء فرع لغوي جديد، يدعى علم الصوت الأتمولوجي etymological phonetics لتحليل العلاقات بين الخصائص الحركية-الأكوستيكية للأصوات وقيمها المعجمية والنحوية»².

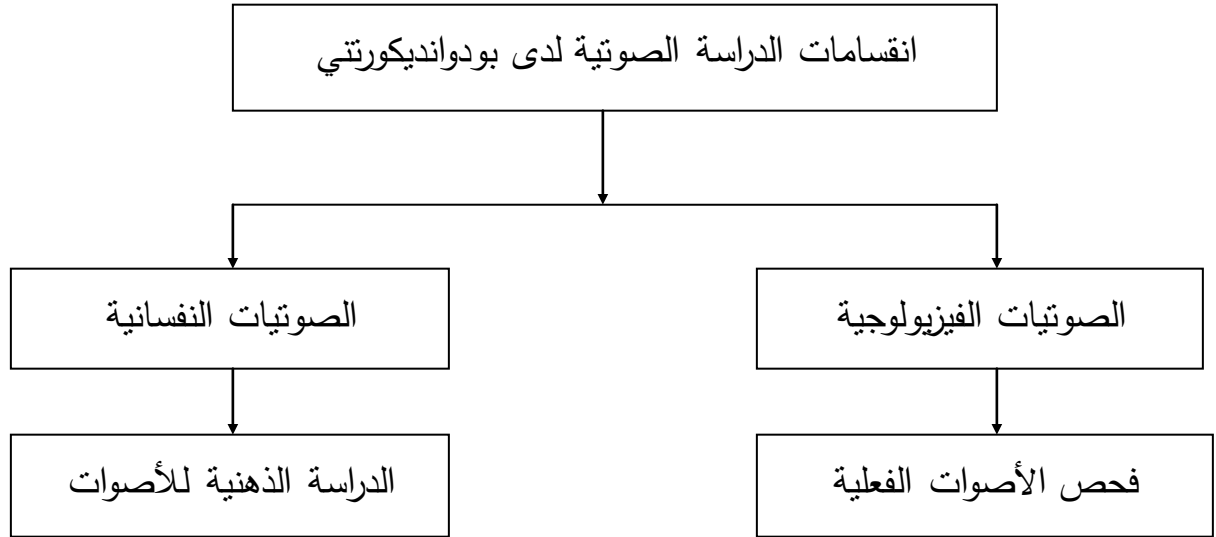
ووفق هذا التصور، تعامل "دي كورتني" مع الصوت اللغوي وفق منظور لغوي نفسي؛ «تحت تأثير النزعة النفسانية psychologism السائدة في لسانيات عصره، انتهى إلى إثارة المعايير النفسانية. وكانت الصيغة الأخيرة لفكرة الصويتيم عند "بودوان" هي أنه صورة ذهنية لصوت ما، وهي بوصفها مقولة ذات صورة ثابتة تقع مقابلا لصورة متنوعة، هي التحقق الفيزيائي الصوتي الفعلي للصورة الذهنية؛ أي الصوت الفعلي»³، لأن محاولة إسقاط الفونيم على الصور الذهنية يعد فكرة لغوية وظيفية خالصة.

¹ - رومان ياكوبسون، ست محاضرات في الصوت والمعنى، تر: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، الناشر: المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان والدار البيضاء، المغرب، ط01، 1994م، ص 64.

² - المرجع نفسه، ص 65.

³ - ميكا إيفيتش، اتجاهات البحث اللساني، تر: سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ط02، 2000م، ص 231.

فمن خلال هذا الطرح، عمد "بودوان دي كورتني" إلى تقسيم الصوتيات على النحو الذي يتبدى من خلال المخطط التشجري الآتي:¹



وقد اقترح "بودوان دي كورتني" هذا الشكل من أشكال التمثيل المعرفي، لإقامة «جسر بين علم الصوت وعلم النفس؛ فيدرس علم الصوت إنتاج الأصوات اللغوية وسمعها audition، ويتبنى علم الصوت النفسي مهمة تسليط الضوء على المحددات النفسية للنطق والسمع»²، والخلفيات الذهنية التي تتحكم فيه.

ب. فرديناند دي سوسير وملاح انبثاق الفونولوجيا النسقية:

ألمح "فرديناند دي سوسير" إلى التمايزات التي يحدثها الصوت ضمن المفردة اللغوية، لأنها تباينات فونيمية تمنح اللفظة قيمة تمييزية ضمن الألفاظ التي تقابلها؛ فهي تباينات ذات حمولة دلالية، لأنها عبارة عن كيانات متقابلة ونسبية، وأن الفونيمات

¹ - اعتمدنا على المادة المعرفية المثبتة في كتاب اتجاهات البحث اللساني لميلكا إفيتش، ص 234، لصياغة ملاح هذا المخطط.

² - رومان ياكوبسون، ست محاضرات في الصوت والمعنى، ص 66.

المتميزة هي نظام يحمل حقيقة وحيدة تتمثل في عناية اللغوي بالبنية ضمن الميدان الصوتي.¹

ومما لا شك فيه، أنّ "دي سوسير" لم يلتفت للقيمة «الوظيفية للأصوات، ولا حتى بالحدس اللغوي، الذي توصل به "بودوان" (كأساس طبيعي) لتلك المبادئ، وإنما عني (بالانطباع الذي يخلفه الصوت على الأذن)، وعندما يصل إلى الدراسة العينية (للنظام الفونولوجي)، يتخلى حتى عن المعيار السمعي ويفترض -ببساطة- أن هذا التحليل يمكن أن يوجه على أساس الفعل النطقي articulator act²»، لأن أهمية الفونيم من وجهة نظره تتمثل في التباينات التي تنتجها المفردة في التركيب الداخلي للغة وليس الصوت في حد ذاته.

2.2.1. التأسيس المعرفي والمنهجي:

كان هذا التأسيس في أكتوبر/ تشرين الأول سنة 1926م، من قبل "فيلهم ماتريوس" (1882-1945) wilhe mathesius ، الذي كان من كبار مفكري تشيكوسلوفاكيا خلال النصف الأول من القرن العشرين³، والذي يعد أحد أقطاب المدرسة الوظيفية الذي تشكلت على يده في مرحلتها الجنينية؛ فمن أهم أبحاثه «استعمال الدراسة الوظيفية للتمييز بين النحو والأسلوبية، ومن إسهاماته البارزة في اللسانيات تطويره لمنظور الجملة الوظيفي، والتمييز بين الموضوع والخبر»⁴.

وقد أثار مسألة المنحى الوصفي الجديد في البحث اللساني آنذاك، حيث «دعا إلى دراسة اللغة بطريقة وصفية جديدة غير تاريخية»⁵؛ لأنه كان أحد ممثلي مدرسة النحاة الجدد new grammarians في جامعة براغ، حيث كانت له آراء لسانية لم تخرج عن

¹ - ينظر: رومان ياكوبسون، ست محاضرات في الصوت والمعنى، ص 72.

² - المرجع نفسه، ص 72.

³ - ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنائية، منهجيات واتجاهات، ص 215.

⁴ - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 139.

⁵ - عبد الفتاح بنقدور، اللغة: دراسة تشريحية - إكلينيكية، ص 150.

تصوّرات "دي سوسير"، وبالأخص ثنائية لسان/كلام، وثنائية تزامن/تعاقب، كما وصف "ماتريوس" وظائف اللغة وصفا شاملا، نهلت منه حلقة براغ الوظيفية في أطروحاتها اللسانية؛ فأعضاء المدرسة نظروا إلى اللّغة من الناحية الوظيفية، ككل متكامل لا يحتمل التجزئة؛ حيث تعاملوا معها «كما يتعامل أي شخص مع آلة باحثا عن فهم الوظائف التي تؤدّيها مختلف الأجزاء أو مكوناتها العاملة وكيف تؤثر طبيعة كل جزء على طبيعة وعمل الأجزاء الأخرى»¹، لأن تحليلهم للغة كان لغاية محدّدة تمثلت في إبراز الجانب الوظيفي لمكوناتها.

أما "تروبتسكوي" (1890-1938)، و"ياكوبسون" (1887-1982)؛ فقد ساهما بشكل بارز في التأسيس للنظرية الفونولوجية، وذلك من خلال تبني المفاهيم الجوهرية التي جاء بها اللّساني "فريديناند دي سوسير"، المتمثلة في التمييز بين لسان/كلام، ومفهوم البنية، والتقابل، والربط بين العلاقات التزامنية والتعاقبية²، هذه المفاهيم هي بمثابة حلقة وصل بين البنية والوظيفة عند المدرسة الوظيفية.

وتماشيا مع هذا الطرح، تفتن "ياكوبسون" إلى أهمية التحليل البنيوي للفونيم؛ غير أنه عارض "دي سوسير" في فكرة أن الجانب الفلسفي للأصوات ليس مهما بقدر أهمية التقابلات الفونيمية... وأن القيم اللسانية للأصوات لا تتأثر بالتغيرات الصوتية، لأن تغيراتها تصادفية ومستترة ومخالفة لنظام اللغة³، هذه التغيرات لا يمكن فهمها إلا إذا تحققت ضمن نظام ازدواجي، لأن الفونيمات عبارة عن وحدات تتسم بقابلية التحليل إلى عناصر تمايزية تتولّد عنها «علاقات تقابلية جديدة، وعبر تحليل بنية الفونيم انبثقت

¹ - عبد الفتاح بنقدور، اللغة: دراسة تشريحية - إكلينيكية، ص 150.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 215.

³ - ينظر: رومان ياكوبسون، ست محاضرات في الصوت والمعنى، ص 07.

نظرية السمات المتميزة، وعبر هذه النظرية، بين ياكوبسون إمكانية تحليل الفونيمات إلى وحدات أصغر¹».

زيادة على ذلك، أثار رواد حلقة براغ مسألة وظيفة الصوت داخل البنية اللغوية؛ فالسمة الأساسية تتمثل في المزوجة بين البنيوية والوظيفية، و«أن بنية اللغات تتحدد بوظائفها المميزة لها»²، ووسمت السمات التمييزية لكل صوت بـ: «distinctives traits pertinents أو features أو pertinent أو relevant ما هو pertinent فيطلق عندهم على المميزات المعتمدة في التحليل أي التي لها وظيفة التمييز بين المعاني ولهذا يقال لها أيضا: fonctionnel "وظيفي" بهذا المعنى ليس غير»³، وذلك من خلال ما أثاره "دي سوسير" ضمن ثنائية فونتيك / فونولوجيا؛ غير أنها عارضت الناحية الوظيفية لهذه الثنائية، لأن "دي سوسير اعتبر «علم الصوت (فونتيك) جزء أساس من علم اللغة، أما النظام الصوتي (فونولوجي)؛ فهو علم مساعد يختص بالكلام فقط»⁴.

إن الملمح التقابلي بين ثنائية فونتيك / فونولوجيا، تأسس وفق التعارض الثنائي بين التاريخي والتزامني، «على نحو يتوافق فيه البعد التاريخي للدراسة اللغوية مع المنحى التحليلي الذي يؤديه علم الأصوات العام (la phonétique) بوصفه حقلا لغويا يندرج ضمن المقاربات التي تتوخى البحث في التطور التاريخي للأصوات اللغوية»⁵؛ فالدرس الصوتي استفاد في ظل هذا التصور النسقي من المعالم الأولى التي رسمها "دي سوسير"؛ غير أن حلقة براغ انزاحت عن الأنموذج التاريخي الذي اقتصر على تتبع

¹ - رومان ياكوبسون، ست محاضرات في الصوت والمعنى، ص 08.

² - ماري آن بافو وجورج إلبا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى، من النحو المقارن إلى الذرائعية، تر: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط01، مارس 2012م، ص 192.

³ - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 245-246.

⁴ - فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، ص 51.

⁵ - بن شبيحة نصيرة، الفونيمات التطريزية بين الإعمال والإهمال في التصورات الفونولوجية الحديثة، مجلة جسور المعرفة، المجلد 07، العدد 02، جوان 2021م، ص 254.

السيرورة الزمنية للأصوات اللغوية، لتتعمق في التحليل الوظيفي الذي تتسم به الأصوات ضمن مختلف الأنساق اللغوية.

من جانب آخر، تعد حلقة براغ امتدادا للشكلانيين الروس؛ لأن مؤسسيها من النازحين الروس، وعلى رأسهم «ياكوبسون» الذي تمكن عام 1920م من أن ينقل إلى براغ روح الأبحاث الشكلانية»¹؛ فأصل توجهها مثلته مدرسة براغ الوظيفية.

وقد ظهرت تسمية الحلقة في المؤتمر الأول للعلوم الصوتية المنعقد في لاهاي سنة 1928م، «لتغطية الباحثين الآخرين الذين التزموا قصدا بمنهج هذه الدراسة»²، حيث قدّم "رومان ياكوبسون" من خلال هذا المؤتمر بيانا جماعيا موقعا من قبل "تروبتسكوي" و"كارسفسكي" مفاده المساءلة الآتية: ما المناهج الملائمة لعرض متكامل وعملي لصوارة لسان؟، هذا البيان تمت مناقشته بين أعضاء الحلقة ليتم بعد ذلك تبنيه كأرضية منهجية لها، ثم قدّم بعد ذلك للمؤتمر الأول الخاص بالفيلولوجيين السلافيين المنعقد في "براغ" سنة 1929م، وسم بـ: " أطروحات حلقة براغ les thèses de prague التي تمّ نشرها في العدد الأول من مجلة "أعمال حلقة براغ اللسانية" Travaux du cercle linguistique de prague، وهي عبارة عن تسع أطروحات تشتمل على البرنامج العام للحلقة ومنطلقاتها التصورية والمنهجية، وآرائها في مختلف المجالات المتعلقة بتحليل اللغة عبر مستوياتها"³.

بالإضافة إلى أنها، وردت ضمن جزئين متمايزين؛ «فالأطروحات الثلاثة الأولى تتضمن برنامج بحث في اللسانيات بعامة مع تقديم اقتراحات حول عمل اللغة في كليته،

¹ - إبراهيم الخطيب، نظرية المنهج الشكلي، نصوص الشكلانيين الروس، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، مؤسسة الأبحاث العربية، ط01، 1982م، ص 09.

² - فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، ص 150.

³ - ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 218.

وخصوصا اللغة الشعرية والأدبية، أما الأطروحات الست الأخرى فهي تقدم مقترحات لدراسة اللغة التشيكية واللغات السلافية»¹.

إلى جانب هذه الأطروحات التي تعد الأساس الذي انبنت عليه المدرسة الوظيفية، واتضحت فيها معالم الدراسة الصوتية الوظيفية " الفونولوجيا المعاصرة"، هناك آراء "تروبتسكوي" حول المبدأ البنيوي للنظام الفونولوجي، الذي طُرح في مقال حرر سنة 1933م قال فيه: إنَّ تعريف الصوت إنّما عبارة عن تعيين حيّزه في النظام الفونولوجي وهو ما لم يمكن إلّا إذا أخذنا بعين الاعتبار بنية هذا النظام.²

كما قدّم في مؤلفه " مبادئ الصّواتة " principes de phonologie الذي نشر بعد وفاته سنة 1939م، «التعريفات الأساس والقواعد المحددة للفونيمات وترتيب التعارضات، كما وضّح الخصائص الصوتية الفاعلة في هذه التعارضات الفونتيقية في اللّغات الطّبيعية دون نسيان الخصائص التطريزية»³، التي تتحقق وفق الفونيمات "فوق التركيبية" المتمثلة في النّبر والتّغيم والوقف، كما أوضح لنا «الدّور المركزي للفونيم (الوحدة الصّوتية)»⁴.

وتأتي بعده آراء العالم اللّساني "ياكوبسون" في مجال الصّواتة البنيوية la phonologie structurales عامّة وصواتة براغ خاصة، لأن اتجاهاه الأهم يتمثل في «التركيز على النّظرية الصّواتية، حيث اهتم بتحليل الوحدات الصّوتية إلى ملامحها المميّزة المكوّنة أكثر من اهتمامه بتوزيع الوحدات الصّوتية»⁵، ولأنّ منهجه في البحث الفونولوجي انبنى على اعتبار الوحدات المميّزة «نظاما من توافقات ثنائية قادرة على تبرير المشروعية الكونية لوصف الخصوصيات الملمحية لأصوات اللّغات الإنسانيّة عامّة، واعتبارا لكل

¹ - ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى، ص 193.

² - ينظر: كاترين فوك وبيارلي قوفيك، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، تر: المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1984م، ص 28.

³ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 153.

⁴ - عبد الفتاح بنقدور، اللغة: دراسة تشريحية-إكلينيكية، ص 151.

⁵ - المرجع نفسه، ص 153.

ذلك، تصبح الملامح الصوتية، وحدات كونية كما يصبح الفونيم - في أية لغة - ترابطاً نوعياً لحزمة من الملامح المميزة¹.

وتبعاً لهذه الانبثاق الفونولوجية المتجددة اتضحت معالم مقارنة صوتية وظيفية مؤسسة على وعي عميق بدور الوظائف لرصد آلية الاشتغال الوظيفي للفونيمات، وبذلك يكون المقترح الفونولوجي الذي قدمه **ياكوبسون** أكثر المقترحات قرباً من الوعي الفونولوجي الرصين؛ فخلال عقد مؤتمر خاص بالصوتيات في براغ، وبعد المؤتمر الأول المنعقد في لاهاي، تم وضع تميز دقيق ونهائي بين الفونتيك (علم الأصوات اللغوية)، والفونولوجيا (علم الأصوات الوظيفي)، وقد توالى مجموعة من المؤتمرات، مثلت برنامجاً وأرضية للعمل اللساني الذي يهدف إلى البحث في أمهات القضايا اللسانية، والمسائل المرتبطة «باللغة الأدبية واللغة الشعرية، ووصف اللهجات السلافية»²، مع التركيز في دراسته للغة الشعرية على أهمية العلاقة بين ثنائية "المدلول"، «دون النظر إلى الأشياء في حد ذاتها وإنما إلى العلاقات القائمة بينها»³، وقد تبلورت هذه المؤتمرات في «ثمانية أجزاء حتى عام 1938 موهي السنة التي حلت فيها الحلقة لأسباب إيديولوجية، وقد صقلت مبادئها ومفاهيمها في فرنسا على يد "أندريه مارتينييه" و "إيميل بانفنيست" الفرنسيين»⁴.

ولعل السمة البارزة في تصوّرات حلقة براغ، اعتمادها على أهم ما جاء في "دروس في اللسانيات العامة" لـ **دي سوسير**، من خلال «ترسيخ فكرة البنية "structure" انطلاقاً من مفهوم النسق "système" عند دي سوسير»⁵، الذي اعتبر اللغة نظاماً مغلقاً من العلامات المتقابلة، وأن وصفها «لا يتم إلا بالنظر إلى علاقة كل عنصر بما عداه

¹ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 155.

² - السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 2008م، ص70.

³ - 133: Roman Jakobson, essais de linguistique générale, paris.minuit.1973, p.

⁴ - نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، الناشر مكتبة الآداب، القاهرة، د.ط، 2004م، ص 85.

⁵ - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، ط2، 2013م، ص58.

من العناصر الأخرى»¹؛ فتصوّرها الوظيفي لم يخرج عن فكرة الانغلاق على النَّسق التي ظلت قائمة ضمن أبحاثها اللغوية، وأي تغيير يطرأ على عنصر من العناصر اللغوية سينعكس حتماً على البنية اللسانية بصفة كلية.

إضافة إلى ذلك، عمل رواد المدرسة الوظيفية على تطبيق نظرية "دي سوسير" «أولاً على دراسة اللغات بوصفها أنظمة من العناصر المترابطة داخلياً، وثانياً في تطوير مفهوم الفونيم؛ فأصوات الكلام تنتمي إلى الكلام (parole)، أمّا الفونيم فينتهي إلى اللغة (langue)، فلم يعامل علماء براغ "الفونيم" بوصفه مجرد طائفة من الأصوات أو بوصفه أداة للوصف؛ ولكن بوصفه وحدة صوتية مركّبة تتحقق عن طريق أصوات الكلام، وكل فونيم يتكوّن من عدد من الملامح المميّزة المستقلة التي تميّزه بوصفه كيانه لغوياً»²؛ فالنظرية الفونولوجية أخذت بعين الاعتبار ثنائية "دي سوسير"، التي فرقّت بين اللغة والكلام؛ «فما أسماه "سوسير" بالكلام يقابل مصطلح الفونتيك الذي يدرس أصوات الكلام، وما أسماه "سوسير" باللغة يقابل مصطلح فونولوجي الذي يدرس وظيفة هذه الأصوات»³.

وعليه، يمكن عدّها فرعاً من فروع البنيوية، لأنها تأسّست على أصولها النظرية؛ إلّا أنّها أثارت مسألة وظيفة الصّوت ضمن البنية اللغوية، انطلاقاً من هذه الثنائية التي طرحها "دي سوسير" ضمن أبحاثه اللغوية.

كما اتّخذت من تصوّر "بودوان دي كورتناي" للفونيم، نظرية كاملة للتحليل الفونولوجي، لأنّه اعتبر الفونيم «صورة ذهنية، وفرّق من خلال هذا المفهوم بين نوعين من علم الأصوات، أولهما العضوي وثانيهما النفسي؛ حيث جعل الأوّل لدراسة الأصوات المنطوقة، والثاني لدراسة الأصوات المنوية في النطق، ويفرّق من خلالهما بين الرّموز

¹ - كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط02، د.ت، ص 57.

² - عبد الفتاح بنقدور، اللغة: دراسة تشريحية - إكلينيكية، ص 151.

³ - كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ص 58.

الكتابية، الأول لكتابة الأصوات المنطوقة، والثاني لكتابة الفونيمات أو الصّور الذهنية، أو الأصوات المنوية في النطق»¹.

ومن منظور آخر، أولت حلقة براغ الاهتمام بالبعد الوظيفي للغة، انطلاقاً من فكرة التواصل والتبليغ وكيفية استعمالها لتحقيق وسيلة الاتصال، مركزة في ذلك على مبادئ عامة كوّنّت إطارها العام المنهجي والمعرفي.

2. المبادئ العامة لحلقة براغ الوظيفية:

عمدت مدرسة براغ إلى صياغة مبادئ أساسية، اعتمدتها الحلقة في دراستها الفونولوجية، والتي تم طرحها في مؤتمر "لاهاي"، على النحو الآتي:

1- إنّ التركيب كل متكامل يحكمه نظام معين تتمثله المستويات اللغوية التي لا تخرج عن إطارها؛ فالمستوى الصّوتي يؤدّي إلى الإفرادى فالتركيبي فالأسلوبي، لأنّ «البنية اللسانية كلّ شامل تنظمه مستويات محدّدة»² تشكّل علاقات متكاملة فيما بينها.

2- مفهوم الوظيفة التي جاءت منها تسمية الحلقة؛ فالباحث يسعى إلى الكشف عن الوحدات الصّوتية التي تؤدّي وظيفة داخل التركيب، من خلال إحداث تغيير في المعنى كلّما استبدلت بأخرى، وهذا التغيّر يثبت أنّ لها وظيفة تؤدّيها ضمن سياق معين؛ فالمعنى والوظيفة جوهر اهتمام حلقة براغ الوظيفية.³

3- دعت حلقة براغ اللسانية إلى ضرورة البحث في الدلالة المعجمية للمفردات اللغوية كمعلم بنيوي، وأن «القاموس ليس مجموعة من الكلمات المنعزلة، وإنما هو نظام

¹ - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط01، 1955م، ص 129.

² - نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص 88.

³ - ينظر: شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 17.

تتناسق في داخله الكلمات وتتعارض فيما بينها»¹، بمعنى أننا نقابل مفردة بأخرى

على النحو الآتي:

قال ____ الرجل

سافر ____ الولد

ذهب ____ الابن

فالتحليل الوظيفي يقوم بإحصاء هذه الوحدات اللغوية، التي تمّ ترتيبها من حيث الشبه والاختلاف؛ فيقع التقابل بينها وفق محوري الاختيار والتركيب؛ بحيث تستبدل مفردة بأخرى على مستوى الاختيار لتتم بعدها عملية الإسقاط على محور التركيب الذي يتسم بالثبوت، دون الإخلال بترابعية الكلمات ضمن نسق معين، أمّا على المستوى الصوتي يتضح «الشبه والاختلاف بين الفونيمات، سواء أكان هذا التباين على مستوى المخارج أم الصفات، مثل: "قاد"، "عاد"، "ساد"، على النحو المبين أدناه:

/ ق / = لهوي + مجهور + شديد + مستعلي.

/ ع / = حلقي + مجهور + بينيّ .

/ س / = أسناني + مهموس + صفييري .

فالتقابل بينها يؤكد وظيفة كل منها في تبدل معنى المفردة اللغوية»².

4- رؤيتها للواقع على أنه «نظام سيميولوجي رمزي»³، يتحقق بإسقاط الصورة الذهنية

المجردة على الصورة اللفظية التي ينتجها المتكلم من لغته الخاصة، لتشكل تركيباً،

إما مفردة أو جملة لتأدية غرض معين.

5- بالرغم من أنها أقرت بوجود تباين بين المنهجين التاريخي والوصفي، باعتبار أن

اللغة نظاماً من العلامات الدالة الخاضعة للدراسة الآنية السكونية؛ بحيث لا يمكن

¹ - نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص 88.

² - شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 18.

³ - نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص 88.

الفصل بين عناصرها انطلاقاً من مبدأ (دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها) لتحديد وظيفتها التبليغية؛ إلا أنها لم تلغ المنهج التاريخي لأن اللغة نظاماً خاضعاً للتغير؛ فاللسان البشري غير ثابت يتبدل حسب الحاجة و«الوصف لا يمكن أن يلغي فكرة التطور»¹؛ فاللغة من حيث هي نظام وظيفي لا تلغي فكرة دراسة ظواهرها اللغوية الماضية، وأن التعاقب يؤدي إلى التحديد والآنية، وكمثال على تعالق هاذين المنهجين واعتمادهما معاً في التحليل اللغوي، ظاهرة الاشتقاق لا يمكن دراستها إلا من خلال تتبع سيرورتها بالرجوع إلى أصل المفردة اللغوية.

6- التأكيد على اعتماد المنهج المقارن في البحث اللساني، للكشف عن «القوانين التي تحكم بنية اللغة في أنساقها المختلفة»²، للتمكن من بناء أنماط مميزة للغات من خلال رصد نقاط الاختلاف والتشابه بينها.

7- دراسة الوظيفة الحقيقية للغة المتمثلة في الجانب التواصل، مع النظر إلى اللغة على أنها واقعة مادية متصلة بالمؤثرات الخارجية.

8- إحاطة البحث اللساني بالعلاقة القائمة بين البنية اللسانية والأفكار والعواطف التي توصلها هذه البنية؛ فاللغة تتصل بالمظاهر العقلية والنفسية للأشخاص.

9- التمييز بين اللغتين المنطوقة والمكتوبة؛ لأنهما لا تتطابقان، مع إبراز خصائص كل منهما والعلاقة الجامعة بينهما وفق بحث علمي دقيق.

10- دراسة التقابلات الفونيمية ضمن البحث الفونولوجي مع ضرورة عدم فصل الظاهرة المورفولوجية عن الظاهرة الفونولوجية³؛ بمعنى مقابلة فونيمين ضمن النسق وليس بمعزل عنه.

¹ - نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص 89.

² - السعيد شنوكة، مدخل إلى المدارس اللسانية، ص 74.

³ - ينظر: نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص 90.

وقد طرح "عبد الرحمن الحاج صالح" بعض المبادئ التي اعتمدتها حلقة براغ في دراسة السمات التمايزية للفونيم، والتي نوجزها في النقاط الآتية: ¹

1. إن الوصف العلمي للأصوات الخاصة بلغة من اللغات يجب أن يشمل قبل كل شيء، الميزة التي يمتاز بها نظامها الفونولوجي، أي المجموعة الخاصة بهذه اللغة من الميزات التي تتمايز بينها الصور الحركية الصوتية فيها، مما لها دور في التمييز بين المعاني .

2. تحديد أكثر دقة لأنواع هذه الميزات، ومن المفيد أن ينظر إلى السلاسل المتناسبة الفونولوجية (corrélations phonologiques) كقائمة برأسها من التمايز، فالمتناسبة الفونولوجية تتكون من سلسلة من المتقابلات الزوجية، تشترك في ميزة واحدة يمكن أن ينظر إليها بمعزل عن كل زوج من الوحدات المتقابلة.

3. هناك نوعان أساسيان من التمايز، وهما: التمايز بين الصور المنفصلة والتمايز بين الصور المتناسبة، فإن شعر الناطقون بوجود تناسب بين الصور فليس ذلك إلا لوجود سلسلة من المتقابلات الزوجية من نفس الطراز، وفي هذه الحال يستطيع الشعور اللغوي أن يحدد الحد الثالث (-حد المفاضلة) للأزواج المحسوسة.

4. ففيما يخص النظام الفونولوجي الروسي ففيه المتناسبات الآتية: الصوامت المجهورة/الصوامت المهموسة، والصوامت اللينة/الصوامت الجامدة، والمصوتات ذات النبر الحركي/المصوتات بدون نبر.

هذه المبادئ اعتمدتها المدرسة الوظيفية في تعاملها مع اللغة تعاملًا وظيفيًا، لفهم طبيعة الوظائف التي تؤديها الأجزاء المكوّنة لها وكيفية التأثير فيما بينها، كبنية متكاملة للغة، جاءت نتيجة اتفاق بين رواد المدرسة الوظيفية أثناء انعقاد مؤتمراتها اللسانية داخل براغ وخارجها؛ غير أن انعقاد مؤتمراتها خارج براغ لا يعني أنها لا تمت لها بصلة؛ لكن

¹ - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 241-242.

بعد أن تلاشت المعالم الكبرى للحلقة، واصلت أبحاثها في حلة جديدة وُسّمت بالوظيفية مع العالم الفرنسي "أندريه مارتيني".¹

أما أهم الميادين التي تم الاشتغال عليها في الحقل الوظيفي لحلقة براغ؛ فقد تمثلت في:²

1. الدراسة الصوتية الوظيفية الآتية (علم الأصوات الوظيفي الآتي).
2. الدراسات الصوتية الوظيفية التاريخية (علم الأصوات الوظيفي التاريخي).
3. التحليل الوظيفي والعروضي للبنية (في الملفوظات الشعرية).
4. تصنيف التضاد الفونولوجي (ضبط السمات الخلفية المميزة للوحدات الصوتية).
5. الدراسات الأسلوبية (stylistique) والشعرية (poétique).
6. دراسة الوظيفة الجمالية للغة (في الأدب والفنون...).

¹ - أهم مؤتمرات "براغ" في المجال الوظيفي: المؤتمر الأول الدولي للفيلولوجيين السلافيين 1929م، والاجتماع الفونولوجي الدولي الأول 1930م في براغ، قدم فيه "جاكسون" أول تصور علمي علم الأصوات الوظيفي، ومؤتمر علم الأصوات في أمستردام 1932م، المؤتمر الثاني والثالث والرابع للسلافيين بجنيف 1931م، روما 1933م، كوينهاجن 1936م، وفي عام 1938م توقف نشاطها لظروف سياسية حتى عام 1948م مع انعقاد مؤتمر باريس، ثم مؤتمر لندن 1952م، وأسلو 1957م، وكبريدج (أمريكا) 1962م، وبوخاريسست 1967م، وبولونيا (إيطاليا) 1972م، وطوكيو 1982م، وكيبك (كندا) 1992م، وباريس 1997م، وبراغ 2003م، وسيول 2008م، والمؤتمر الدولي في جنيف 2013م، أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 54-55.

² - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 59-60.

3. المعالجة الفونولوجية وآلية التعارض الفونتيقي:

يندرج المشروع الفونولوجي الذي قدّمته مدرسة براغ، ضمن مشروع لساني وظيفي أوسع، تمثل في الانغلاق على النسق، باعتبار أن «اللغة نظام من العلامات يجب أن تُبحث بنيته»¹، انطلاقاً من فكرة "دي سوسير" القائمة على أساس التفريق بين اللغة والكلام، لأن «اللغة تختلف عن الكلام، حيث يمكن دراستها بصورة مستقلة؛ فاللغات البائدة (الميتة) مع أنها لم تعد تستخدم في الكلام، نستطيع بسهولة أن نتعلم أنظمتها اللغوية؛ فنتخلص من بقية عناصر اللسان الأخرى؛ بل إن علم اللغة لا وجود له إلا إذا أقصيت العناصر الأخرى»².

وقد اعتمد رواد الحلقة في دراستهم الصوتية على منهج خاص اصطلح عليه بـ "الصوتيات الوظيفية phonology" الذي يعد فرعاً من اللسانيات الحديثة؛ إلا أنه يُعنى بوظيفة الصوت ضمن نظام اللغة؛ فالأصوات وحدات وظيفية مؤثرة في التركيب والدلالة. إضافة إلى ذلك، أن علم الأصوات الوظيفي (الفونولوجيا) موضوعه لا يقتصر على الصوت في هيئته العضوية والفيزيائية، بل يتعدى ذلك إلى الوظيفة التي يؤديها الفونيم، من خلال الاعتماد على مبدأ "التعارض" بين الوحدات الصوتية نحو: "مات" و "بات" كلاهما شفوي، متجانسان من حيث المخرج، أما القيمة الخلافية بينهما تتمثل في سمة "الغنة" التي تميز "الميم" عن "الباء".

م ← / + غنة /

ب ← / - غنة /، فالغنة سمة مميزة لصوت الميم.

أيضاً الاختلاف بين "سار" و "صار"، فالإطباق يميز الصاد عن السين.

ص ← / + مطبق /

¹ - بريجيت بارثشت، مناهج علم اللغة، من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص 124.

² - فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، ص 33.

س ← / - مطبق /، والإطباق سمة مميزة لصوت الصّاد.¹

هذا التعارض المتحقق وفق المقابلة بين الفونيمات، اعتمدته المدرسة الوظيفية في «تصنيف الأنظمة الفونولوجية بطرق مختلفة، حسب السمات المميزة للفونيمات، ففي اللغة الإنجليزية، تمثل الفونيمات: B و P، D و T، G و K، تضادا (opposition) بين الصوت المهموس والصوت المجهور على مستوى مخارج الأصوات»².

1.3. مؤشرات التعارض الفونتيقي الاستبدالي لدى نيكولاي تروبتسكوي:

تعامل "تروبتسكوي"³ مع اللغة بوصفها تنظيما وظيفيا قائما على وسائط تعبيرية مستعملة بهدف إقرار غاية معينة؛ لذا شملت دراسته كل المستويات اللغوية (الفونولوجية، والصرفية، والمعجمية)⁴ بمعنى البحث الشامل للعلاقات القائمة بين الفونولوجيا والنحو والصرف، واصطلح عليه بـ: المورفو - فونولوجيا.⁵

أما في التحليل الفونولوجي اعتمد على مجموعة من الأسس، توصل من خلالها إلى تحديد مفهوم الفونيم والوظيفة التمييزية التي يؤديها ضمن الأنساق اللغوية على النحو الآتي:

أ. الفونيم phonème أصغر وحدة فونولوجية، وهو علامة لسانية يعزى إليها تحديد المعنى وتخصيص السمة الدلالية للأنساق اللغوية لا سيما تلك الأنساق المتشابهة على المستوى الشكلي.

¹ - ينظر: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 61.

² - أحمد مومن، اللسانيات، النشأة والتطور، ص 138.

³ - تروبتسكوي عالمروسي ولد سنة 1890 م بموسكو، التحق بجامعة موسكو لدراسة اللغات الهندوأوروبية عام 1908 م، ثم أصبح عضوا في هيئة التدريس سنة 1916 م، درس الفيلولوجيا السلافية بالنمسا عام 1922 م، أصبح عضوا بارزا في مدرسة براغ حيث ساهم في التأسيس لها رفقة "كارسفسكي" و"جاكسون"، حيث أسس علم الفونولوجيا من خلال تأليفه لكتاب "مبادئ الفونولوجيا" الصادر سنة 1939 م، الذي ترجم إلى الفرنسية سنة 1949 م phonologie de principes، ينظر: نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص 91.

⁴ - المرجع نفسه، ص 91

⁵ - ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 142.

ب. ينبغي التمييز بين الوحدة اللسانية الثابتة (الفونيم)، وتحقيقات الصوت الفعلية والمتنوعة.

ج. الفونيمات المنتمية إلى لغة واحدة، متضادة فيما بينها، ويتم التعبير عنها بواسطة عناصر الحركات والصوامت والإيقاع.

د. تؤدي التقابلات الثنائية دورا جوهريا، تظهر في سلسلة من المكونات المتوازية، ويؤدي أحد طرفي التقابل وظيفة الطرف الموسوم، الذي يدخل في تميز بالضد مع الطرف غير الموسوم¹.

هـ. التمييز بين «وسم فونيتيقي (أو طبيعي) كلي، يتحدد بمجموعة من التعيينات الصوتية من مثل: الأنفية، والمخارج الثانوية للصوامت (التنشفيه، والتحنيك، النفسية...)»، وبين وسم فونولوجي مرتبط بخصوصيات لغة معينة، يتم تحديده بواسطة إبطال تعارضات مميزة في سياقات خاصة².

هذا التمييز بين الموسوم وغير الموسوم لدى "تروبتسكوي" يتعلق «بمدى تكرار الأصوات المتماثلة وتواردها بين مختلف لغات العالم؛ بحيث تكون فيه أنواع الأصوات الموسومة أكثر ندرة من مماثلاتها غير الموسومة، لأن وسم قطعة فونولوجية ما، يتحدد أساسا بنسبة تواردها هذه القطعة ووظيفتها»³؛ فمن خلال اقتراحه لمبدأ الثنائيات التقابلية، «لاحظ أن أحد عضوي التقابل يؤدي وظيفة العضو الموسوم marked ، ويدخل في تمييز بالضد مع عضو غير موسوم unmarked ، ومثال ذلك أن في تقابل الصوت المجهور /b/ مع الصوت المهموس /p/ نجد أن طرفي التقابل كليهما ذو خصائص صوتية، إلا أن

¹ - ينظر: نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص 95.

² - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 204.

³ - المرجع نفسه، ص 204.

الصوت الموسوم /b/ يتميز بخاصية واحدة (هي كونه مجهورا) وهي الخاصية التي يفقدها الصامت المهموس»¹.

ومن منظور آخر، أسهم "تروبتسكوي" في «وضع المبادئ العامة للفونولوجيا الوظيفية، ثم أعاد صياغة ما كان غامضا بعض الشيء عند "saussure" داخل إجراء التمييز الموضوعي والإجرائي بين الفونيتيكا التي تشمل الدراسة المفصلة للأصوات، والفونولوجيا التي لا تهتم إلا بدراسة الأصوات المميزة داخل نظام اللغة العام»².

زيادة على ذلك، أضاف إلى مبدأ الوظيفة (أو السمات التمايزية) مبدأ آخر يكمن في مبدأ التقابل opposition الذي يترتب عن الأول، اعتمادا على فكرة "دي سوسير" القائلة بأن «ليس في اللسان إلا الاختلاف»³، الذي يقوم على جملة من القيم الخلفية التي تميز وحداته اللغوية وفق سمات متباينة يحكمها النظام الثنائي الضدي.

ومن هنا، يتضح الاختلاف والتباين عبر أشكال التقابل بين وحدتين متباينتين ضمن لسان معين، وهو ما عبر عنه "تروبتسكوي" قائلا: «إن فكرة الفرق تستلزم فكرة التقابل، وإن شيئين لا يمكنهما أن يفترقا إلا في حدود أن كلا منهما يقابل الآخر»⁴؛ فكل تقابل حاصل بين وحدتين مختلفتين ينتج عنه التباين في المعنى بين مفردتين ضمن نسق لغوي معين، و«لا يمكن مطلقا لكل كيفية صوتية مفردة لفونيم ما أن تدرس بصورة منعزلة وأن تقوم بذاتها؛ فما هو مهم هو تقابلها التبادلي ضمن نظام ما...»⁵.

وهذا التقابل هو «تقابل صوتي opposition phonologique أو تقابل صوتي تمييزي opposition phonologique distinctive نحو: صوتي "الراء" و"الغين" اللذان يشكلان تقابلا صوتيا مميزا؛ في "راب" و "غاب"، لأنهما يؤديان معنيان متميزان، ويتم التقابل بينهما

¹ - ميلكا إفيش، اتجاهات البحث اللساني، ص 240.

² - المرجع نفسه، ص 16.

³ - مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 245.

⁴ - مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان، ط1، 2010م، ص 269.

⁵ - رومان ياكوبسون، ست محاضرات في الصوت والمعنى، ص 15-16.

على أساس "قابلية الإبدال" *permutable* حيث تستبدل الرّاء بالغين؛ فنحصل على وحدة جديدة¹ "تؤدي معنى مغايراً للمعنى الأوّل، ويقتضي هذا التقابل وجود سمة *trait* واحدة على الأقل تميز فونيميا عن آخر، هذه السّمة تمثّل قيمة خلافية للفونيم، ولو أمعنا النظر في التصنيف الصوتي لأيّ لسان لوجدنا أن «وحداته الصّوتية لا بد أن تقدّم تقابلاً صوتياً من نوع ما بين كل الوحدات الصّوتية التي تشكّل النسق الصّوتي لهذا اللّسان، ولا يمكن العثور على وحدتين صوتيتين تتفقان في المخرج والصفة اتفاقاً تاماً وكلّياً»².

بالتساند مع هذا الاستقطاب الإجرائي الذي يفرز آلية اشتغال التعارض الفونيني؛ فإنّ التقابل الناتج عن تفعيل هذه الآلية، يتحقق على مستوى العلاقات الاستبدالية بين الوحدات الصوتية للكشف عن «طبيعة التناقضات بين الوحدات الصوتية المتعارضة أو المتقابلة فيما بينها عند نقطة محددة في البناء الصوتي»³، لا على مستوى العلاقات التركيبية التي تنظم هذه الوحدات في شكل متتالية لغوية، ولأنّ التقابل أو ما يعرف بـ «التخالف الصوتي هو وظيفي *fonctionnel*، وهو الذي يميّز المفردات التي تشترك بسماتها كلّها وتتنشز بسمة واحدة كحد أدنى عن غيرها، ويشكّل هذا التنشور خاصّة فونيمية تمتاز بها الوحدة الصّوتية الدّنيا وتتجلى هويتها بعملية الاستبدال *commutation* نحو: دار، جار، طار، صار»⁴؛ فتتميّز هذه المفردات عن بعضها البعض بميزة التّخالف، «ولو أنّها توقفت عن التّخالف والتّمايز لفسد النّظام الصوتي ولبطلت، بين المنفعين باللّغة، عملية الفهم والإفهام»⁵.

¹ مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية، منهجيات واتجاهات، ص 244-245.

² - مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، ص 269.

³ - عبد الفتاح بنقدور، اللغة: دراسة تشريحية - إكلينيكية، ص 151.

⁴ - عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط01، 1992م، ص 69.

⁵ - المرجع نفسه، ص 69.

ومن جهة أخرى، قد تنشأ وظيفة فونولوجية للفونيم عن ميزة تلفظية تسمى بـ: «الملح التلفظي trait articulatoire الذي يؤدي إلى مبدأ تعتمده الفونولوجيا وتطلق عليه اسم الملح الخاصي trait pertinent نحو: ج/ ال، ق/ ال، ك/ ال التي تختلف بواسطة المخارج؛ فالجيم غارية أمامية، والقاف غارية خلفية، أما الكاف طبقية»¹.

وقد استند "تروبتسكوي" في وضع مؤشرات التعارض الفونيتيقي الذي يفضي إلى التقابل الصوتي، لمقولة النسق التي قدمها "دي سوسير"، والتي أشار من خلالها إلى أن «عناصر النسق ترتبط فيما بينها ارتباطا عضويا، ولا قيمة لأي عنصر بمعزل عن باقي عناصر النسق»²، وبما أن الوحدة الصوتية هي أيضا وحدة داخل نسق من نوع ما؛ فينبغي أن تحدّد بواسطة علاقات التقابل مع باقي الوحدات؛ فالتقابل «بصفة عامة إنما يعني الفرق بين وحدتين صوتيتين، كأن يكون أحدهما مجهورا والآخر مهموسا (د/ ت) أو بين (د/ ز)، وكلاهما مجهور لكنهما يتقابلان في كون الأول شديدا والثاني رخوا»³.

بناء على هذا التصور الذي ارتكز فيه على أسس التنظير اللساني الوصفي، انتهى "تروبتسكوي" إلى القول بأن الفونيم، «أصغر وحدة فونولوجية في اللسان المدروس»⁴، تتسم بسمات الوظيفية التي تفصح عن التمايز الدلالي بين الأنساق اللغوية، ومن ثمة؛ فإن الوظيفة التمييزية هي الوظيفة الأساسية للوحدات الفونولوجية، التي يمكن أن تقع في تقابل مع نظائرها قصد الوقوف على الملح التمييزي للفونيم، الذي ينتهي إلى مجموعة الوحدات الفونولوجية التي «لا يمكن تجزئتها إلى وحدات أصغر منها في لغة معينة»⁵، ولا يمكن تقسيمها إلى وحدات صوتية ضمن متتالية أصغر، لأنها وحدات تعمل على إحداث تغيرات تمييزية دلالية في التراكيب اللغوية؛ فهي

¹ - عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، ص 70.

² - مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 245-246.

³ - مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، ص 270.

⁴ - N.S.Troubetzkoy , Principes De Phonologie, traduits par J. Cantineau, paris, librairie. G. Klincksieck, 1949, p.37-38.

⁵ - N.S.Troubetzkoy , Principes De Phonologie, traduits par J. Cantineau, p.37.

علامات مميزة تسعى إلى إكساب المفردات المتشابهة من حيث التصميم الفونتيقي والفونولوجي سمة دلالية خاصة بها؛ إذ « ينبغي أن يكون في كل كلمة، من الفونيمات بقدر ما يلزم لتمييزها من جميع الكلمات الأخرى، وهذه الفونيمات المتتابة خاصة بهذه الكلمة وحدها»¹، أما إذا تم توزيع فونيم من هذه الفونيمات في مفردة أخرى حينئذ يصبح عبارة عن علامة مميزة لهذه المفردة؛ فالأساس الذي بنى عليه "تروبتسكوي" مفهومه للفونيم هو الوظيفة المتمثلة في تمييز مفردة عن أخرى، واعتبره «من الخلافات الصغرى التي تفرق بين الكلمات في المعنى»²، ومن هنا يحدّد لنا الفونيمات باعتبارها «وحدات تشكيلية لا يمكن تقسيمها من وجهة النظر اللغوية إلى عناصر متتابة أدق، وقال بأنها علامات مميزة، لا يمكن تعريفها إلا بالرجوع إلى وظيفتها في تركيب كل لغة على حدتها»³.

وعليه؛ فإن الفونيمات وفقا للتصور الفونولوجي الذي اقترحه "تروبتسكوي"، لا تخرج عن كونها وحدات صوتية ذهنية صغرى، لا يمكن تقسيمها إلى عناصر صوتية متتابة من وجهة نظر اللغة المعينة التي يقوم الباحث بدراستها، كما أنه لا يمكن معرفتها إلا بالرجوع إلى وظائفها في تركيب كل لغة على حدة⁴، لأن الفونيم من ناحية الوظيفة التركيبية يمنحنا « مادة جوهرية لتحليل التراكيب اللغوية وأساسا قويا للكتابة الأصواتية»⁵ مع مراعاة التحليل الوظيفي في منهجه للتعامل مع أوجه التشابه المتحققة بين الوحدات الصوتية، للوصول من خلالها إلى الكشف عن أوجه الاختلاف المميزة لها.⁶

¹ - عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، ص 66.

² - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 130.

³ - المرجع نفسه، ص 130.

⁴ -- كمال بشر، علم الأصوات، ص 488.

⁵ - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 130.

⁶ - ينظر: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 62.

بالإضافة إلى ذلك؛ فإن الوحدة الصوتية «هي قبل كل شيء مفهوم وظيفي وينبغي أن نعرّفه بالنسبة لوظيفته، ومن ثم لا يمكن أن نحصل على تعريف الوحدة الصوتية بواسطة مفاهيم سيكولوجية»¹، لأن الفونيم لا يعامل كوحدة مستقلة في ذاته، وإنما كجزئية من بنية كلية تتمثل في وحدة كلامية سمعية متحققة ضمن تركيب صوتي منطوق؛ «فالوحدة الصوتية ليست في ذاتها صوتاً إنما هي كيان مجرد؛ فحرف الجيم مثلاً في العربية هو جملة الصفات الذاتية التي يتحدد بها ويتميز بها عن غيره»².

ومن خلال فكرته هذه، يتضح لنا أنه قد تقاطع في تعريفه للفونيم مع الأمريكي "ليونارد بلومفيلد" (1887م-1949م) Leonard bloomfield الذي اعتبر الفونيمات أصغر وحدات صوتية مميزة، تقوم بعملية التفريق بين معاني الكلمات، لأنها ليست أصواتاً؛ ولكنها صفات صوتية ينتجها المتكلم ويتعرف إليها في سياق الأصوات الكلامية المتحققة والعملية.³

والمتمثل في المرتكز الذي استند إليه "تروبتسكوي" لتحديد هوية الفونيم، يلحظ أنها ترد في أصلها لمرجعية التحليل الفونولوجي، التي باشرها "دي سوسير"، والتي تعامل وفقها مع الفونيم بوصفه «مجموع التأثيرات السّمعية والحركات النطقية للوحدات المسموعة والوحدات المنطوقة»⁴؛ فالعلاقة بين ما هو سماعي وما هو منطوق علاقة تلازمية تحدث في حلقة دائرية، لأنّ عملية السّماع تتحقق من خلال ما هو منطوق، مع التأكيد على ضرورة الاعتماد على التأثير السّمعى للتمييز بين الأصوات؛ فالانطباع «السّمعى

¹ - تروبتسكوي، مبادئ علم وظائف الأصوات "الفونولوجيا"، ترجمة: عبد القادر قنيني، دار قرطبة، الدار البيضاء، المغرب، دط، 1994م، ص 43.

² - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 243.

³ - ينظر: عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، ص 68.

⁴ - المرجع نفسه، ص 64.

هو أساس أيّة نظرية صوتية، وله وجود لا شعوري عند المرء يسبق دراسة الوحدات الفونولوجية»¹.

وبذلك يكون "تروبتسكوي" قد استثمر المنطلق الفونولوجي الذي وضعه "دي سوسير"، وأضفى عليه سمة الوظيفية؛ إذ أجرى تعديلا على مفهوم الفونيم، بوصفه «مجموع الخصائص الفونولوجية المتوافقة، والتي تحتويها صورة صوتية، وهو وحدة تجريدية، تتحقق ببعض خصائصها في الصّورة الصوتية المختلفة؛ لأن الأصوات المحسوسة التي تبرز في اللغة ليست سوى رموز مادية للفونيمات... وليست هذه الأصوات هي الفونيمات في ذاتها»².

ومن ثم، طرح "تروبتسكوي" مبدأ التعارض الفونتيقي كآلية فونولوجية، يعزى إليها تحديد السمات الفونتيقية الثابتة التي تنتمي إلى اللسان، والتي تفضي إلى أشكال التعارض والتقابل بين الوحدات المتشابهة، حيث يمكن الوقوف على الوظيفة الفونولوجية التي يؤديها الفونيم، بالارتهاان إلى آلية التعارض الفونتيقي؛ فالصفة الوظيفية التي تسمح بتعريف الفونيم تتمثل في كونه يقع ضمن تعارض فونولوجي واحد على الأقل³، بمعنى وجود خصائص تميز فونيمًا عن آخر يقابله، وأن كل تعارض بين صوتين يميز في لسان ما بين دالتين متميزتين أو مختلفتين بفعل هذا التعارض الكامن في وحدتين صوتيتين على الأقل؛ فالتقابل يعني التضاد «إذ لا تجتمع سمات وحدتين صوتيتين معا على السلب ولا على الإيجاب، وإنّما ينبغي أن تكون سمات الوحدة الواحدة سلبية في حالة إيجاب سمات الوحدة الأخرى والعكس، شريطة أن تنتميا معا إلى مخرج واحد»⁴.

¹ - فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ص 56.

² - عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، ص 68.

³ - ينظر : أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 65.

⁴ - مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة، ص 270.

وقد حدّد نوعين لهذا التعارض الصوتي المتمثل في: التعالق (correlation) والفصل (disjonction)؛ فالتعارض الذي يرجع إلى التعالق سيقابل بين أزواج الفونيمات التي تتوفر أو لا تتوفر على سمة الجهرية (sonorité)، وهي سمة ناتجة عنذبذبة الحبال الصوتية، وهكذا ستتقابل في اللغة الفرنسية، /p/ و /b/، و /t/ و /d/، و /k/ و /g/؛ فالأولى تفتقر إلى سمة الجهرية والثانية لها سمة الجهرية، أما التعارض الذي يعود إلى الفصل؛ فيخص أزواج الفونيمات التي تتقابل فيما بينها من دون أن تشكل زوج تعالق؛ فالفونيمات /a/ و /u/، أو /p/ و /i/ منفصلة؛ فهي لا تتقابل بمقتضى توفرها على سمة خاصة¹.

ومن هذا المنطلق، «أضحى تعريف الوحدة الصوتية "Phonème" قائماً على مفهوم التضاد أو التعارض أو الاختلاف بين هذه الوحدات المنطوقة بالفعل في لسان ما»²؛ فالفونيم لا يؤدي وظيفة تمييزية إلا إذا كان مضاداً لفونيم آخر، مثل كلمة "تاب" و "ناب"، فوجود التضاد الصوتي بين "التاء" و "النون" ميّز بين دلالة المفردتين، كما هو الحال في اللغة الإنجليزية؛ فإذا استبدلنا «الوحدة الصوتية b في الكلمة الإنجليزية bin بالوحدة الصوتية p، يتغير في الوقت نفسه معنى الكلمة»³؛ فالوظيفة التمييزية هي أساس التحليل الفونيمي بين الوحدات الصوتية في نفس اللغة.

وعليه؛ فمفهوم الفونيم ينتج عن مفهوم التباين والتضاد في الدراسة الصوتية، لأنّ «الدور الأساسي في الفونولوجيا، ليس ذلك الذي يلعبه الفونيم، بل هو دور التعارضات المميّزة، لأنّ الفونيم لا يتوفر على محتوى فونولوجي محدّد. إلا عندما يقدّم نظام التعارضات الفونولوجية، بنية ونسقا محدّداً، وفهم هذه البنية، يجب أن ندرس مختلف أنواع التعارضات»⁴.

¹ - ينظر: ماري آن بافو وجورج إلبا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى، ص 210-211.

² - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 66.

³ - عبد الفتاح بنقدور، اللغة: دراسة تشريحية-إكلينيكية، ص 151.

⁴ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 154.

وقد كان "تروبetskوي" على وعي شديد بضرورة التمييز بين أشكال التعارضات المحتملة التي يمكن أن تخضع لها الفونيمات؛ فكان أن ميز بين ثلاث حالات من التعارض الفونيني، وهي:¹

1- التعارض السالب privative opposition: هو تعارض تتوافق فيه وحدتان صوتيتان في كل الملامح النطقية والأكوستيكية، فيما عدا اشتغال إحداها على سمة تميزها عن الأخرى، مثلاً /b/ و /p/ تشتركان في المخارج و الصفات ماعدا صفة واحدة، يقابلها في العربية "الحاء" و "الخاء"؛ فالسمة الفارقة بينهما تتجلى في الاستعلاء.

2- التعارض التدريجي Gradual opposition: يكون فيه الخلاف بين وحدتين صوتيتين، مثلاً /e/ و /i/ في امتلاك درجات مختلفة من الخصوصية المترتبة (height) في نظام صائتي يضم /e/، /i/ و /ε/ وتصدق هذه الحالة على قيمتي التفخيم والترقيق في اللغة العربية، وفي درجات المد نحو، إياكم: للتحذير، وإياكم التي تعني: أنا وأنتم، وأيضاً في الكميات الصوتية للصوائت، كما أورد ابن جني لفظتي "الذُل" و "الذُل"،² بحيث تتغير دلالة الكلمة بتغير الحركة.

3- التعارض المتكافئ Equipollent opposition: يجمع بين وحدتين صوتيتين، مثلاً /t/ و /p/ لا تحتوي إحداها على علامة مميزة تفتقدها الأخرى، والتعارض يكون في جميع المعطيات من ناحية المخارج و الصفات مثل: قطع، وقطف؛ فصوت الفاء يتعارض تعارضاً كلياً مع العين.

¹ - ينظر: عبد الفتاح بنقدور، اللغة: دراسة تشريحية - إكلينيكية، ص 152.

² - ينظر: أبي الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح اسماعيل شبلي، دار سزكين للطباعة و النشر، ط02، 1986م، ص18.

ووفق هذا التحليل الوظيفي للفونيم، انتهى إلى مجموعة من القواعد والضوابط التي تحدد هذا المفهوم، والتي يمكن اعتماد بعضها في دراسة أصوات اللغة العربية، وهي كالآتي:¹

أ. قاعدة المشابهة الصوتية:

إذا كان الصوتان من اللسان نفسه والإطار نفسه، ويمكن لأحدهما أن يحل محل الآخر دون تغيير في المعنى؛ فهما صوتان اختياريان لفونيم واحد مثل "القاف" في اللسان العربي له صور نطقية مختلفة؛ لكن لا يغير في دلالة الكلمة مثل: "قال"؛ ففي «بعض اللهجات العربية لا يؤدي الاختلاف الشكلي بين الأصوات إلى اختلاف المعنى، نحو الأشكال النطقية لهذا الصوت:

القاف _____ كاف

القاف _____ همزة

القاف _____ عين

القاف _____ الجيم المصرية (GA)

فكلمة "قلم" تنطق (كلم - ألم - غلم - Galem) وهي أشكال صورية لفونيم واحد (القاف)، واختلاف صورها النطقية لم يغير الدلالة².

الأمر نفسه ينطبق على صوت "الجيم" عند نطقه بأشكال صوتية مختلفة حسب البيئة الجغرافية؛ «فتغير نطق هذا الفونيم لا يغير من معنى الكلمة..؛ فالصور الصوتية هي صور لفونيم واحد، مادام التغيير لم يترتب عليه اختلاف في المعنى العقلي للكلمة»³ بمعنى أن الصورة الذهنية للمفردة تبقى على حالها لا تتغير.

¹ - ينظر : أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 66-67، ومصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 153-154.

² - ينظر : المرجع نفسه، ص 62.

³ - عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، ص 66.

إن هذه التباينات الصوتية المنطوقة إذا لم تحدث تمايزاً دلالياً يمكن عدّها «اختلافات غير وظيفية (فونيمية)»، لأن العامل الذي يساعد على التمييز بين الفونيمات ليس الصوت في حد ذاته؛ بل وظيفته التي تؤدي إلى دلالة مغايرة»¹.

كما تتجلى هذه القاعدة أيضاً في ظاهرتي "التفخيم والترقيق" في القراءات القرآنية نحو كلمة "مسيطر"، أحياناً تقرأ مرققة في شكل السين، وأحياناً أخرى تقرأ مفخمة في شكل الصاد؛ فالصوتان صورتان لفونيم واحد، دون تغيير في الدلالة.

ب. قاعدة التنوع الحر:

إذا كان الصوتان من اللسان نفسه والإطار نفسه، ولا يمكن لأحدهما أن يحل محل الآخر؛ فهما صورتان واقعتان لفونيمين مختلفين مثل: "حال" و"جال"؛ فالحاء والجيم فونيمان مستقلان ليس لهما معنا في ذاتهما؛ لكن يغيران في الدلالة ضمن نسق معين»².

الأمر ذاته بالنسبة لمفردتي "سار" و"صار"؛ «فالسّين والصاد أسنانيّتان لثويّتان، صفيّريّتان؛ لكن "السّين" مرقّقة والصاد مطبقة مفخمة، ومن هنا تنشأ قيمة خلافية تفصل صوت /س/ عن صوت /ص/... لذلك نقول إن السّين فونيم مختلف عن الصاد الذي نعتبره فونيم آخر»³.

ج. قاعدة التوزيع التكاملي:

إذا كان الصوتان من اللسان نفسه متقاربان من الناحية السمعية أو النطقية، ولا يظهران في الإطار الصوتي نفسه؛ فإنهما صورتان تركيبيتان لفونيم واحد، مثل صوت "النون" في العربية تتعدد صورها بتعدد الأصوات الموائية لها؛ «فالنون الساكنة قبل صوت أسناني كالثاء تنطق أسنانية نحو: "نثور"، وقبل صوت لهوي كالقاف تنطق لهوية نحو:

¹ - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 62.

² - المرجع نفسه، ص 66-67.

³ - عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، ص 67.

"نقترب"¹، كما أن "النون" بتعدد صورها واختلاف الأصوات المجاورة لها «لا يمكن في بيئة معينة، أن تحل صورة أسنانية محل صورة لهوية... لأن الفونيم في لغة معينة هو عبارة عن عائلة صوتية تتقارب خصائصها، وتستعمل بطريقة لا تسمح بأن يستعمل أحدها في البيئة الصوتية نفسها التي يستعمل فيها الآخر»².

د. قاعدة الإبطال (neutralization):

يمثلها إلغاء تعارض مميّز في موضع ما في السلسلة الكلامية، يمس فونيمات تتقاسم فيما بينها ملمحا واحدا أو عدة ملامح، وحينما يختفي التعارض ويُغى، لا يصح الحديث عن الفونيم، لأنه لم يعد موجودا، بل يجب الحديث عن الفونيم الجامع (Parchiphonème)، أي مجموع الخصائص المميزة المشتركة بين الفونيمين اللذين تم إبطال تعارضهما³.

زيادة على ذلك، شكّلت هذه القواعد ضمن «تحاليل Troubetzkoy الفونيمية، ثوابت نظرية استبدلت بموجبها ماهية الموضوع بماهية الموقع، وأصبحت الأصوات (الفونيمات) تُحدّد موقعيا (تحديد الموقع الذي تحتله داخل نسق فونولوجي معين) ووظيفيا (وظيفتها في تمييز دلالات الكلمات) باعتماد إجراء الاختلاف/ التعارض والتمايز، والاستبدال أيضا»⁴.

ووفق هذا المعطى، ميّز بين وظيفتين أساسيتين للفونيم، الأولى إيجابية والثانية سلبية؛ فالأولى تحدد معنى الكلمة وفق فونيم يشترك مع غيره من الفونيمات في خطية معينة تعرف بالوظيفة التحديدية، والثانية تمييزية حين يحدث هذا الصوت تمايزا دلاليا بين

¹ - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 66-67.

² - عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، ص 67.

³ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 154.

⁴ - المرجع نفسه، ص 154.

دليلين لغويين مثل: نام وقام، وسماها **تروبسكوي** بالوظيفة السلبية لاحتفاظها بالفرق بين كلمة ما من حيث المعنى والكلمات الأخرى "1".

وقد وضع "**تروبسكوي**" مجموعة من الشروط التي تحقق مبدأ التعارض الفونتيقي الذي يقوم أساساً على التقابل؛ فكانت هذه الشروط بمثابة، قواعد التصنيف للتعاضات وتحديداتها، لأنها تشكل الأساس في تحديد الفونيمات ومتغيراتها ضمن سياقات مختلفة؛ فإذا كان الفونيم هو الوحدة الأساس في الدراسات الفونولوجية الكلاسيكية عامة؛ فإن عمليات تحديده وتمييزه عن المتغيرات، تأسست في التحاليل الفونيمية لـ: *troubetzkoy*، على منهجية اختبارات كلاسيكية، تعتمد على آلية التعارض لعزل الأزواج الدنيا (*minimal pairs*) بغرض التمييز بين الفونيمات والمتغيرات التي يمثلها التوزيع التكاملي، والمشابهة الصوتية، والتنوع الحر، والإبطال "2".

إضافة إلى ذلك؛ فهي نتاج استقرائه للسان الروسي، الذي توخى من خلاله الوصول إلى قواعد عامة تحكم كل اللغات، باستثناء اللغة العربية التي يختلف نظامها الصوتي عن باقي اللغات، وقد أكد على أن الوحدة الصوتية نفسها لا تؤدي الوظيفة نفسها؛ «فوظيفة /b/ مثلاً في اللغة العربية تختلف عن وظيفتها في اللغة الإنجليزية بحكم أن لكل لغة نظامها الصوتي الخاص بها؛ ففي سلسلة الصوامت الشفوية (*labials*) تحتوي الإنجليزية على أربع صوامت: *p b f v*، بينما لا يحتوي النظام الصوتي العربي إلا على اثنين *b f*» "3".

ووفق ما سبق ذكره، تتحدد القيمة الخلافية للفونيم من خلال التقابل الذي يقتضي تحقق التضاد، إذ لا تجتمع سمات توافقية بين فونيمين معاً، وإنما يتطلب الأمر وجود

¹ - ينظر: نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص 92-93.

² - ينظر: مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 153.

³ - عبد الفتاح بنقدور، اللغة: دراسة تشريحية-إكلينيكية، ص 152.

سمات متضادة؛ بحيث ينبغي أن توجد «سمات الواحدة سلبية في حالة إيجاب سمات الأخرى والعكس، شريطة أن تنتمي معا إلى مخرج واحد»¹.

وفي نفس السياق، حدّد مجموعة من التقابلات في دراسته الفونولوجية، نذكرها في النقاط الآتية:

- التقابلات الثنائية oppositions bilatérales: حيث تشترك بعض الثنائيات الصوتية في أكبر عدد ممكن من السمات مقارنة بغيرها؛ فالتقابل الموجود بين "الكاف" و "الحاء" يكشف اشتراكهما في السمات الآتية: +فموي، +طبقي، +مهموس؛ كلما ازدادت السمات المشتركة بينهما، كلما كانت العلاقة بينهما أقوى.
- التقابلات المتعددة الجوانب oppositions multilatérales: تقوم على أساس سمات مشتركة ضئيلة بين فونيمين، نحو: "الواو" و "الياء" أو i/a اللذان لا يشتركان في شيء سوى كونهما من الصوتات voyelles.
- التقابلات المتناسبة oppositions proportionnelles: ويقصد بها السمة المميزة التي تشترك فيها مجموعة من الثنائيات الصوتية المتقابلة، نحو سمة الجهر التي تميز بين /b/ و /p/، وبين /d/ و /t/، و /g/ و /k/، ما يقابلها في اللغة العربية ثنائية /ت/ و /د/، التي تحمل نفس السمة المميزة مع /ز/ و /س/، و /ع/ و /ح/.
- التقابلات المنعزلة oppositions isolées: التي لا تخضع لنموذج مشترك، نحو ثنائية /ر/ و /ل/ التي تعد منعزلة لا تشترك معها أية ثنائية أخرى في هذا التقابل.
- التقابلات السالبة oppositions privatives: التي تميز فونيمًا عن آخر، حيث تكون إحدى الوحدات الصوتية موسومة (معلّمة) marqué والأخرى غير موسومة non marqué؛ فتتضمن وحدة صوتية سمة غير موجودة في وحدة أخرى، نحو س/ز، د/ت، ث/ذ.

¹ - مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية، منهجيات واتجاهات، ص 246.

- التقابلات المتكافئة *oppositions équipolantes*: التي تقوم على أساس سمة مميزة توجد في وحدة صوتية دون أخرى؛ لكن هذه السمة لا تعطي أي امتياز للوحدة المستبدلة، نحو /k/ و /t/ و /p/، وبين /م/ و /ع/، وبين /ب/ و /خ/ في اللغة العربية.¹
- التقابلات المتدرّجة *oppositions graduelles*: وهي التي يتدرّج أعضاؤها في نفس السّمة، كما هي الحال بالنسبة للصوائت *è-é-i* التي تتدرّج في الانفراج، أمّا في اللغة العربية؛ فنجد بين الضّمة والكسرة تقابلا سالبا فقط؛ إذ ليس هناك عضو ثالث يندرج معهما في الأساس المشترك.²

أما التقابلات التي لا تميزها أية قيمة خلافية؛ فهي لا تغدو أن تكون مجرد بدائل توليفية *variantes combinatoires* نحو صوتي "السّين" و "الصاد" في المفردتين: "الصراط" و "الصراط" في بعض القراءات القرآنية، أو "القاف" و "الألف" و "الكاف" في "قال" و "آل" و "كال" ضمن اللهجة المغربية، وغيرها من الأنساق الخاصة بكل لسان معين.³

إضافة إلى ما قدّمه اللساني "تروبتسكوي" في المبحث الفونولوجي، اعتماده على الملمح الاستعاري، الذي توصّل من خلاله إلى ما يعرف بـ: "الصّفات الترجيعية"، التي قصد بها الخصائص الفارقة السّماعية، وهي خصائص وصفات ترجيعية للصّدى الحاصل أثناء إضافة أنبوب صغير مجوّف يحتوي على ثقوب محدّدة لآلة المزمار، لأن «تجاويفهما تحاكيان في حدّتهما جهاز النطق لدى الإنسان»⁴؛ فالصّوت يتعرض لتغييرات طارئة تصيب وضعيته الحادثة، الشيء الذي يترتب عنه ظهور خصائص جديدة هي بمثابة صفات ترجيعية لصّدى الصّوت السّابق، وهذه الصّفة يكتسبها الصوت أثناء

¹ - ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص 246-247.

² - المرجع نفسه، ص 248.

³ - ينظر: المرجع نفسه، ص 248.

⁴ - حميد بوكري، تجليات التوازي في بنية اللغة الشعرية عند أبي الطيب المتنبي، مفهوم التوازي (التأطير النظري والفكري)، مطبعة الأمنية، الرباط، الكتاب الأول، د.ط، 2013م، ص 217.

إرجاع الصّوت، وقد عُرِف هذا الأنبوب الذي تم وصله بآلة المزمار بـ: الأنبوب الملحق الترجيحي.¹

زيادة على ذلك، أوجد تقسيما للخصائص الصّوتية الحاصلة وفق أوجه التقابل المميّزة في معظم لغات العالم، وتتمثل في ثلاثة أصناف بدل صنفين وهي: «صفات تصويتية صائتية (تسريبية)، وصفات تصويتية صامتة (حُسية)، وصفات توزينية (عروضية)»²؛ فكل صفة من هذه الصّفات تقوم على خصائص معيّنة تميّزها عن الأخرى.

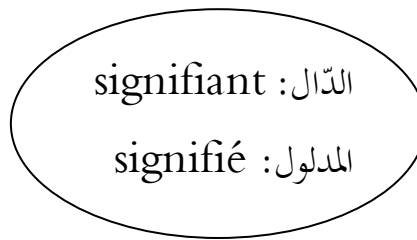
¹ - ينظر: حميد بوكري، تجليات التوازي في بنية اللغة الشعرية عند أبي الطيب المتنبي، ص 218.

² - المرجع نفسه، ص 216.

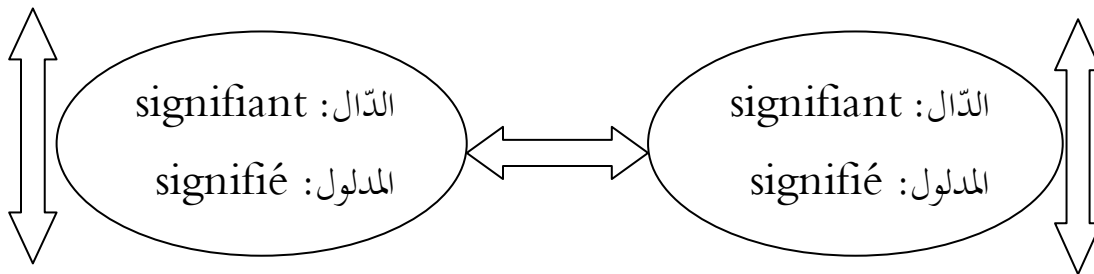
2.3. المنظور الخلفي للفونيم لدى "رومان ياكوبسون":

وضع "ياكوبسون"¹ الأسس الأولية للدراسة الفونولوجية في لاهاي سنة 1928م، أما دراسته للفونيم؛ فمستوحاة من آراء اللساني "دي سوسير" الخاصة بالقيمة اللسانية للعلامة، من خلال إقراره بوجود عاملين أساسيين لهذه القيمة، وهما "التتافر hétérogène والتجانس homogène ؛ فيتم تحديدها اعتمادا على:"²

1- الاختلاف القابل للاستبدال:



2- التشابه المفضي إلى المقارنة بين بعض العناصر:



¹ - رومان جاكوبسون من مؤسسي الفونولوجيا ولد سنة 1896م بموسكو، زاول دراسته بمعهد اللغات الشرقية ثم بالجامعة المركزية، تخصص في اللسانيات المقارنة والفيلولوجيا السلافية، عام 1915م أسس مع بعض الباحثين "نادي موسكو اللساني" المنعقد في مارس لوضع بعض النظريات الأدبية الحديثة غادر روسيا سنة 1920م بعد نزاع فكري بينه وبين أعضاء المدرسة الشكلانية، ناقش رسالة الدكتوراه بجامعة براغ سنة 1930م. ثم رحل إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1941م حيث درس هناك، أما سنة 1949م درّس بجامعة كولومبيا، ثم انتقل إلى التدريس بجامعة هارفرد (1949 و 1957). بعدها التحق بمعهد ماساتشوست للتكنولوجيا لتدريس اللسانيات العامة واللسانيات السلافية، توفي سنة 1983م¹، ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 145-146.

² - حميد بوكري، تجليات التوازي في بنية اللغة الشعرية عند أبي الطيب المتنبي، ص 201.

فبواسطتهما يتم تحديد الاختلاف الحاصل بين فونيمين على مستوى الدال، أما المدلول فلا توجد إلا إمكانية بسيطة للتمييز بين المعاني، وأن ما يميز كل ثنائي من الفونيمات هو تقابلها على مستوى الدال¹، وأن هذه التقابلات هي الوحيدة التي تحدّد موضع الفونيمات المتباينة في النظام الفونولوجي للغة ما، نحو: "père" و "mère" وأن ما يحكم العلاقة بين الفونيمين /p/ و /m/ هو التمايز المتحقق بينهما وليس الاختلاف؛ فالصفة التمييزية يحملها كل من الفونيمين في الدليلين اللغويين، وهذا التمايز لا يحمله الصوت في حد ذاته، وإنما ساهم في أداء وظيفة تمييزية ضمن نسق لغوي معين.

غير أن اعتماده على فكرة "دي سوسير" لا تعني أنه أخذ بفكرة الاعتباطية في دراسة النظام الثنائي الصوتي؛ لأن «ثنائية المتقابلات ليست اعتباطية وإنما ضرورية، والمتقابلات هي ذاتها، كذلك، لا تكون لوحدها في النظام الفونولوجي، وإنّ متقابلات السمات المتميّزة يعتمد بعضها على بعض، أي أنّ وجود متقابل واحد يدل حتماً على إتاحتها مصاحبة تقابل آخر أو الحيلولة دونه في النظام الفونولوجي نفسه»².

وعلى هذا الأساس، ميّز بين الفونيمات وفق مفهوم التقابل واعتبرها «كيانات متقابلة ومتضادة ونسبية ومتنافية وعدمية»³؛ بمعنى أن ما يحدّد التمايز هي القيمة الخلفية التي يكتسبها صوت عن صوت آخر بنسب متفاوتة مثبتة ضمن التركيب اللغوي، وأن «المتقابلات هي العناصر الوحيدة التي تُعيّن موقع الفونيمات المختلفة في البنية الفونولوجية للغة ما»⁴.

¹ - ينظر: حميد بوكري، تجليات التوازي في بنية اللغة الشعرية عند أبي الطيب المتنبي، ص 200.

² - رومان ياكوبسون، ست محاضرات في الصوت والمعنى، ص 150.

³ - حميد بوكري، ، تجليات التوازي في بنية اللغة الشعرية عند أبي الطيب المتنبي، ص 202.

⁴ - المرجع نفسه، ص 201.

وفي سياق آخر، نجد أن «السمة التمييزية المنضوية في النسق الفونولوجي للغة ما، هي مماثلةً بشكل عميق للسمة نفسها حين تكون طرفاً في نسق آخر»¹؛ فالصوت يحمل السمة ذاتها حتى وإن تمّ توظيفه في نسق آخر غير الذي وظّف فيه سابقاً. من هذا المنطلق، أسّس نظريته الفونولوجية القائمة على مبدأ التقابل أو ما يعرف بالتوزيع الثنائي القائم على أساس السمات التمايزية الناتجة عن تحليل الوحدات الصوتية إلى ملامح مميزة تميز فونيماً عن آخر، لأن العلاقات بين الوحدات الصوتية المميزة في مختلف اللغات تخضع لنظام ثنائي².

وبذلك يكون "ياكوبسون"، قد ساهم من خلال أطروحاته الفونولوجية في تعزيز المفهوم الوظيفي للفونيم، الذي أخرجه من حيز التعامل المادي الصرف؛ فكان أن تعامل معه بوصفه «مجموعة من الملامح المميزة التي تتبع من الخصائص النطقية والسمعية وتحدد كل صوت من أصوات اللغة، مثل موضع النطق وصفته»³، وهذا المفهوم استخلصه من دراسته للخصائص المشتركة بين الأنظمة اللسانية في المجال الفونولوجي وملاحظته للاختلافات وحصرها في تضاد قائم على المستويين السمعي والنطقي؛ فتقسيم «الصوائت والصوامت لم يعد قائماً على أساس فيزيولوجي من حيث اندفاع الهواء دون اعتراض في الصوائت، واعتراض موضع معين في جهاز النطق بالنسبة للصوامت؛ وإنما ينبني على اعتبارات سمعية أيضاً؛ فهذا الاختلاف يكمن في السمات التمايزية من حيث وضوح السمع، وطول الصوت ونغميته»⁴.

¹ - حميد بوكري، تجليات التوازي في بنية اللغة الشعرية عند أبي الطيب المتنبي، ص 202.

² - ينظر: فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 01، 1993م، ص 38.

³ - نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص 97.

⁴ - فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص 32.

وعليه؛ فإن دراسته الصوتية اتكأت على عتبة نطقية أو «الوصف السمعي القائم على الموجات الصوتية»¹، وقد أعانه التحليل المخبري الدقيق للذبذبات الصوتية على رصد الخصائص التمييزية، والوصول إلى نظام صوتي تقابلي يحكم كل اللغات على اختلافها.

من منظور آخر، حدّد "ياكوبسون" القيم الخلفية للفونيم انطلاقاً من فكرته القائمة على الوظيفة المؤدّة للفعل التلقّطي الناتج عن عملية التواصل بين مرسل ومتلقي؛ فحين «نتكلم، نتكلم كي يستمع الآخر إلينا... وأن ينصت هذا الآخر إلينا كي نفهم»²، لإنجاح الوظيفة التواصلية بينهما؛ فالظاهرة السمعية - من وجهة نظره - تعد المسعى الذي يصبو إليه متكلم اللغة من ناحية، وإدراكها من قبل المستمع من ناحية أخرى، وقد أضاف قائلاً: «فأنا عندما أتكلم، فلغاية واحدة هي أن أكون مسموعاً»³، في حين يشكّل الجهاز النطقي شرطاً فيزيولوجياً للظاهرة السمعية.

وقد أقر بالفاعلية الجوهرية للمظهرين السمعي والنطقي؛ فعملية التوصيف التمايزي بين هذين المظهرين لا تكاد تخرج عن ضرورة تقديم «لوحة كاملة لكل التمايزات الأساسية، إلا أن النطق يقع من النظام السمعي موقع الوسيلة من الغاية، وبذلك فإن التصنيف الآلي يجب أن يتم بالرجوع إلى الأشكال السمعية»⁴؛ بمعنى أنه أولى الأهمية للجانب السمعي أكثر من الجانب النطقي، حيث اعتبر النطق وسيلة لبلوغ الغاية؛ فعند النطق بالصوت، تتولّد لدينا هذه الأشكال السمعية التي تنتج عن القيم الخلفية ووظيفة الفونيم التمييزية التي تعد أساس بنائه كوحدة صوتية دالة في المفردة.

¹ - فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص 42.

² - حميد بوكري، ، تجليات التوازي في بنية اللغة الشعرية عند أبي الطيب المتنبي، ص 193 - 194.

³ - المرجع نفسه، ص 192.

⁴ - فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص 44.

ومن ثم، فإن « الصورة العرضية للمنطوق الذي تأخذه المفردة لا يشكل أهمية في حد ذاته، وإنما الهيئة السمعية للفونيمات المشكلة له هي التي تسهم في رسم الصّور الذهنية، كما تسهم في بناء مصفوفة النظام الدلالي المتعاقب للأنساق التركيبية»¹. وعليه، تمكن "ياكوبسون" من وضع مصفوفة فونولوجية، تركز إلى التمايزات الأكوستيكية للصوت اللغوي ضمن نسق معين لاستجلاء البعد الدلالي، حيث يؤدي التباين الحاصل بين الفونيمات إلى تشكّل تقابلات صوتية تحدث مفارقة دلالية للمفردة وللنسق الذي يضمها.

كما أنه، عرض بعض النماذج عن التقابلات الفونولوجية التي تعتمد على التمييز السياقي، وما يتولد عنها من تباين دلالي للمفردة؛ فمثلا الفونيمان: «/P/ و /b/ يتقابلان في اللغة الفرنسية لأنهما يشكّان تمايزا دلاليا حين يقعان ضمن تركيب معين نحو: pierre biere؛ فحينئذ تتحصر العلاقة بينهما في المجهور /b/ وغير المجهور /p/»²، ما يعرف في الدراسة العربية بالمهموس، الذي لا يمكن تمييزه إلا بتحقيق المجهور.

إنّ الغاية المتوخاة من دراسته الفونولوجية، تكمن في البعد الدلالي للأصوات على مستوى هذه الثنائيات التي شكّلت ازدواجية لغوية، تمخضت عنها القيم الخلافية للصوت اللغوي المنطوق، الذي يحمل في ثناياه دلالات متباينة ضمن الأنساق اللغوية المختلفة؛ «فالمناهجية التقابلية والثنائية التي اتبعها هو وأصحابه من المدرسة الفونولوجية كان لها الأثر الأكبر في ولادة علم الدلالة وتطويره»³، من خلال التحليل الوظيفي الفونولوجي لهذه الثنائيات وما تحمله من سمات دلالية.

¹ - إبراهيمي بوداود، سيميولوجيا الصوت اللغوي، مجلة سيميائيات، العدد 06، 2016م.

² - فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص 42.

³ - المرجع نفسه، ص 44.

وعليه، فإنّ أدق تعريف توصّل إليه من خلال دراسته الفونولوجية، هو أنّ «الفونيم صوت ذو قيم خلافية»¹، تتجلى في التباينات التي تعين على «التمييز بين الكلمات؛ هذه هي القيمة اللسانية الوحيدة للفونيمات»²؛ لأن الوظيفة التمييزية هي التي أبانت قيمتها الخلافية التي اكتسبتها ضمن الأنساق اللغوية.

فالوحدة الصوتية أو ما يعرف بالفونيمات، ما هي إلا «مجموعة أو حزمة (bundle, set) من الصفات المميّزة أو العناصر التفاضلية؛ فالوحدة الصوتية ليست صوتا في ذاتها إنما هي كيان مجرد؛ فحرف " الجيم " مثلا في العربية هو جملة الصفات الذاتية التي يتحدّد بها ويتميز بها عن غيره»³.

بالإضافة إلى أن تحليل النسق الفونولوجي يتم وفق ضبط «السمات التمييزية، لأنها هي التي تبدو قابلة للمقارنة بشكل دقيق؛ فالسمة التمييزية المنضوية في النسق الفونولوجي للغة ما، هي مماثلة بشكل عميق للسمة نفسها حين تكون طرفا في نسق آخر»⁴، بمعنى أن الملمح التمييزي إذا وقع ضمن تقابل ثنائي، أحدث تغييرا على المستوى الدلالي؛ وبذلك تغدو الملامح التمييزية أساسا للتحليل الصوتي، وليس الفونيمات؛ فهذا الملمح هو الوحدة القاعدية ضمن التحليل الفونولوجي، لأنه يحدث هذا التغير وليس الفونيم نفسه، الذي يعد بمثابة وحدات صغرى، لا تنتج الدلالة إلا بانتظامها في إطار متوالية صوتية مع عدد من الفونيمات الأخرى، لتشكّل لنا متوالية فونولوجية ضمن الشبكة الصوتية الصغرى⁵، التي لا تحيل إلى نفسها وإنما إلى غيرها.

¹ - سمير شريف استيتية، اللسانيات - المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط2، 2008م، ص71.

² - حميد بوكري، تجليات التوازي في بنية اللغة الشعرية عند أبي الطيب المتنبي، ص 201.

³ - محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ط01، 2004، ص74.

⁴ - حميد بوكري، تجليات التوازي في بنية اللغة الشعرية عند أبي الطيب المتنبي، ص 201.

⁵ - ينظر: المرجع نفسه، ص 211-212.

ومن هنا، فإن تصوّر "ياكوبسون" للقيم الخلافية بين الأصوات، أوحى له بنظرية السمات المتميزة distinctive features التي أصبحت من المعالم الأساسية في التحليل الفونولوجي الذي يقوم على أساس السمة المميزة للأصوات المتناظرة، نحو: السين والزاي؛ فكلاهما احتكاكي صفيري؛ لكن يختلفان في سمة واحدة هي الجهر في الزاي، والهمس في السين، فيتغير معنى مفردة "سيادة" عندما تحل الزاي محل السين في مفردة "زيادة"، وضمن نفس المنحى، يحدث كل من السين والصاد سمات مميزة للفونيم في: /س/ار و/ص/ار؛ فهما أسنانيتان، لثويتان، صفيريتان؛ لكن السين مرققة والصاد مفخمة، مما أدى إلى إحداث قيمة خلافية ميّزت "السين" عن "الصاد".

من منظور آخر، ميز "ياكوبسون" بين ثلاثة أنواع من الثنائيات المتقابلة، هي:¹

1. التقابل بين الصوامت الخلفية (طبقيّة أو غارية) والصوامت الأمامية (شفوية أو أسنانية).

2. التقابل بين الصوت الخفيض (grave) والصوت الحاد (aigu).

3. التقابل بين الصوامت ذات النغمة العالية والصوامت ذات النغمة الحادة.

لكن هذا التصنيف الذي انتهى إليه لم يكن تصنيفاً نهائياً؛ إذ أوجد مجمل التقابلات التي تتقاطع فيها مختلف اللغات، وحصرها في اثني عشر تقابلاً معتمداً في العملية التواصلية وهي: «صوامتي/ غير صوامتي، صائتي / غير صائتي، مكثف/ منفلس، مجهور/ مهموس، أنفي / غير أنفي، متواصل/ متقطع، صارف/ عديم الرنين، مخفض/ غير مخفض، متوتر/ رخو، مطبق/ غير مطبق، مرفوع النغم/ غير مرفوع النغم، خفيض/ حاد»²، وهذه الثنائيات تختلف عما قدّمه "تروبتسكوي" في بحثه المتعلق

¹ - فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص 42.

² - المرجع نفسه، ص 42.

بالسمة التمييزية التي يحملها الفونيم؛ من خلال اعتماده في النظام الثنائي على تقابلات ثنائية وثلاثية ورباعية بينما اعتمد ياكوبسون على تقابلات ثنائية¹.

وفي سياق دراسته للنظام الثنائي، تحدّث عن «المتكلم العربي الذي يستعمل ما يقارب 325 تقابلا ممكنا للفونيمات في اللغة العربية (كما أحصاها كانتينو cantineau)، في حين أنّه يستعمل فعليا تسع تقابلات فقط»².

إنّ نظرية الملامح المميّزة لديه «حملت تفاصيل ضبط الاختلافات الموجودة بين فونيمات كل اللغات»³، هذه التباينات الحاصلة تتحقق ضمن «ثنائية ملمحية (تعارضية) تتميز بخاصيتي الاختصار والكلية»⁴، لأنّها ثنائيات محدودة تعكس ما طرحه "أندريه مارتيني" في نظرية "الاقتصاد اللغوي" من خلال الميل إلى الاقتصاد في الجهد والوقت ضمن الاستعمالات اللغوية، والتي تعين الباحث اللساني على تحليل التراكيب اللغوية، كما تسهل عمليتي «الإرسال والإدراك باللجوء إلى ثنائية السمات التمايزية وما تقدّمه من تبسيط»⁵؛ فنظرية الملامح المميّزة هذه شكّلت «محاولة لوصف المسار الذي يتحول بموجبه التسنين الفيزيائي الأكوستيكي، والفيزيولوجي النطقي من طرف المتلقي إلى وحدات لسانية متميّزة، نظرية تُربطُ بمرحلة إعادة التعرّف الأولي على الكلام، وتحاول شرح الطريقة التي تؤلّف بها المعطيات الإدراكية قاعدة التنظيم اللساني من قبل المستمع»⁶.

وقد اعتمد في تصنيفه لنظام الثنائيات التقابلية على نوعين من السمات النطقية والسمعية، هما:

¹ - ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية، ص 251.

² - فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص 42.

³ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 17.

⁴ - المرجع نفسه، ص 17.

⁵ - فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص 43.

⁶ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 17.

- سمات رنّانة (جهورية) traits de sonorité، تعتمد على القوة والطّاقة التي تكون وراء إنتاج الصوت.

- سمات نغمية (نبرية) traits de tonalité، تعتمد على خصائص موسيقية مثل طول الصوت ورقته¹.

معتمداً في ذلك على «تعيينات أكوستيكية تم ربطها بوقائع نطقية (حركة اللسان وأعضاء الممر الفموي)»².

ووفق ما سبق ذكره، يتضح لنا أن "ياكوبسون" قد تجاوز بدراسته لوظيفة الفونيم، ما قدّمه "تروبتسكوي" في تحديد القيمة التمييزية المؤدّاة ضمن التراكيب اللغوية، مبرّرا دوافعه الأساسية في ذلك قائلاً: «إن تطوّر البحث الفونولوجي، الذي أدّى إلى تقسيم الصوتات تقسيماً متدرّجاً إلى نوعيات متمايزة دفعني في سنة 1932 إلى إعادة تحديد الصوتة بكونها مجموعة نوعيات صوتية متزامنة استُعْمِلَتْ في لسان معين للتمييز بين الكلمات ذات المعنى المتميز، وإلى النظر في جدول هذه السمّات المتضادة كأساس كل نظام صوتي»³؛ فتحليله الصوتي القائم على السمّات التمييزية يختلف عمّا طرحه "تروبتسكوي" وحلقة براغ بصفة عامّة، حيث توصّل إلى تحديد مفهوم الفونيم؛ من حيث هو «الوحدة الصّواتية التي لا يمكن تجزئتها إلى وحدات صوتية أصغر وأبسط، لأن فكرة "تروبتسكوي" في النّظام الصوتي لم تكن بعيدة عن تحويل الصّوائت إلى عدد صغير من التّقابلات الثنائية»⁴.

وضمن منحى آخر، اعتمد "ياكوبسون" مصطلح "الوسم" للعلامة التمييزية ضمن المستويات اللغوية؛ لأن «الوحدة اللغوية "موسومة" (marquée) إذا امتلكت خاصّة

¹ - مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 254.

² - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 155.

³ - مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 252.

⁴ - المرجع نفسه، ص 253.

فونولوجية أو صرفية أو سياقية أو دلالية تعارضها مع وحدات من الطبيعة نفسها في اللغة ذاتها، عندئذ تصبح الوحدة اللغوية حالة موسومة لتعارض ثنائي، وتسمى اللفظة المقابلة والخالية من هذه الخاصية " غير موسومة " non marquéé¹؛ فالتقابل يتحقق بوجود الوسم وغيابه، ولا وجود للموسوم إلا بوجود غير الموسوم ، وأطلق على هذه الثنائية اسم "علاقات" ، ورأى فيها مفتاحا للتحليل البنيوي الكامل للأنظمة الفونولوجية². غير أنه لم يحصر ثنائية الوسم في دراسة الصوت اللغوي؛ بل تعدى ذلك إلى تطبيقه على التقابل الحاصل بين الوحدات النحوية والصرفية، بإسقاط هذه الثنائية التي وجدت في التقابلات الصوتية على تقابلات البنية النحوية للمقاربة بينهما؛ فكما تتحقق القيم الخلافية بين الأصوات على ثنائية (مجهور ومهموس)، تتحقق أيضا التناقضات النحوية بين الماضي والحاضر؛ « فالزمن الماضي في العربية هو غير موسوم، أما الزمن الحاضر يأخذ معاني مختلفة متغيرة تبعا للسياق، نحو: اليوم يبدأ الربيع، بعد سنة يبدأ سفرا جديدا، بموت قيصر يبدأ عهد جديد لروما»³.

إنّ الملامح التمييزية التي حددها، مثلت «نسقا كليا بصيغة ثنائية تأخذ منه كل لغة ما يناسبها لوصف نظامها الصوتي، ويعيّن كل ملمح إيجابا أو سلبا، بتخصيص قيمتي (+) أو (-)»⁴؛ فهذا النسق الكلّي بحاجة إلى مفهوم الوسم الذي يعد بمثابة «إجراء عملي مهم في حالة تعليق التعارضات بين قطعتين، إذ يسمح برسم حدود التمايز بين القطعتين اللتين تم تعليق تعارضهما»⁵.

¹ - فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص 44.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 45.

³ - المرجع نفسه، ص 46.

⁴ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، ص 158.

⁵ - المرجع نفسه، ص 158.

وقد رمز للموسوم بـ (+) وغير الموسوم بـ (-)، لأن اعتماده الرموز الرياضية يسهل على القارئ سرعة الاستيعاب، كما هو مبين في الجدول الآتي:¹

مجهور	شفوي	انفجاري	
-	+	+	P
+	+	+	B

فإذا أردنا التمييز بين "الباء والميم" في العربية نعلم إلى سمة الغنة التي تعد سمة مميزة تفصل بينهما، وتكتب على النحو الآتي:²

(ب) ← (- غنة)، الباء غير موسومة.

(م) ← (+ غنة)، الميم موسومة.

وحيث أن سمة الغنة تميز لفئات الوحدات الفونولوجية، فهي سمة فونولوجية كلية تظهر في جميع الأنساق اللسانية.

وقد عبّر عن التقابل بين لفظتين إحداهما مجهورة والأخرى مهموسة، بأن «إحدى اللفظتين إيجابية و"حيوية"، في حين تصبح الأخرى سلبية و"غير حيوية"»³.

إن ميله إلى الجانب التطبيقي وتوظيفه في جل أعماله ومبادئه العامة للنظرية؛ كمسألة الاتصال واكتساب اللغة والفونولوجيا، وأمراض الكلام كالأفازيا (الحبسة)، فتح المجال لتطور علم جديد أدق في دراسة الصوت وتلويحاته، يعرف بعلم الأصوات التجريبي، الذي يعتمد على التحليل الطيفي (spectrograph) للصوت، وجاء هذا نتيجة عنايته بالتحليل السّمي بالدرجة الأولى لتحليل الصّوت في شكل موجات وذبذبات صوتية متباينة، توصّل من خلالها إلى «اكتشاف مجموعة من العناصر الصوتية

¹ - فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص 47.

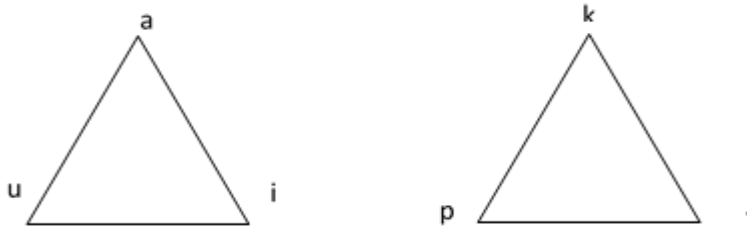
² - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 69.

³ - فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص 45، وينظر: Roman Jakobson Et Linda

Waugh, La Charpente Phonique Du Langage, Paris, Ed.de Minuit,1980, p.113.

الكَلِيَّة»¹، هذه العناصر حاول تعميمها على جميع اللغات، مع اعتماد الأجهزة والآلات في دراسته الصوتية، لصعوبة ضبط المقاطع أو الفونيمات التطريزية بدقة علمية؛ «فقد يستوي صامت وصائت في الطول والنغم؛ ولكنهما يختلفان في النبرة»².

إنّ هذه الصوامت والصوائت اعتبرها «المبدأ الأساسي للبنية الصوتية عند الإنسان»³؛ فالنظام الصوتي له ثلاثة أبعاد هي المثلث المكوّن من الصّوائت /a/ و/i/ و/u/، وهذا المثلث تتضمنه لغة من اللغات البشرية، أمّا الصّوائت الأخرى فهي تغيّرات وتوسّعات لعناصر هذا المثلث⁴، كما عرفت هذه الفونيمات الثلاثة بـ: «الحركات المعيارية»⁵؛ لأنها أكثر شيوعاً ووقوعاً في اللغات المختلفة، تم وضعها للاسترشاد بها في دراسة الحركات وتعلّمها؛ بحيث تقاس عليها حركات أية لغة ويعتمد عليها في الإشارة إلى الحركات المعيارية الأخرى؛ فهي عبارة عن وحدات phonèmes أو units، وفي العربية تدخل الكسرة والفتحة والضمة في هذه الحركات المعيارية الثلاث، بالإضافة إلى تحقيقها في كلام الأطفال، نحو: papa-mama-dada-pipi-pupu⁶، الأمر ذاته ينطبق على الصّوامت؛ «فالمثلث المكوّن من /p/ و/k/ و/t/ يعتبر بنية أساسية لأيّة لغة، تنفرع منه باقي الصّوامت، ويمكن التمثيل له على النحو الآتي:



¹ - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 148.

² - فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص 32.

³ - المرجع نفسه، ص 31.

⁴ - ينظر: المرجع نفسه، ص 32.

⁵ - كمال بشر، علم الأصوات، ص 225.

⁶ - ينظر: المرجع نفسه، ص 235-236.

عُرف هذا التمثيل البياني بـ: "قانون ياكوبسون" عند "برتيل مالمبرغ" B Malmberg، وقد حدّده بالعبارة الآتية: «إنّ التقابلات الفونولوجية القصوى والأساسية توجد في كلّ لغات العالم، وهي تقابلات تكون أوّل ما يكتسبه الطفل وآخر ما يفقده المصاب بالحبسة»¹، التي تمحورت جلّ جهوده البحثية حولها وفق مجالين:²

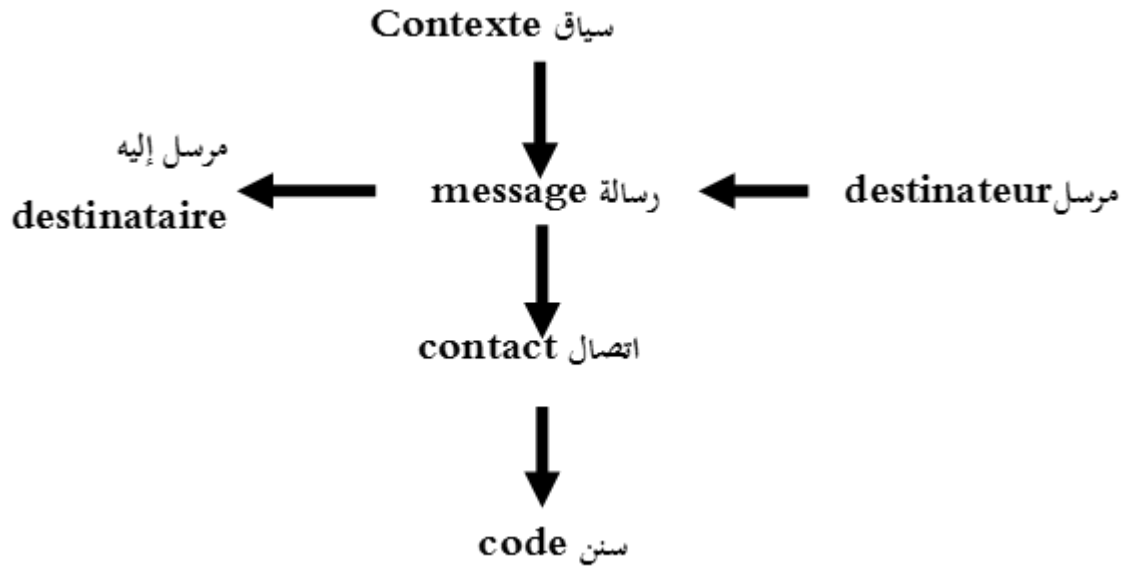
- 1- المحاولة التي تهدف إلى تحديد المدى الذي تسمح به المميّزات الصّوتية والنّطقية traits distinctifs في نظام صوتي ما، بتحليل النظام الصّوتي الذي يتيح استخدامه.
- 2- الدّراسة التكوينية لاكتساب نظام صوتي وتطوّره عند الطّفل، بحيث يبنى كل شيء على نظام الإقرار بالمعارضات oppositions والسيطرة عليها.

إن ما قدمه "ياكوبسون" جاء ضمن نظريته التواصلية، وبالأخص عندما تحدّث عن أهمية الجهاز السمعي في التعارضات الحاصلة بين الفونيمات؛ فحين ينطق شخص ما صوتاً معيناً تتلقّى أذن السامع الصوت عبر إرسالية محددة تتجسد وفقها العناصر الثلاثة للدّارة التواصلية المتمثلة في المرسل، والمرسل إليه، والرسالة، هذه العناصر تتفرّع عنها عناصر أخرى مكّلة لها وهي السياق، والشفرة، والاتصال، ولكل منها وظيفة مؤداة أثناء العملية التواصلية، مع التركيز على الوظيفة الشعرية المهيمنة على باقي الوظائف، لأنّها ذات حمولة تأثيرية في الطاقة التعبيرية أثناء انتقاء الألفاظ ذات البعد الإيحائي؛ فبالرغم من هيمنتها إلا أنّها تتداخل مع الوظائف الأخرى المشكّلة للخطاب؛ لأن «اللغة يجب أن تدرس في تنوع وظائفها، وقبل التطرّق إلى الوظيفة الشعرية ينبغي علينا أن نحدد موقعها ضمن الوظائف الأخرى للغة، ولكي نقدم فكرة عن هذه الوظائف، من الضروري تقديم صورة مختصرة من العوامل المكونة لكل سيرورة لسانية، ولكل فعل تواصل لفظي. إن المرسل يوجه رسالة إلى المرسل إليه، ولكي تكون الرسالة فاعلة فإنّها

¹ - فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص 32.

² - عبد الفتاح بنقدور، اللغة: دراسة تشريحية- إكلينيكية، ص 154.

تقتضي سياقاً تحيل إليه... سياقاً قابلاً لأن يدركه المرسل إليه، وتقتضي الرسالة سنناً مشتركة، بين المرسل والمرسل إليه (لفك السنن)، وتقتضي أخيراً اتصالاً يسمح لهما بإقامة التواصل والحفاظ عليه «¹»؛ ويتضح ذلك في رسم بياني على النحو الآتي:



وكل عنصر يتعلق بوظيفة معينة تميزه عن باقي عناصر العملية التواصلية، ويظهر ذلك على الشكل الآتي:²

الوظيفة الانفعالية (التعبيرية) FONCTION EMOTIVE	←	المرسل
الوظيفة الإفهامية FONCTION CONATIVE	←	المرسل إليه
الوظيفة المرجعية FONCTION REFERENTIELLE	←	السياق
الوظيفة الشعرية FONCTION POETIQUE	←	الرسالة
الوظيفة التثبيعية FONCTION PHATIQUE	←	الاتصال
الوظيفة الميتالسانية (ما وراء اللغة) METALINGUISTIQUE	←	السنن

¹ - جاكوبسون، قضايا الشعرية، ترجمة: محمد الولي ومبارك حنون، دار توبقا الدار البيضاء، المغرب، ط01، 1988م، ص17.

² - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 73.

هذا التصنيف للعناصر ووظائفها جاء نتيجة استقراءه للغة، باعتبارها وسيلة تواصل إنساني لا تتحقق إلا بتوفر هذه العناصر، وسنوضح أهمية هذه الوظائف المذكورة آنفا بشكل تفصيلي بدءا ب :

1- الوظيفة الانفعالية (التعبيرية):

عرفت بالانفعالية حاجة الشخص إلى مؤثرات تحفزه للتعبير عن انفعالاته تجاه موقف معين، وتتحقق وفق علامات دالة كضمير المتكلم "أنا" وعلامات التعجب وغيرها من العلامات التي تعكس مواقفه الخاصة تجاه الموضوع الذي تؤديه الرسالة، وهذه الوظيفة «المتحركة على المرسل، تعبر بصفة مباشرة عن موقف المتكلم تجاه ما يتحدث عنه، وتنزع إلى تقديم انطباع عن انفعال معين صادق أو خادع... وتمثل صيغ التعجب في اللغة الطبقة الانفعالية الخاصة، وتتعدد صيغ التعجب عن وسائل اللغة المرجعية في آن واحد بواسطة تشكيلها الصوتي؛ فالمرء يجد فيها متواليات صوتية خاصة، أو حتى أصوات غير معهودة في أي مكان»¹.

2- الوظيفة الإفهامية (الندائية):

تمثلها الأساليب الندائية التي يوجهها المرسل إلى المتلقي، لإثارة انتباهه إلى محتوى الرسالة والتأثير فيه إما سلبا أو إيجابا، وبما أن الرسالة ذات وظيفة ندائية؛ فالضمير الطاعي عليها هو ضمير المخاطب "أنت".

3- الوظيفة المرجعية:

تتمثل في الموضوع أو المرجع الذي تتحدث عنه الرسالة، فالوظيفة المرجعية ذات أهمية في عملية التواصل بين المرسل والمتلقي، لأنها تحيل إلى موضوع مشترك، إما أن يكون واقعا حسيا أو تصورا ذهنيا².

¹ - جاكوبسون، قضايا الشعرية، ص 17.

² - ينظر: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 74.

4- الوظيفة الانتباهية:

تتجلى في إقامة الاتصال بين المرسل والمتلقي، والتأكد من سلامة القناة التي تمرر الرسالة أثناء عملية التواصل بينهما بتوظيف عبارات دالة على ذلك كقول: هل تفهمني، سمعتني، هل تدرك ما أقول، وغيرها، لأنها «الوظيفة الوحيدة التي تشترك فيها الطيور الناطقة مع الكائنات الإنسانية، وهي أيضا الوظيفة اللفظية الأولى التي يكتسبها الطفل؛ فالنزوع إلى التواصل عند الأطفال، يسبق طاقة إصدار الرسائل الحاملة للأخبار»¹.

5- الوظيفة الميتالسانية (ما وراء اللغة):

وتعرف باللغة الشارحة لمضمون الرسالة؛ فهي رموز يشترك فيها المرسل والمرسل إليه، يتم توظيفها للشرح، والتعريف بمفردات غامضة وعبارات يحتويها الخطاب، وتظهر هذه الوظيفة في بعض العلامات الدالة على ذلك مثل: يعني، أي، بعبارة أخرى، وغيرها من العلامات التي يحتويها الخطاب سواء أكان منطوقا أم مكتوبا، لأن «سيرورة تعلم اللغة، وخاصة اكتساب الطفل للغة الأم، تلجأ إلى مثل هذه العمليات الميتالسانية»².

6- الوظيفة الشعرية:

هي من أهم الوظائف التي تسهم في بناء الكلية اللغوية؛ لأنها تتصل بشكل مباشر بالرسالة التي تمحورت حولها دراسة "ياكوبسون" في النظرية التواصلية كنسق مغلق، لأن فكرة البنية ظلت قائمة؛ فاستحضاره للمرسل والمتلقي كان استحضارا صوريا افتراضيا.

ووفق هذا المفهوم، أولى اهتمامه بالوظيفة الشعرية التي تؤديها الرسالة، وهيمنتها على باقي الوظائف؛ فالخطاب مهما كان نوعه خاضع لهذه الوظيفة لأنها تجعل من

¹ - جاكوبسون، قضايا الشعرية، ص 28.

² - المرجع نفسه، ص 28.

الأدب أدبا ومن الشعر شعرا و«بدونها تصبح اللغة ميتة سكونية»¹؛ بالإضافة إلى أن حضور الوظائف الأخرى يظل حضورا ثانويا مكملا لها وبالأخص في الخطاب الفني الإبداعي، موضحا ذلك في قوله: «إن الدراسة اللسانية للوظيفة الشعرية ينبغي أن تتجاوز حدود الشعر، ومن جهة أخرى، لا يمكن للتحليل اللساني للشعر أن تقتصر على الوظيفة الشعرية؛ فخصوصيات الأجناس الشعرية المختلفة تستلزم مساهمة الوظائف اللفظية الأخرى بجانب الوظيفة الشعرية المهيمنة؛ فالشعر الملحمي المركز على ضمير الغائب يفتح المجال بشكل قوي أمام مساهمة الوظيفة المرجعية، والشعر الغنائي الموجه نحو ضمير المتكلم، شديد الارتباط بالوظيفة الانفعالية، وشعر ضمير المخاطب يتسم بالوظيفة الإفهامية»²، بمعنى أن الوظيفة الشعرية تضيف على النص أثرا نغميا بارزا يطغى على بقية الوظائف المكمل لها؛ غير أن هيمنتها لا ينفي وجود الوظائف الأخرى خاصة في النص الشعري، لتعزيز حضورها الطاعي على النص الإبداعي؛ كما أنها تسهم في تحقيق العملية التواصلية، وتجلي هذه الوظائف يكون بنسب متفاوتة حسب حاجة النص ونوعه.

وعليه؛ فإن الرسالة «لا تنحصر في وظيفة واحدة وحسب، بل تؤدي عدة وظائف مع هيمنة واحدة منها؛ إذ هناك تراتبية بين الوظائف في الملفوظات المنتجة»³. بالإضافة إلى أنها، تكتسب ملمحا جماليا فنيا يتجسد ضمن ألفاظ إيحائية على مستوى البعد الدلالي، كما تضيف إيقاعا نغميا يكسب الصوت قيمة دلالية تتجلى في المقاطع النغمية ضمن بنية المفردة؛ فالإيقاع عند «ياكوبسون» هو عنصر تقترن به عناصر صوتية وظيفية⁴، تخلق نغما موسيقيا ذا حمولة دلالية.

¹ - نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص 100.

² - جاكوبسون، قضايا الشعرية، ص 33.

³ - ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى، ص 204.

⁴ - ينظر: فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، ص 78.

وعليه؛ فإن ما قدّمه "ياكوبسون" من نظام ثنائي شمل جميع المستويات اللغوية؛ فمن ضمن العلاقات الثنائية التي أثارها: ¹

- التزامن والتعاقب.
- المحور الاستبدالي والمحور النظمي.
- الانتقاء والتنسيق (انتقاء الكلمات والتنسيق بينها في الجملة).
- اللغة الهدف/ وما وراء اللغة.
- الخطاب الخارجي والخطاب الداخلي بين مرسل ومثلي.
- ثنائية السمات التمايزية.

2.3. أندريه مارتيني ونظرية التقطيع المزدوج:

يعد "مارتيني" ² من أبرز رواد الحلقة الذين تركوا بصمتهم الخاصة في البحث الفونولوجي؛ لأنّ دراسته تمحورت حول ثلاثة مفاهيم أساسية هي: البنية، والوظيفة، والاقتصاد اللغوي، مع التأكيد على ضرورة أخذ اللسانيات الوظيفية مكانها في خطية الصّوتة لدى الوظيفيين. ³

وقد تبنى بعض المبادئ في اللسانيات الوظيفية، التي لا تكاد تتفك عما طرحه "دي سوسير"، نذكر من بينها: ⁴

¹ - الطاهر شارف، المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور "سورة البقرة نموذجاً"، رسالة ماجستير في اللغة العربية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006م، ص 24.

² - ولد أندريه مارتيني سنة 1908م بسافوا savoie الفرنسية، حاز على الدكتوراه في دراسة اللغة الجرمانية (1937)؛ أما عام 1938م شغل منصب مدير للدراسات الفونولوجية بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا، ألف كتاباً موسوماً بـ: "نطق الفرنسية المعاصرة"، وفي الفترة الممتدة بين 1932 م و 1938م انحصرت أعماله ضمن حلقة براغ. وقد عين مديراً للمجلة العلمية اللسانية "الكلمة" (word) سنة 1946م حيث استمر في هذا المنصب حتى سنة 1960م، ويعد "مارتيني" من أشهر اللسانيين المعاصرين ومن أعلام الفونولوجيا. ينظر: أحمد مومن، اللسانيات، النشأة والتطور، ص 151-152.

³ - ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 311.

⁴ - ينظر: المرجع نفسه، ص 314.

- اعتبار اللسان ظاهرة اجتماعية، لأنّ وظيفته الأساس هي التواصل.
- التمييز بين اللسان والكلام؛ فاللسان هو النسق نفسه وهو معطى مجرد، بينما الكلام تحقيق لهذا اللسان، والعلاقة التي تربطهما تلازمية، لأن كلاهما يستدعي الآخر؛ فإذا كان الكلام ظاهرة فردية فاللسان ظاهرة اجتماعية، والفرد جزء من المجتمع الذي ينتمي إليه، يقول "مارتينى" في هذا السياق: يمكن أن يفهم من التمييز بين اللسان والكلام، أنّ الكلام يملك تنظيمًا مستقلاً عن نسق اللسان، مما يجعلنا نتصوّر وجود علم خاص بالكلام مقابل علم خاص باللسان؛ غير أنه يجب الاقتناع بأن الكلام لا يعمل سوى على تحقيق نظام (نسق) اللسان؛ إذ لا يمكن الوصول إلى معرفة اللسان إلا بالكلام والسلوك الذي يحدّده عند المتكلمين، واصطلاح على تسمية اللسان بشفرة code والكلام بخطاب discours.
- اعتبار اللسان نسقاً من العناصر التي ينبغي دراسة طبيعتها ووظيفتها وعلاقتها المتبادلة، لأن النسق "بنية" يتربط فيها الكل.
- التمييز الأساسي بين الوصف التزامني والوصف التعاقبي، مع تجنب أية قطيعة بين المنهجين اللذين رغم اختلافهما إلا أنهما متكاملان، لأنه يتعين علينا الابتداء بدراسة الأداة - اللسان - في وظيفتها، قبل أن نبحث كيف ولماذا تتغير هذه الأداة خلال الزمن بحكم تطورها التاريخي، لأن اللسان متغير وليس ثابت.
- من أهم مؤلفاته في المجال الصوتي: الفونولوجيا كنوع من الصوتيات الوظيفية، ونظرة وظيفية للغة 1962م، واقتصاد التغيرات الصوتية، ومبادئ اللسانيات العامة، ونطق الفرنسية المعاصرة، والتصنيف الصامتى ذو الأصل التعبيري في اللغات الجرمانية، وهو عنوان أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه¹.

¹ - ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 152-153.

من منظور آخر، اعتبر الفونولوجيا نوعاً من الفونتيك الوظيفية، فقد ركز على وظيفة اللغة أثناء عملية التبليغ والتواصل؛ لأن تحليله الفونولوجي يكمن في الوظيفة التواصلية التي عدها وظيفة أساسية في المجتمع اللغوي، رغم التباين الحاصل بين اللغات؛ إلا أنها وظيفة جوهرية في اللغة، كما أنه لا ينفي بقية الوظائف ويعتبرها ثانوية باعتبار اللغة « بنى منظمة ومتراصة ومتكاملة يتطلع المتكلم من خلالها إلى عالم الأشياء والأحاسيس »¹.

وضمن هذا المنحى الوظيفي، صنّف الوظائف الأساسية للفونيم وفق تحليل فونولوجي إلى ثلاث وظائف هي «الوظيفة التمييزية (distinctive) أو المضادة التي تسهم في تحديد السمة التمايزية في السلسلة الكلامية المنطوقة، لتمكّن السّامع من تمييز مفردة عن أخرى، والوظيفة التحديدية (démarrative) أو الفاصلة التي تعمل على تبسيط آلية تحليل القول لدى المتلقي إلى وحدات متتالية، أمّا الوظيفة التعبيرية (expressive) تُعلم السّامع عن الحالة الذهنية للمتحدّث»².

وقد توصل لهذا التمييز بين الوظائف وفق استراتيجية التقطيع التي يتيحها التفصل المزدوج la double articulation³.

أ. نظرية التقطيع المزدوج:

إن التفصل المزدوج عند "مارتينيت" هو « تحليل تجزيئي يمارس على الوقائع اللغوية باعتماد رؤية تراتبية متدرجة تبدأ بضبط الأصوات وتنتهي بالوحدات الصرفية على نحو ما كان سائداً في اللسانيات البنيوية الأمريكية تحت مصطلحات مختلفة / phonemics morphology »³.

¹ - نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص 104.

² - Andre Martinet, Elements De Linguistique Generale, Nouvel édition remaniée et mise a jour 1980, Armand Colin, 103, Boulevard Saint-Michel, Paris v, p 61-62.

³ - مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، ص 328.

ولا شك أن هذا المبدأ الذي يخضع لإجرائية التحليل الوظيفي، لا يخرج عن السياق اللساني الوصفي الذي يتوخى الوقوف على آلية تشكل النظام اللساني، ولذلك فإن جوهر المعالجة التي تتماشى مع مناويل التقطيع المزدوج، تتصرف صوب التمييز بين العناصر اللسانية وغير اللسانية التي تساهم في توفير سياق تواصل؛ فالإنسان كما يرى "أندريه مارتيني" يميل بطبعه إلى التعبير عن أفكاره وكيفية إيصالها للغير؛ فتتحقق عملية الإبلاغ، إما «بصيحة فرح أو صرخة ألم، وإما بحركة دالة، وهذا السلوك لا يرقى إلى مستوى الإبلاغ اللغوي؛ لذلك تفكك التجربة الإنسانية التي تيسرت صياغتها في اللغة إلى سلسلة من الوحدات الدالة ثم إلى عدد من الوحدات الصوتية»¹ "بمعنى أن الفرد في حالة الحزن يصدر صوتاً؛ لكنه لا يمثل لغة؛ أما إذا استبدلناه بترانيمية كلامية يؤدي دلالة معينة لصورة ذهنية، كقولنا مثلاً "آلمني رأسي" فصوتي النون والياء أسهما في بناء التعبير وصناعة اللغة.

إن التقطيع المزدوج أساس نظريته، لأن اللسان البشري يختلف عن بقية الوسائل التبليغية، لأنه خاضع لازدواجية التقطيع، باللجوء إلى تفكيك هذه البنى اللغوية إلى سلسلة من الوحدات الدالة (مونيمات)، ووحدة صوتية (فونيمات)، تتم وفق مستويين مختلفين على النحو الآتي:

مستوى التقطيع الأول: يتم على مستوى المونيمات monèmes، نحو: راجع/ت / درس/ي، التي يحتوي على أربع مونيمات متتابعة، وهي وحدات يستحيل تحليلها إلى وحدات دالة أصغر منها؛ فهي «سلسلة من الوحدات ذات الدلالة اللفظية والمعنوية...؛ ففي اللغة الفرنسية يتم تقطيع العبارة الآتية: j'ai mal a la tête إلى ست وحدات متتالية هي: «j'ai/mal/a/la/tête»²، وهذه الوحدات ذات وظيفة تعبيرية لصورة ذهنية تتشكل وفق تعاقبية المفردات، التي يمكن استبدالها بوحدة أخرى.

¹ - نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص 105.

² - Andre Martinet, Elements De Linguistique Generale, p: 13-14.

المستوى الثاني: نتاج للمستوى الأول؛ بحيث تفكك المونيمات إلى وحدات أصغر مجردة من كل دلالة و«تحليل الوحدات المستقلة ذات المحتوى الصوتي والدلالي إلى فونيمات les phonèmes أصغر وحدات صوتية مجردة»¹؛ لكنها تؤدي وظيفة تمييزية ضمن نسق معين؛ لأن الفونيم عبارة عن حزم مترابطة من الملامح المميزة²، ولا يؤدي وظيفة في حد ذاته، ولكن يحدث تمايزا دلاليا ضمن تركيب لغوي، ويتم هذا التقطيع على النحو الآتي : دخل الطالب القسم.

تقطع "دَحَل" إلى ست وحدات تمييزية تعرف بالفونيمات : د / خ / / ل / / .

وعليه، «يمكن تحليل كل نص في أي لغة صيغ، تحليلًا تامًا إلى مجموعة متتالية من الوحدات التمييزية، هذه الوحدات التي تتصف بالاستقلال، عددها محدود في كل لغة»³؛ لأن الغاية من وراء التقطيع المزدوج معرفة إمكانية الفرد في التعبير اللامتناهي للأفكار والمعاني المجردة، وفق عدد محدود من الفونيمات؛ فبفضله «يمكن للغات أن تكتفي بعدد محدود من الفونيمات التمييزية للحصول على البنية المنطوقة لوحدات التقطيع الأول»⁴؛ فعلى سبيل المثال «المفردة "tête" تعتمد على الوحدة الصوتية /t/ مرتين مع اعتماد وحدة صوتية أخرى بينهما تمثلها بحرف /e/»⁵، وهذا ما اصطلح عليه بالاقتصاد اللغوي، نحو: "تجح الطالب"، نسق تشكل من سبع وحدات تمييزية هي: النون، الجيم، الحاء، الألف، اللام، الطاء، والباء.

فانطلاقًا من هذا التقطيع المزدوج حصر العلاقة بين الوحدات اللسانية في الوظيفة المؤداة؛ فوظيفة المونيم تتم داخل الجملة وفق تراتبية معينة؛ بالإضافة إلى التركيز

¹ - شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 19.

² - ينظر: صلاح حسنين، المدخل إلى علم الأصوات المقارن، منتدى سور الأزيكية، توزيع مكتبة الآداب، 2005-2006، ص 67.

³ - عبد العزيز حليبي، اللسانيات العامة واللسانيات العربية، منشورات دراسات "سال"، الدار البيضاء، ط01، 1991م، ص 73.

⁴ - Andre Martinet, Elements De Linguistique Generale, p: 15.

⁵ - Andre Martinet, Elements De Linguistique Generale, p: 15.

على «المحتوى الدلالي للمونيم الذي يكسبه دلالة خاصة مستقلة عن غيره، تجعله يؤدي وظيفة مميزة داخل التركيب»¹، كما أعانه ذلك على التأسيس لما يعرف بالاقتصاد اللغوي في اللسانيات.

ب. الاقتصاد اللغوي:

ينهض التطور اللغوي لدى "أندريه مارتيني" على مبدأ «التناقض بين حاجة الإنسان إلى مفردات جديدة ضمن نشاطه اللغوي لإنجاح العملية التواصلية وميله الشديد إلى تقليل نشاطه العقلي والعضلي إلى الحد الأدنى»²، وهذا ما يعرف بالاقتصاد اللغوي الذي يعد أهم ما جاءت به وظيفة "مارتيني" في الدراسة الصوتية، وما يتولد عنه من تراكيب لغوية لتأدية غرض معين، لأن «السلوك البشري يخضع لقانون الاقتصاد في الجهد الذي بموجبه يحقق الفرد الأهداف التي حددها لنفسه»³.

كما أن الإنسان في صراع دائم بين عالميه الداخلي والخارجي؛ «فالخارجي في تطور مستمر، ويتطلب ابتكار مفردات جديدة، والطبيعة الإنسانية الداخلية ميالة إلى الخمول والجمود، واستعمال النزر القليل من المفردات الموجودة حولها»⁴ بمعنى أنه يعين على استخدام عدد قليل من الأصوات اللغوية للتعبير عن أفكار لا حصر لها؛ فمثلا صوتي: "الياء" و"الدال" يقتصدان العديد من المفردات كقول: يد الإنسان، يد الحيوان، يد العون، واستبدالها داخل نسق ما يحدث تغييرا في الدلالة.

بالإضافة إلى وجود صراع آخر، يكمن في «حاجيات التواصل التي تؤدي إلى تطوير اللغة من جهة، وخمول الأعضاء ونزوعها إلى الاقتصاد في الجهد الذي تتطلبه عملية التلفظ أو التذكر من جهة أخرى»⁵؛ لأن اللغة متغيرة ومتجددة بحكم التواصل بين

¹ - نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص 107.

² - Andre Martinet, Elements De Linguistique Generale, p: 176.

³ - Andre Martinet, Elements De Linguistique Generale, p: 176-177.

⁴ - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 155.

⁵ - المرجع نفسه، ص 155.

الأفراد ضمن المجتمع، وحسب ما يقتضيه الإطار الزمني، وهذا الأمر يؤدي إلى صراع مع الأذهان التي تعجز عن استحضار كل الألفاظ في مدة زمنية محددة؛ فنجأ إلى توظيف مفردة واحدة ضمن سياقات مختلفة ومتعددة.

2. الكفاية اللغوية من المنظور التوليدي وآليات التمثل الفونولوجي للفونيم:

أسهم الأنموذج التوليدي الذي تأسس على يد اللساني "نوام تشومسكي" Noam Chomsky (1928) في إحداث نقطة تحوّل بارزة في الفكر اللساني الحديث؛ نتيجة الانتقادات التي وجهت للاتجاه البنيوي، الذي غدا جزءاً من مرحلة لسانية تنتمي إلى الماضي، وذلك بعد أن تجرأت التوليدية على اختراق فضاءات معرفية، أتاحت الفرصة لصياغة مجموعة من المبادئ المغايرة للتصور اللساني السابق، وهي المبادئ التي نشرها "تشومسكي" في كتابيه "البنى النحوية" 1957م و"جوانب من نظرية النحو" 1965¹، حيث بيّن من خلالهما المرتكزات الجوهرية التي تأسست عليها النظرية التوليدية التحويلية، لأن البنيوية-لا سيما النسخة اللسانية السلوكية- اتجه مادي يهتم بالتحليل الشكلي للغة مع تغييب المعنى والقواعد التي يلجأ إليها المتكلم أثناء تكوينه للجمل؛ فجاءت النظرية التوليدية لتعيد الاعتبار للفاعلية الذهنية، من خلال التعامل مع اللغة وفق منهج استنباطي استنتاجي، «انطلاقاً من الوحدة اللسانية الكبرى وهي الجملة، لينتهي بالوحدة اللسانية الصغرى وهي القطعة الصوتية»²، معولاً في ذلك على القدرة الذهنية للعقل البشري في إنتاج عدد لا متناهي من الجمل في ظل عناصر محدودة، هذا المنهج ارتكز على «وضع فرضيات شمولية تتجاوز حدود معاينة الوصف المألوف للظواهر المدروسة، بغية الوصول إلى تفسير كلي مقبول»³، وبهذا تكون النظرية قد تجاوزت المنهج الوصفي الذي يعتمد الاستقراء في تقصّي الظاهرة اللغوية؛ باعتبارها أنظمة دالة ضمن نسق لغوي مغلق، دون النظر إلى الفرد المنتج لهذه الأنساق؛ ومن ثم تأسست النظرية على «نموذج

¹ ينظر: هدى صلاح رشيد، تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، دار الأمان، الرباط، ط1، 2015م، ص 355.

² عبد الفتاح بنقدور، اللغة، دراسة تشريحية-إكلينيكية، ص 174.

³ مصطفى غلفان بمشاركة امحمد الملاح، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الإدني: مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2010م، ص 210.

معرفي جديد يناقض مبادئ البنيوية التي تحصر كل أشكال الدراسة اللغوية داخل النسق المغلق والمستقل لكل لغة»¹.

ووفق هذا الطرح، اعتمد الأنموذج التوليدي أسلوباً استنباطياً deductive ينطلق من النظرية والفرضية ليصل إلى الواقع اللغوي، وذلك من خلال أربع خطوات هي:²

- وضع فرضية لغوية.
- تطبيق الفرضية وتجريبها على مواد لغوية معينة.
- إعادة صياغة الفرضية عند الضرورة.
- تثبيت الفرضية في حال مناسبتها للمواد اللغوية.

ولما كانت اللسانيات الأمريكية تنكئ على المنهج السلوكي في تحليل وتعليم اللغة، وفقاً لأسس بنيوية مشتقة من الفلسفة السلوكية وتحليل الكلام من حيث الموقع والتوزيع، ودراسة اللغة وفق مستوياتها (الصوتي، الصرفي، التركيبي، الدلالي)³، دون الالتفات إلى دور القدرات الذهنية في تشكيل وتوجيه اللغة؛ فقد عمد "تشومسكي" باقتراحه الأنموذج التوليدي إلى تقديم تصور يعكس وعياً عميقاً بالعناصر التي غيبتها التصور اللساني السلوكي؛ فكان أن انطلق في موضوع دراسته من مسلمة تفيد بأن المتكلم يمتلك قدرات ذهنية تؤهله لإنتاج عدد لا متناه من الجمل؛ فالنظرية الذهنية هدفها الأساس هو «تحليل مقدرة المتكلم على إنتاج وفهم الجمل التي لم يسمعها من قبل»⁴، وبهذا يكون قد تخطى فكرة المنهج السلوكي التي طرحها "بلومفيلد" حين اعتبر الكلام «استجابة لمثير طبيعي أو صناعي تفرضه البيئة المحيطة بالكائن الحي»⁵، مما نتج عنه عدم التفريق بين السلوكين الإنساني والحيواني من خلال التعامل مع اللغة على أنها «عادة اجتماعية

¹ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونيتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي، ص 20.

² - عبد الفتاح بنقودور، اللغة، دراسة تشريحية-إكلينيكية، ص 161.

³ - ينظر : المرجع نفسه، ص 160.

⁴ - المرجع نفسه، ص 160.

⁵ - هدى صلاح رشيد، تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص 353.

يمكن اكتسابها عن طريق المحاولة والخطأ»¹؛ فجاءت نظريته لدحض التيار السلوكي الذي نظر إلى اللغة على أنها عادات كلامية، ولإعلاء شأن القدرات العقلية الإبداعية التي يمتلكها ناطق اللغة، هذه النظرية عرفت بالقواعد التوليدية والتحويلية، التي لها عدة محطات تطويرية، تم حصرها في المراحل الآتية:²

• تتجلى المرحلة الأولى في كتاب "البنيات التركيبية" لعام 1957م، والمتمثلة في المنهج التركيبي.

• تتجلى المرحلة الثانية في كتاب مظاهر النظرية التركيبية (aspects of the theory of syntax)، والمتمثلة في "النظرية المعياري" (standard theory) .

• أما المرحلة الثالثة فتتمثل في الأعمال التي قام بها بعض الباحثين أمثال "كاتز" (katz) وفودور (fodor) وبوستال (postal)، والتي دفعت "تشومسكي" لإعادة صياغة نظريته التي اسماها "النظرية المعياري المعدلة".

• أما المرحلة الرابعة فتتمثل في الأعمال التي قام بها "تشومسكي" عام 1977م من أجل ضبط القواعد التوليدية والتحويلية، والمتمثلة في منهج الضوابط على القواعد (conditions on rules).

• وتتمثل المرحلة الخامسة في الأعمال التي ما يزال يطورها "تشومسكي"، والتي تقع ضمن نظرية شاملة لكل المناهج السابقة، وتعرف "بنظرية العامل والربط الإجمالي" (Government and binding theory) .

أما آخر برامج النظرية، يعرف بالبرنامج الأدنى (Minimalist prog) الذي ظهر سنة 1993م.

إن نظرية "تشومسكي" التوليدية المعياري، التي استقطبت أهم التنظيرات اللسانية، المتمثلة في «أخذ مفهوم الكليات اللغوية من أبحاث مدرسة بول رويال، وأخذ أشكال

¹ - هدى صلاح رشيد، تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص 353.

² - ينظر: عبد الفتاح بنقدور، اللغة، دراسة تشريحية-إكلينيكية، ص 162.

الصورة والتجريد من الأبحاث الرياضية، كما أخذ عن Humboldt مظهر القدرة (Competence)، وعن Sapir المظهر الإبداعي للغة، وعن Hjelmslev مفهوم الافتراضية¹، أوغلت في الجانب الافتراضي للغة الذي اخترق أفق التنظير لما يعرف بالفونولوجيا التوليدية التي اعتبرت «الأصوات اللسانية وقائع تتميز أنماط تحليلها وأدواتها اعتباراً لملاحظتنا لها من منظور فونيتيقي أو فونولوجي، ليصبح التأكد أكثر فأكثر من أن اللغة عبارة عن نظام من العلاقات والمعايير (الفونولوجية، والمورفولوجية، والدلالية، والتركيبية...) التي تتفاعل فيما بينها»²، لأن الفونولوجيا التوليدية المعيار هي جزء من مشروع النظرية التوليدية التي تبحث فيما يفترض إنجازها وفق ما هو كَلِّي يصدق على جميع اللغات؛ فالنحو الكَلِّي لدى "تشومسكي" «يفترض وجود كَلِّيات لسانية تختزل بموجبها أشكال التنوع الواقعي لأنظمة اللغات الطبيعية أصواتاً، وصرفاً، وتركيباً... وحيث لا يشكّل المستوى الفونولوجي داخله، إلّا أحد المكوّنات الثلاثة (المكوّن التركيبي، والمكوّن الدلالي، والمكوّن الفونولوجي) المنظمة لها»³.

بالإضافة إلى أن، النحو الكَلِّي الأساس الذي انبنت عليه النظرية الذهنية المفترض إنجازها في الواقع اللغوي، والذي يحتكم إلى المعيارية المتعلقة «بالدراسة اللسانية للكفاءة اللغوية الذهنية (competence)»⁴، التي يمتلكها متكلم اللغة الافتراضي؛ فهي تعينه على ابتداء عدد لا نهائي من الجمل في ظل عناصر محدودة من الفونيمات، لأن «كل لغة تحتوي على عدد متناه من الفونيمات (أو الحروف)، ومع هذا، فإن عدد الجمل غير متناه»⁵.

¹ - مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونيتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي، ص 20.

² - المرجع نفسه، ص 20-21.

³ - المرجع نفسه، ص 21.

⁴ - عبد الفتاح بنقدور، اللغة، دراسة تشريحية-إكلينيكية، ص 165.

⁵ - أحمد مومن، اللسانيات، النشأة والتطور، ص 209.

زيادة على ذلك، أن النحو من منظور النظرية التوليدية هو «مجموع القواعد اللغوية الموجودة في ذهن المتكلم»¹؛ فالنحو عند "تشومسكي" هو «الآلية *mécanisme*؛ أي مجموع القواعد التي تعطي، على الأقل، الخصوصية التامة والأوصاف البنيوية *descriptions structurales* لمجموعة لا محدودة من الجمل النحوية *Grammaticales* ولا شيء غير الجمل النحوية في لغة معينة»²، مما أدى إلى اكتسابه بعض المفاهيم المغايرة لما كان عليه في السابق، حيث تمت صياغته بطريقة صورية رياضية، لأن "تشومسكي" عمد في ذلك إلى اعتماد جهاز مفاهيمي رياضي لشكلنة *Formalisation* النحو، وبناء أنموذج صوري *Modèle formel* يأخذ بعين الاعتبار القواعد التي تؤدي إلى إنتاج وتأويل الجمل النحوية؛ فالغاية من النحو الكلي بوصفه نظرية ذهنية، تتمثل في القدرة التي يمتلكها متكلم اللغة في وصف القواعد ومعالجتها بكيفية صورية تمكن من إبراز خصائصها وسماتها وكيفية بنائها³.

1.2. الأسس النظرية والمنهجية لبناء النحو التوليدي:

- إن من أهم الأسس النظرية والمنهجية المتبعة لبناء النحو التوليدي، تتمثل في:
- وضع نماذج للتحليل اللساني ذات طبيعة صورية تمكن من تفريع التمثيلات اللسانية المتنوعة، يكون هدفها توليد الجمل النحوية ولا شيء غير الجمل النحوية.
 - تحديد اللغة بوصفها نحواً صورياً توليدياً (بالمعنى الرياضي لكلمة توليد: الوضوح والدقة والبساطة)؛ أي نسقا من القواعد، ويتكون هذا النسق من مجموعتين من القواعد تمثلها القواعد المركبية، وهي قواعد إعادة الكتابة التي تنتج البنيات العميقة، والقواعد التحويلية التي تحوّل البنيات العميقة إلى بنيات سطحية.

¹ - مصطفى غلفان بمشاركة امحمد الملاح، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الإدنوي: مفاهيم وأمثلة، ص 28.

² - المرجع نفسه، ص 28-29.

³ - ينظر، المرجع نفسه، ص 29.

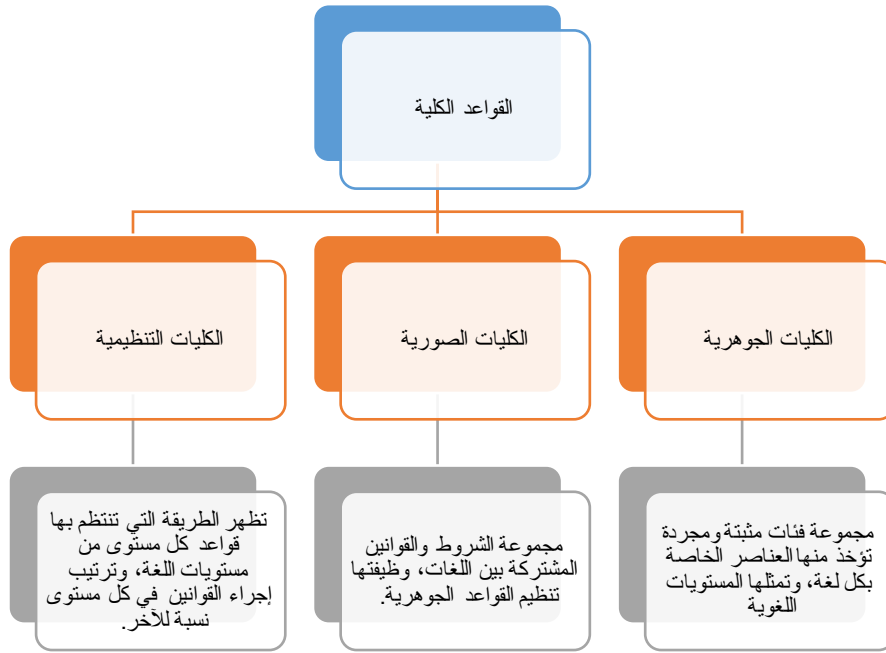
- استقلالية المكوّن التركيبي عن الدّلالة، وعن غيرها من المكوّنات المعرفية الفاعلة في استعمال اللغة وتداولها.
- اعتبار القدرة اللغوية عند الأفراد جزءاً من الملكة المعرفية العامّة.
- البحث في الكليّات اللسانية Les universeaux linguistiques بنوعيتها المادي والصّوري، وتتجلى الكليات الماديّة في الخصائص الصوتية والسّمات التركيبية والدّلالية المشتركة بين اللغات، أما الكليات الصورية فتتجلى في نوعية القواعد الشكلية المتبعة في أنحاء اللغات الطبيعية.¹
- بناء على هذا التصرّوّر، تم وضع قواعد كلّية تحكم جميع اللغات، لإثبات أنها «منسوجة من مادة وأشكال واحدة دون أن يعني ذلك مطابقة تامة ودقيقة بين اللغات المعروفة، إذ يتجلى هدف الباحث اللساني في اكتشاف ما هو مشترك بين اللغات وما هو متغير بين لغة وأخرى»²، لأن دراسة اللغة تستوجب «دراسة تنظيم القواعد التي تتيح للإنسان تكلم اللغة وتفهم جملها، ضمن قدرته على استعمال اللغة بصورة إبداعية ومتجدّدة»³، هذه القواعد المتحكممة في إنتاج الجمل والتراكيب تتفرع إلى كليات جوهرية، وكليات صورية، وكليات تنظيمية، تم التمثيل لها ضمن المخطط الآتي:⁴

¹ - مصطفى غلفان بمشاركة امحمد الملاح، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الإدنوي: مفاهيم وأمثلة، ص 195-196.

² - عبد الفتاح بنقدور، اللغة، دراسة تشريحية-إكلينيكية، ص 165.

³ - ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية، (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 02، 1986م، ص 07.

⁴ - اعتمدنا في صياغة هذا المخطط على مؤلف "اللغة، دراسة تشريحية-إكلينيكية" لعبد الفتاح بنقدور، ص 166.



الشكل رقم (01): مخطط تمثيلي للقواعد الكلية

وعليه؛ فالقواعد الكلية تمثلها «مجموعة المبادئ المنظمة التي ينبغي أن يلحظها البحث الألسني من حيث هي مشتركة بين اللغات»¹، هذه المبادئ هي كالاتي:

أ. أهم المبادئ التي ارتكزت عليها النظرية التوليدية التحويلية.

ب. القدرة الإبداعية للغة.

إن مصطلح الإبداع تم استعماله للدلالة على قدرة المتكلم في إنتاج عدد لا متناه من الجمل التي لم يسبق له التعرف عليها من قبل، وفق عدد محدود من الفونيمات، لأن «اللغة الإنسانية تتكون من تنظيم كلامي منفتح وغير مغلق، يتيح لمتكلم اللغة أن ينتج بواسطته عددا غير متناه من الجمل لم يسبق له سماعها من قبل»² بمعنى أن مستعمل اللغة يعتمد ألفاظ متجددة تتوافق مع السياق الذي ترد فيه؛ فعلى المستوى التركيبي «وبفضل عدد محدود صغير من البنى التركيبية وقواعد التحويل، يمكن تكوين مجموعة لا متناهية من الجمل انطلاقا من مجموعة محدودة من العناصر»³، وتحدد القدرة

¹ - ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية، ص 77.

² - عبد الفتاح بنقدور، اللغة، دراسة تشريحية-إكلينيكية، ص 163.

³ - المرجع نفسه، ص 163.

الإبداعية تبعا لقدرة الذات الإنسانية، لأن "تشومسكي" عندما حدّد الآلية التي يتم من خلالها إنتاج عدد لا حصر له من الجمل اللامتناهية، أدرك أن ثمة جهازا محدودا كالعقل الإنساني قادر على القيام بنشاطات غير متناهية ¹ "ضمن الاستعمال اليومي للغة، لأن اللغة الإنسانية تكمن في «مظهر استعمالها الإبداعي، في القدرة الخاصة على التعبير عن أفكار متجددة، وعلى تفهم تعابير فكرية أيضا متجددة»" ² بمعنى أن اللغة عمل عقلي دائم التجدد.

كما أن الطفل في مراحله الأولى من حياته يتعامل مع اللغة والمواقف الطارئة التي تصادفه، دون مساعدة من محيطه الاجتماعي، لأنه «يولد مزودا بمعرفة فطرية (Inborn knowledge) مجسدة فيما أسماه بجهاز اكتساب اللغة (Language Acquisition Device)» ³؛ فالطفل يمتلك قدرات فطرية تساعده على تكوين مجموعة من الافتراضات اللغوية للتواصل، وفي مرحلة اكتسابه للغة يكون «الذهن مهيا لإتمام عملية التكلم؛ فهو يمتلك في ذاته كفاية تتلقى المظاهر اللغوية التي يسمعها في عائلته وفي بيئته ويقوم بتحويلها إلى كلام هو في الواقع مختلف عن كلام الكبار من حيث مظهره» ⁴، حيث يبدأ بمرحلة المناغاة ثم ينمي هذه الملكة التي تستدعي سلامة الجهاز العصبي، والسمعي، والنطقي، وتوفر محيط اجتماعي نفسي سليم؛ فأى خلل يصيب عنصرا من هذه العناصر سيؤدي حتما إلى تعطل عملية التواصل.

وعليه؛ فإن الإنسان مهيا بقدرات فطرية تساعده على التواصل باللغة منذ المراحل الأولى للنمو، لأنه «يملك بالفطرة مجموعة فرضيات مجردة يطبقها على المعطيات اللغوية التي يتعرض لها منذ الطفولة الأولى، كما يملك أيضا بالفطرة أشكالا مجردة يمكنه

¹ ينظر: ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية، ص 29.

² المرجع نفسه، ص 31.

³ أحمد مومن، اللسانيات، النشأة والتطور، ص 205.

⁴ ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية، ص 50.

امتلاكها عبر استيعابه لمعطيات لغته»¹، بمعنى أن الطفل يكتسب لغة المجتمع الذي ينتمي إليه بحكم الفطرة أو الملكة اللغوية التي تولد معه بالفطرة، ليتمكن من خلال ذلك تمييز لغته عن باقي اللغات.

2.2. الكفاية اللغوية Compétence والأداء اللغوي Performance:

نظر "تشومسكي" للغة على أنها نظام ثنائي يتشكّل وفق «ظاهر منطوق يمثله الأداء اللغوي، وذهني خفي يمثله الكفاية اللغوية»²، لأن الأداء اللغوي هو أداء فعلي لواقع يفترض إنجازه لتحقيق عمليات ذهنية تمثلها، «معرفة الإنسان الضمنية باللغة أو معرفته الضمنية بقواعد اللغة»³، التي تربط ما هو قائم في الذهن بأصوات يتلفظ بها متكلم اللغة الافتراضي؛ فالكفاية اللغوية هي بمثابة ملكة لغوية تتيح له إمكانية صياغة الجمل تبعا «لمجموعة قواعد لغوية عامة، والقدرة على الفهم وفك الرموز اللغوية، والإفهام في تركيب تلك الرموز»⁴، ومن ثم حافظ "تشومسكي" ضمن نظريته على الجانب الصوري الافتراضي، اعتمادا على القدرة التي يمتلكها البشر عامة.

بالإضافة إلى أن، «الفرد الذي ينجح في اكتساب لغة قومه، يكون قد نمي في ذاته تصوّرا داخليا لتنظيم من القواعد يسمى الكفاية اللغوية أو القدرة اللغوية، الخاصة بالبشر بغض النظر عن تفاوت مستوياتهم في الذكاء والثقافة والتعلّم»⁵، للتمكن من فهم عدد غير متناه من الجمل، وإعادة صياغتها حتى ولو لم يسبق له سماع تلك الجمل، وهذا راجع إلى قدرات الفرد الذهنية التي تعينه على إنتاج الجمل وفهمها في عملية التكلّم، التي

¹ - عبد الفتاح بنقدور، اللغة، دراسة تشريحية-إكلينيكية، ص 164-165.

² - هدى صلاح رشيد، تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص 395.

³ - ميشال زكريا، الأسنوية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية، ص 32.

⁴ - رابع بومعزة، تيسير تعليمية النحو، رؤية في أساليب تطوير العملية التعليمية من منظور النظرية اللغوية، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 2009م، ص 35.

⁵ - أحمد عبد الكريم الخولي، اكتساب اللغة، نظريات وتطبيقات، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، د.ت، ص

يشارك فيها متكلم ومستمع مثالين؛ باعتبار أن الكفاية هي «القدرة على بناء أنموذج لغوي ذهني مشترك بين المرسل والمستقبل...، على أساسه تتمثل القواعد اللغوية»¹. ووفق هذا التصور، أدرك أن القدرة اللغوية «تتميز بخاصية الخلق والإبداع، للتعبير عن عدد لا متناه من الأفكار في مقامات تواصلية لا محدودة»²، يتم ترجمتها وفق الأداء الفعلي المنجز في الواقع الافتراضي، «اللغة فهما وإنتاجا في المهارات الشفهية والكتابية، وتأتي - غالبا - الكفاية اللغوية مع الأداء اللغوي ويقصد بها قدرة ابن اللغة على فهم تراكيب لغته وقواعدها وقدرته من الناحية النظرية والمثالية على أن يركب ويفهم عددا غير محدود من الجمل»³؛ فوظيفة الأداء اللغوي تكمن في قدرة المتكلم على استعمال اللغة للتواصل مع الغير، من خلال اتحاد «الأداء الصوتي مع المضمون الدلالي، لجعل اللغة واقعا حيا في المنطوق والمسموع»⁴؛ بغية إنجاح عمليتي الفهم والإفهام، ويتم ذلك بإتباع قواعد مكتسبة تساعد على توليد العبارات اللغوية، هذه القواعد تستند إلى ثلاث مستويات يمثلها المستوى التركيبي، والمستوى الدلالي، والمستوى الفونولوجي.

مع الإشارة إلى أن الأداء اللغوي لا يطابق بصفة دائمة القدرة الضمنية للغة، لتدخل بعض العوامل المؤثرة في ذلك، قد تكون نفسية أو اجتماعية أو عضوية بإمكانها أن تعيق اللغة التي يكتسبها الفرد؛ فينتج عنها تغيرات متفاوتة في درجة الأداء، ومن بين هذه العوامل:

أ. المقام والظروف التي ينجز فيها القول.

¹ - سمير شريف استيتية، اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج، ص 177.

² - مصطفى غلفان بمشاركة امحمد الملاح، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الإدنوي: مفاهيم وأمثلة، ص 41.

³ - فاطمة عبد العزيز العثمان، البيئة التعليمية والأداء اللغوي بين النظرية والتطبيق، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي، لخدمة اللغة العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د.ط، 2014م، ص 149.

⁴ - سمير شريف استيتية، اللسانيات: المجال، والوظيفة، والمنهج، ص 178.

ب. الحالة النفسية للمتكلم وما قد يعتريه من نسيان وغياء.

ج. التفاوت الحاصل في المستوى الثقافي للأفراد وتجانس لغتهم وما شابه

ذلك من المظاهر التي تميز إنجازات الأفراد رغم اشتراكهم في القدرة اللغوية الواحدة.¹

3.2. البنية العميقة la structure profonde والبنية السطحية la structure de surface :

تتحقق هذه الثنائية ضمن ثنائية الكفاية اللغوية والأداء اللغوي، حيث تكمن البنية العميقة في الجمل التوليدية الناتجة عن الكفاية اللغوية، في حين تعكس البنية السطحية المنجز الفعلي للأداء اللغوي.

إن البنية السطحية هي «البنية الظاهرة عبر تتابع الكلمات التي ينطقها المتكلم وهي ترتيب الوحدات السطحي الذي يحدّد التفسير الفونيتيكي والذي يُردّ إلى شكل الكلام الفعلي الفيزيائي وإلى شكله المقصود والمدرّك، أما البنية العميقة هي القواعد التي أوجدت هذا التتابع أو البنى الأساسية التي يمكن تحويلها لتكوّن جمل اللغة، وهي البنية المجردة والضمنية التي تعين التفسير الدلالي»²، لأنها عبارة عن معاني مجردة لا يتسنى لنا النطق بها، إلا إذا تجسدت ضمن متتالية صوتية تعكسها البنية السطحية؛ فمن أهم مميزاتها، أنها بنية مولدة في قاعدة التركيب من خلال قواعد إعادة الكتابة والقواعد المعجمية، وهي بنية تمثّل التفسير الدلالي للجملة، مع إمكانية إخضاعها للقواعد التحويلية لإنتاج جمل تتحقق ضمن البنية السطحية³، بعد إجراء بعض التعديلات على البنى التي تم توليدها؛ «كالتحويل من النفي إلى الاستفهام أو إعادة ترتيب أو حذف عناصر جديدة أو إدخالها أو توليد تركيب واحد من تركيبين مختلفين وغير ذلك»⁴.

¹ - مصطفى غلفان بمشاركة امحمد الملاح، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الإدنوي: مفاهيم وأمثلة، ص 43.

² - ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية، ص 163.

³ - ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار تويقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 1986م، ص 68.

⁴ - أحمد كاظم العتابي، رؤية في المنهج التحويلي، مجلة كلية التربية، العدد السادس، جامعة واسط، ص 40.

وعليه؛ فإن آلية التحويل تتم وفق مستويين، الأول ذهني يتمثل في البنية العميقة والثاني مادي تمثله البنية السطحية، لأن قواعد اللغة عبارة عن «تنظيم يصف البنية العميقة والبنية السطحية وعلاقتهما التحويلية؛ فقواعد المتكلم يجب أن تتضمن تنظيم قواعد متناهيًا يولّد عددا غير متناه من البنى العميقة والسطحية المترابطة بصورة ملائمة»¹؛ إلا أن "تشومسكي" أولى اهتماما أكبر للبنية العميقة لأنها ضمنية مجردة ينتجها العقل البشري والأساس في توليد الجمل التي ترتبط بالكفاية اللغوية، ولاحتوائها على مكونين أساسيين يتمثلان في المكوّن التركيبي والمكوّن الدلالي، أما الصوتي فيتحقق على المستوى الإنجازي للأداء اللغوي الذي تمثله البنية السطحية.

بالإضافة إلى أن البنية العميقة، هي «بنية ضمنية تتمثل في ذهن المتكلم- المستمع فهي حقيقة عقلية قائمة، يعكسها التتابع الكلامي المنطوق الذي يكون البنية السطحية، من هنا ترتبط البنية العميقة بالدلالات اللغوية أي أنها تحدّد تفسير الجمل الدلالي، في حين ترتبط البنية السطحية بالأصوات اللغوية المتتابة وتحدّد تفسير الجمل من الناحية الصوتية»².

كما أن النحو لا يكون تحويليا إلا إذا ميز بين البنيتين العميقة والسطحية للجملة، وبهذا «يكون النحو التوليدي نظاما من القواعد التي تحدد البنية العميقة والسطحية وعلاقتهما التحويلية، وأن النحو هو الذي يستعمل اللانهائي من وسائل نهائية، أي أن نحو اللغة يجب أن يقدم مجموعة نهائية من القواعد التي تولد لانهاية من البنى العميقة والسطحية المرتبطة بكيفية حسنة»³.

استنادا إلى هذا الطرح، تمكن "تشومسكي" من استقطاب المكونات الأساس للنحو الكلّي، التي تحتكم إلى صياغة صوريّة ذات صبغة رياضية، محاولا في ذلك «بناء نظرية

¹ - ميشال زكريا، الأسنوية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية، ص 163.

² - المرجع نفسه، ص 164.

³ - شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 58.

عامة لبنية لغوية تصاغ صياغة شكلية»¹؛ فمكونات اللغة لديه لا تخضع للتفسير إلا إذا تمت صياغتها صوريا، لأنها عبارة عن قواعد تستند إلى «نماذج مفترضة مستتبطة وفقا لمعايير منطقية ورياضية»²، نتجت عن التحليل الصوري المنطقي للآلية المتبعة في توليد الجمل على مستوى الذهن، وبناء على نموذج صوري افتراضي يعكس الطريقة التي يتم التعامل بها مع الملكة اللغوية، معتمدا في ذلك على «مجموعة مسلّمات Axiomes ومجموعة قوانين صورية استنباطية تنطلق من المسلّمات وتتيح اشتقاق قضايا معينة،... لتحديد الوحدات بواسطة أشكال رياضية ومنطقية ليتم التعامل معها بواسطة لغة صورية»³.

ومن هنا ارتهنت قواعد النحو التوليدي إلى ثلاث مكونات أساسية تتماشى مع التحليل الصوري الذي امتثلت له نظرية النحو الكلّي، وهي: المكوّن التركيبي، والمكوّن الدلالي، والمكوّن الصوتي.

1. المكوّن التركيبي le composant syntaxique :

يعد المكوّن التركيبي المكوّن الإبداعي؛ الذي يعين على التوليد اللانهائي للسلسلة الكلامية انطلاقا «من افتراض مفاده أن الجمل وفهمها يعتمد أساسا على البناء التركيبي، فالجملة المركبة تفهم بالضرورة بإرجاعها إلى الجمل النواة المكونة لها، ثم بالنظر للبنيات المركبية لتحديد العناصر الأولية التي تتشكل منها»⁴؛ فهو ينطلق من أكبر مكوّن تمثله

¹ - نوام تشومسكي، البنى النحوية، ترجمة: يؤيل سوف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط01، 1987م، ص 11.

² - حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط01، 2009م، ص 261.

³ - ميشال زكريا، الأسس التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية، ص 122.

⁴ - مصطفى غلفان بمشاركة امحمد الملاخ، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الإدنوي: مفاهيم وأمثلة، ص 36.

الجملة للوصول إلى ما ننجزه بالفعل، وفق آلية من القواعد لتحديد معنى الجمل النحوية، هذه القواعد تمثلها:¹

أ. قواعد إعادة الكتابة:

وتكمن وظيفتها في إعادة كتابة الجملة على شكل رموز رياضية، لتصل إلى تمثيلها المجرد ضمن البنية العميقة، والذي يعكس "الفئات النحوية les catégories grammaticales وعلاقاتها"؛ فهذه القواعد تعمل على «ضبط العلاقات النحوية المتحركة في البنيات العميقة من خلال وضع العلاقات الوظيفية وتحديد دورها؛ فهي بمثابة تشكيلات صورية تحدّد وتضبط وظائف المقولات النحوية في إطار العلاقات البنيوية التي تعكسها المؤشرات المركبية»²، كما تشغل على «ضبط الرتبة التحتية المجردة لعناصر ومكونات الجملة»³ ومن الوظائف المسندة إلى قواعد إعادة الكتابة في نموذج البنيات التركيبية، الملء المعجمي Insertion Lexicale، الذي يمنح الرموز ما يلائمها من مفردات نهائية، أو وحدات معجمية مناسبة، حيث يتم على النحو الآتي:

- محدّد: ال.
- اسم: ولد، كتاب، قلم.
- فعل: أكل، قرأ، كتب.
- حرف: في، من، على.⁴

بالإضافة إلى أن الملء المعجمي يعمل على تحقيق نسق متجانس، يتحقق بفعل قيود الانتقاء للمداخل المعجمية، وهذه القيود تختص بجميع المحمولات وتفرعاتها؛ فهي «تحدّد ما يشترطه المحمول في المفردات التي تساوقه، نحو: الفعل "شرب" يشترط في

¹ - ينظر: شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 72.

² - مصطفى غلفان بمشاركة محمد الملاح، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الإدنوي: مفاهيم وأمثلة، ص 112.

³ - المرجع نفسه، ص 112.

⁴ - ينظر: المرجع نفسه، ص 97.

فاعله أن يكون (+حي)....، ولذلك لا يمكن أن نقول "شرب المصباح كذا". كما يشترط هذا المحمول في مفعوله أن يكون [+سائل] و[+شروب]، ولذلك لا يمكن أن نقول "شرب زيد ترابا"، والصفة (أزرق) تشترط في موضوعها (أي ما يحمل اللون "أزرق" أن يكون [+مادي]، إلى غير ذلك».¹

ويتم التمثيل لقواعد إعادة الكتابة على النحو الآتي:²

- (1) جملة ← ركن إسناد + ركن تكملة
- (2) ركن الإسناد ← ركن فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي + ركن حرفي
- (3) ركن التكملة ← ركن حرفي أو ركن اسمي
- (4) ركن فعلي ← زمن + فعل
- (5) ركن اسمي ← تعريف + اسم
- (6) ركن حرفي ← حرف جر + ركن اسمي

إضافة إلى استبدال الفئات الكلامية باستعمال عنصر مستعار (Δ) وظيفته تعيين

الموقع الكلامي الذي يتم إدخال المفردة المعجمية فيه على نحو:³

- (1) فعل ← (Δ)
- (2) اسم ← (Δ)
- (3) تعريف ← (Δ)
- (4) حرف جر ← (Δ)
- (5) (Δ) ← (س ع) التي تحيل على السمات المعجمية للمفردة المستبدلة

بالرمز (Δ).

¹ - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2000م، ص62.

² - عبد الفتاح بنقدور، اللغة دراسة تشريحية -إكلينيكية، ص 176-177.

³ - المرجع نفسه، ص 177.

فمن خلال قواعد إعادة الكتابة يتم تحويل اللغة الطبيعية إلى لغة صورية، اعتماداً على رموز رياضية، نحو:

أكل الولد التفاحة

ف س 1 س 2

فعل اسم 1 اسم 2

ب. القواعد التحويلية (les règles transformationnelles):

هي قواعد متمثلة في مجموعة من العمليات النحوية التي تحوّل «التمثيل المجرد الشبه النهائي إلى تمثيل مادي أي (بس)»¹ بمعنى أنها تحوّل البنية العميقة إلى بنية سطحية مادية يفترض إنجازها في الواقع الفعلي للغة، كما تسهم هذه القواعد في جعل المتتالية النهائية جملة سليمة التركيب.

وتتمفصل هذه القواعد إلى قاعدتين أساسيتين هما: «قواعد تحويلية إجبارية (Obligatory Tr.Rules) تتمثل في قواعد الزمن، والملحقات، والحدود الفاصلة، ثم قاعدة تختص باللغة الإنجليزية (إضافة الفعل Do)، وقواعد تحويلية اختيارية (Optional Tr.Rules) تقوم ببعض التحويلات كتحويل الجملة الإيجابية مثلاً إلى جملة منفية أو استفهامية أو أمر أو تحويل المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول»² وغيرها من التحويلات التي تسهم في بناء التراكيب اللغوية؛ فالتحويل la transformation بمثابة «عملية نحوية تجري على سلسلة تملك بنية نحوية وتنتمي إلى سلسلة جديدة، ذات بنية نحوية مشتقة»³.

وعليه؛ فإن اعتماد القاعدتين يعين على التمييز بين التراكيب اللغوية، وعلى توليد ما لا نهائي من الجمل في البنية العميقة، ونطقها على مستوى البنية السطحية بعد إخضاعها لقاعدة التحويلات.

¹ - شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 57.

² - عبد الفتاح بنقدور، اللغة دراسة تشريحية - إكلينيكية، ص 179.

³ - شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 56.

2. المكون الدلالي le composant semantique :

يمثل المستوى التفسيري للبنية العميقة، من خلال «القواعد الدلالية التي تضم معاني الأركان اللغوية المختلفة من أجل إنتاج التمثيل الدلالي المركبي»¹، وتتحدد آليته ضمن العملية التفسيرية للبنى التركيبية، حيث يتناول «القضايا المتعلقة بالدلالة أو بالمعنى فيدرس دلالات العناصر اللغوية (المورفيم، الكلمة، العبارة، الركن، الجملة)، كما يقوم بوضع مجموعة قواعد متناهية بإمكانها تحليل الجمل المحتملة واللامتناهية»²؛ فالوظيفة الأساسية لهذا المكون تكمن في تفسير القدرة الذهنية للمتكمم الافتراضي في فهم وإدراك الجمل التي لم يسبق له سماعها، «لتقديم التفسير الواضح الذي يشرح كيف يستطيع متكمم اللغة أن يفهم جمل لغته»³.

وقد ارتبط المكون الدلالي بالمكون التركيبي على مستوى البنية العميقة، وفق تحليل البنية التركيبية مع «إسناد معنى أو أكثر إلى البنى التي يولدها المكون التركيبي، إذ يقوم بالربط بين معنى الكلمات وبين التمثيل الدلالي العائد إلى البنى العميقة بصورة خاصة، كما يلتزم المكون الدلالي بتحليل دلالة الجملة الأصولية»⁴، ويتم هذا النمط التفسيري للجمل النحوية انطلاقاً من قاعدتين أساسيتين تمثلهما القاعدة المعجمية وقاعدة الإسقاط، حيث يتم تحديد معنى الكلمات في المعجم اللغوي وتسمى القواعد التي تربط بين الكلمات وبين البنى التركيبية بقواعد الإسقاط، كما هو موضح في المخطط الآتي لعمل المكون الدلالي وفق هذه القواعد:⁵

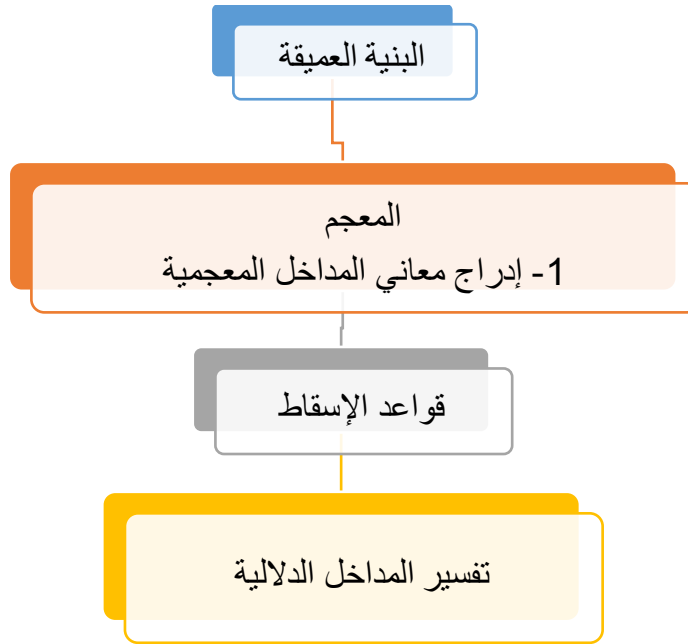
¹ - نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، الناشر مكتبة الآداب، القاهرة، دط، 2004م، ص 160.

² - عبد الفتاح بنقدور، اللغة دراسة تشريحية -إكلينيكية، ص 185.

³ - ميشال زكريا، الأسس التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية، ص 139.

⁴ - عبد الفتاح بنقدور، اللغة دراسة تشريحية -إكلينيكية، ص 186.

⁵ - ينظر: المرجع نفسه، ص 186.



الشكل رقم (02): مخطط بياني لعمل المكون الدلالي

أ - قواعد المعجم:

يستند التأويل الدلالي إلى المداخل المعجمية لتحديد معاني المفردة اللغوية، لأن المعجم عبارة عن «لائحة كاملة من المداخل المعجمية، كل منها يختص بمفردة، وكذلك من لائحة من قواعد التكرار الدلالية، تقوم بتبسيط المعجم من خلال اختزال عدد كبير من المشيرات الدلالية في القراءات الدلالية»¹، التي تعمل على تحليل العلاقات القائمة بين المفردات اللغوية، سواء أكانت مترادفة، أم متزايلة، أم متضمنة لبعضها البعض، ويمكن التمثيل لهذه العلاقات على النحو الآتي؛ فمثلا "أسد" و"سبع"، مدخلان معجميان مترادفان، لأنهما يحملان نفس السمات الدلالية، أما "رجل" و"امرأة"؛ فهما متزايلان لأنهما يحملان مجموعة من السمات الدلالية نفسها؛ لكن هناك سمة تمييزية تضاف إلى هذه السمات هي سمة [+س1] تختص بها المفردة الأولى وسمة [-س1] للمفردة الثانية، وأما

¹ - عبد الفتاح بنقدور، اللغة دراسة تشريحية -إكلينيكية، ص 187.

"حيوان" و"جمل"؛ فيتضمن المدخل المعجمي "أ" المدخل المعجمي "ب"، لأن السمات التي يتكون منها "ب" هي جزء من سمات المدخل "أ"، ومن ثم فإن "ب" جزء من الكل "أ".¹ وعليه؛ فإن المكون الدلالي باعتباره مكونا تفسيريا يحتكم إلى القاعدة المعجمية، لتحديد دلالات المفردة من خلال تجزئة المعنى إلى مجموعة من السمات والمفاهيم للوصول إلى الحقل الدلالي الذي تشترك فيه بعض المفردات اللغوية، ويتأتى ذلك نتيجة «تحديد جميع المداخل المعجمية التي تحتوي عليها المفردات؛ أي تحدد جميع القراءات التي تنسب إلى المفردة المراد تأويلها، فالتأويل الدلالي للمفردة عبارة عن عدد معين من المداخل المعجمية التي تشكل المداخل المنسوبة للمفردة قاموسيا»²؛ فالوظيفة الأساسية للقواعد المعجمية يمكن حصرها ضمن الملء المعجمي الذي يسعى إلى ضبط السمات التركيبية والدلالية والصوتية للمفردة اللغوية.

ب - قواعد الإسقاط:

إذا كانت آلية القاعدة المعجمية انحصرت ضمن القراءات الدلالية لضبط العلاقات القائمة بين المداخل اللغوية؛ فإن قاعدة الإسقاط تعمل على تحقيق التوافق بين التركيب والمعجم، لأنها «تقرن بين المفردات المعجمية وبين البنية التركيبية وتفسير المعاني التي نحصل عليها من جرّاء توافقها»³؛ فمعنى المدخل المعجمي لا يرتبط فقط بدلالة المكونات المؤلفة له وإنما بالبنية التركيبية التي تجمعها.

بالإضافة إلى أن، الوظيفة المسندة لقواعد الإسقاط هي «تعداد القراءات التي تسند إلى مختلف مفردات الجملة وبتوضيحها وذلك على ضوء البنية العميقة التركيبية والمشيرات الدلالية العائدة لكل من مؤلفات هذه البنية»⁴، مع الاحتكام إلى ضوابط

¹ - ينظر: عبد الفتاح بنقدور، اللغة دراسة تشريحية -إكلينيكية، ص 187.

² - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 61.

³ - عبد الفتاح بنقدور، اللغة دراسة تشريحية -إكلينيكية، ص 187-188.

⁴ - ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية، ص 143.

معيارية، لتوليد جمل سليمة نحويًا، لأن المكون الدلالي وضع بعض القيود التركيبية والدلالية تفرض إنتاج جمل تحكمها دلالات نحوية سليمة؛ فالجمل التي «لا تحترم قواعد الإسقاط» (إسقاط المعلومات المعجمية في كل من الدلالة والتركيب) تعتبر جمل غير نحوية بالمعنى الواسع أو تعد "شبه جملة"، وهذا النوع من الجمل تمنعها قيود الانتقاء التي تشكل عنصرا فعالا في عمل قواعد الإسقاط»¹، لأن عملية الانتقاء «تحدد المعنى الذي يسند إلى الجملة من خلال قواعد التأويل الدلالي (أي قواعد الإسقاط)»²؛ فتخضع كل قراءة من قراءات المداخل المعجمية لحتمية الانتقاء؛ لدوره الفاعل في «تحديد تراكيب الوحدات المعجمية الممكنة مع قراءات وحدات معجمية أخرى تساوقها عند انطباق قواعد الإسقاط»³، التي تعمل أيضا على «المزج بين المشيرات الدلالية لإعطاء تمثيل الجملة الدلالي؛ فتقوم على صعيد البنية المشجرة بتحويل المشيرات الركنية إلى مشيرات دلالية»⁴، كما هو موضح في البنية المشجرة للتركيب الآتي:

"أكل الولد التفاحة"

¹ - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 76.

² - المرجع نفسه، ص 76.

³ - المرجع نفسه، ص 76.

⁴ - عبد الفتاح بنقدور، اللغة دراسة تشريحية -إكلينيكية، ص 188.



3. المكون الفونولوجي le composant phonologique :

يُعنى المكون الفونولوجي بتقديم التفسير الصوتي للتمثيل المجرد المفترض إنجازَه، ليتحصّل على الشكل اللفظي للبنية السطحية؛ فهو بمثابة «مكون تأويلي يفسّر البنية السطحية الناجمة عن الكفاية اللغوية المتعلقة بالبنية العميقة»¹؛ فالمكون الصوتي يمثل الأداء الفعلي للبنية السطحية، لأن فاعلية الصوت عبارة عن مكون من مكونات النحو الكلي؛ باعتبار أنه جزء لا يتجزأ من التركيب النحوي؛ فحين نسقط قواعد التفريع وقواعد إعادة الكتابة على البنية السطحية يتولّد لدينا المكون الصوتي.

وضمن هذا السياق، قدّم "تشومسكي" نظرية توليدية صوتية تضمنت آلية تشكّل الفونيمات ضمن نسق تركيبى منظم تحكمه قوانين وقواعد محدّدة، وهذا من خلال مؤلفه "The sound pattern of English" (النسق/ النمط الصوتي للغة الإنجليزية) الذي أصدره سنة 1968م مع موريس هالي Mories halle، تتبعا من خلاله التمثيل الصوتي للتركيب الإنجليزية، وقد عرفت الفونولوجيا المقدّمة في هذا المؤلف بـ: "الفونولوجيا التوليدية المعيار"، التي تعنى بالتمثيل الفونولوجي المكوّن من فونيمات ذات سمات وظيفية قائمة على معايير نطقية، مرتبة ترتيبا خطيا².

وقد أثار مسألة السمات التمايزية للفونيم، لأنها المرتكز الأساسي في النظام الصوتي التوليدي، الذي نظر إلى «التمثيلات الفونولوجية باعتبارها محلّة- في الغالب- في مستوى مجرد وفق [سمات] ثنائية»³؛ فالغاية المتوخاة من البحث في البعد الوظيفي للفونيم من المنظور التوليدي هو ضبط السمات التمايزية للتمكن من صورة التقابلات الناتجة عن البنية التحتية للغة، لوجود «تمثيلين ضمن هذا المكون تمثيل صوتي عميق

¹ عبد الفتاح بنقدور، اللغة دراسة تشريحية -إكلينيكية، ص 189.

² ينظر: محمد حسين علي زعين، وعلاء صالح عبيد حسين، فونوتيقا النظام الصوتي التوليدي في اللغة العربية، مجلة دواة، المجلّد الخامس، العدد العشرون، السنة السادسة، آيار 2019م، ص 137.

³ المرجع نفسه، ص 139.

وتمثيل صوتي سطحي، يتم الربط بينهما عن طريق القواعد أو السيرورات الفونولوجية¹، ليتم اشتقاق البنيات الصوتية السطحية من التمثيلات العميقة، الخاضعة لنظام من القواعد التي تنتظم في تراتبية خطية تعاقبية.

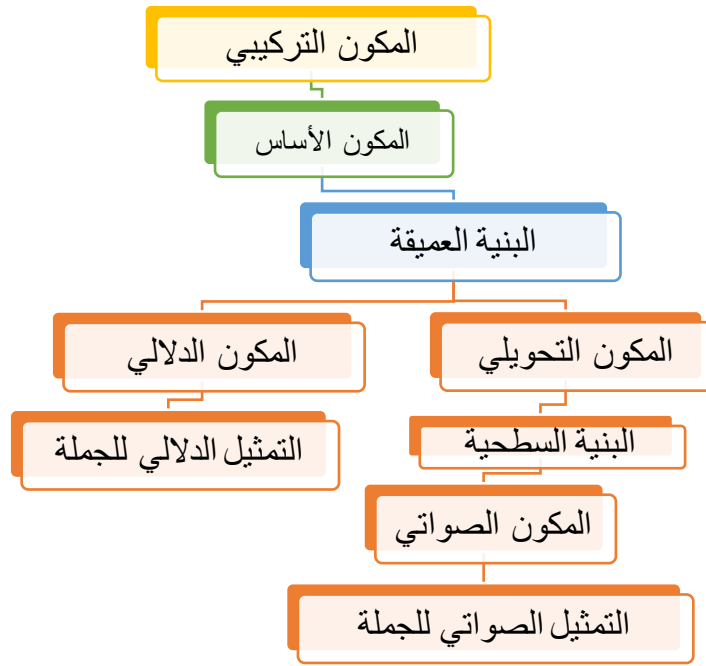
بالإضافة إلى أن المعجم الصوتي، عبارة عن لائحة من المورفيمات النحوية التي تتركب من فونيمات مقطعية، أعانت "تشومسكي" على تتبع السمات الفونولوجية للفونيم، التي تعد سمات كلية تنطبق على جميع اللغات، تحمل كل سمة من هذه السمات قيمتين متضادتين يرمز لها بـ: [+] للقيمة الموجبة، و[-] للقيمة السالبة، ونستشف ذلك فيما تم طرحه لدى "ياكوبسون" ضمن السمات التمييزية التي سبق وأن فصلنا في ذكرها؛ غير أن "تشومسكي" لم يعتمد على معايير فيزيائية صوتية أكوستيكية؛ وإنما اتكأ على معايير نطقية على خلاف "ياكوبسون"².

إجمالاً لما سبق تفصيله في النحو الكلي، نتمثله ضمن المخطط الآتي للمكونات الأساس للنحو التوليدي:³

¹ - عبد الفتاح بنقدور، اللغة دراسة تشريحية -إكلينيكية، ص 189.

² - ينظر: محمد حسين علي زعين، وعلاء صالح عبيد حسين، فونوتيقيا النظام الصوتي التوليدي في اللغة العربية، ص 137.

³ - عبد الفتاح بنقدور، اللغة دراسة تشريحية -إكلينيكية، ص 174.



الشكل رقم (04): مخطط تمثيلي للمكونات الأساس للنحو الكلي

في الأخير، نخلص إلى أن دراسة الفونيم انبثقت عن الدراسة الوصفية لبنية اللغة، من خلال البحث في مستوياتها اللغوية بدءاً بالصوت الذي يعد القاعدة التي تأسست وفقها الكلية اللغوية؛ باعتباره مدركاً سمعياً يحمل أبعاداً وظيفية تمايزية، تم التوصل إليها عبر تيارات لسانية وصفية نسقية، كان منطلقها مع المقترح الألسني الذي قدمه "دي سوسير" والقائم على مبدأ التفريق بين اللسان والكلام، الذي دفعه إلى اعتبار اللغة نظاماً من العلامات الدالة التي يجب البحث ضمن مكوناتها؛ فمن خلال هذا المنطلق طرح رواد حلقة براغ مسألة وظيفة الصوت ضمن النسق وفق تعارض فونيتيقي يفضي إلى قيم خلفية تقتضي تحقق فكرة التقابل، التي تستدعي وجود سمات متضادة تؤدي بدورها إلى سمات تمايزية بين فونيمين ضمن نسق معين، وقد عرفت هذه السمات بالملاح المميزة عند كل من رومان جاكوبسون وتروبتسكوي.

غير أن الدراسة الصوتية لم تقف عند رواد المدرسة الوظيفية بل تم تجاوزها مع ما اقترحه "نوام تشومسكي" الذي اعتبر المكون الفونولوجي من مكونات النحو الكلي الذي

يفترض إنجاز، وقد اعتبر السمات الثنائية سمات وظيفية كلية تنطبق على سائر اللغات، لأنها تحمل قيمتين متضادتين ذات فاعلية في بناء النحو الكلي؛ فالمكون الفونولوجي يمثل الأداء الفعلي المفترض إنجاز، على مستوى البنية السطحية، لأن النحو التوليدي الذي امتثل لنظام من القواعد المنتظمة يعد تمثيلا ذهنيا افتراضيا مجردا.



الفصل الثالث:

المفهوم الخلفي للفونيم
ومستويات الإنجاز للكفاية
اللغوية

توطئة:

لم تقف الدراسة الصوتية عند حدود الاشتغال الفونولوجي الذي قدّمته حلقة براغ الوظيفية، والذي يبنّي على أساس دراسة الفونيم بوصفه أصغر وحدة صوتية ذهنية؛ إنما شهدت تحولاً معرفياً يتمشى مع المنعرج اللساني الذي انتقل من البحث في الواقع الذهني الافتراضي للغة الذي كان منطلقه الأساس "اللسان" مع اللسانيات البنيوية النسقية، إلى دراسة الواقع الإنجازي من خلال التركيز على الأداء الفردي ضمن سياقات متعددة، مع ظهور المنهج التداولي الذي تجاوز مبدأ الانغلاق على النسق، وانفتح على السياق الذي تم تغييبه سابقاً.

وعليه؛ فإن الفونولوجيا باعتبارها مبحثاً ألسنيا تأثرت بهذا التحول الذي طرأ على اللسانيات، من خلال الانتقال من دراسة "اللسان" إلى "الكلام"، حيث انبثق عن هذا التحول ما يعرف بالمكونات الصوتية التطريزية، التي تولدت عن الاستعمالات اليومية للكلام وفق أداء فردي منجز ضمن الواقع اللغوي؛ باعتبار أنها مكونات صوتية تتحدد قيمتها الخلفية وفق سياق تداولي تفاعلي.

1. المرجعية اللسانية للفونولوجيا التطريزية:

اكتسب المنحى الفونولوجي الجديد الذي اتخذ الفونيمات فوق المقطعية (التطريزية) مجالا لاشتغاله، موقعا مهما ضمن سياق المقاربات الوظيفية التي أعادت الاعتبار للواقع الإنجازي للكلام مع انبثاق التداولية، وهو ما نتج عنه «صياغة معالم فونولوجيا ما بعد النسق»¹، التي كان منطلقها ثنائية "لسان/كلام" عند "دي سوسير"، حيث تحول المسار

¹ - بن شiche نصيرة، الفونيمات التطريزية بين الإعمال والإهمال في التصورات الفونولوجية الحديثة، ص 262، وينظر: بن شiche نصيرة، الفونيمات التطريزية بين مشروعية المقاربة الوظيفية ومحدوديتها في التصورات الفونولوجية الحديثة، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، المجلد 10، عدد 01، 2021م، ص 182.

اللساني من اللسان إلى الكلام للبحث في «استعمال اللغة مقابل دراسة النظام اللساني الذي تعنى به تحديدا اللسانيات»¹، ومن ثم؛ فإن هذا النوع الجديد من الفونولوجيات يعد بمثابة براديغم جديد جاء لرد الاعتبار للمتكلم والسياق اللذان غيبا في الدراسات البنيوية النسقية التي انغلقت على النسق، و«انحصرت حدود الاشتغال الفونولوجي فيها ضمن حدود الفونيم، حيث تعاملت معه بوصفه أصغر وحدة صوتية ذهنية غير قابلة للامتداد»²، وردا على ما جاء به «تشومسكي» حين تعرض للغة بوصفها «شيئا تجريديا لا علاقة لها بمستعملها»³، وهو ما نتج عنه إقصاء كل الظواهر التي تتفاعل مع الأداء اللغوي، بما فيها الفونيمات التطريزية من حيز الدراسة الفونولوجية، لأنها «تعكس التظاهر السطحي للأداء اللغوي، ولا تعكس الطاقة التوليدية للكفاءة اللغوية التي اكتسبت موقعا مركزيا ضمن الأنموذج الألسني التوليدي»⁴، ومن ثم تجاوز الاتجاه التداولي حدود الخطاب باعتباره بنية مغلقة، لتقديم نظرية عامة للفعل القولي، وهذا من خلال دراسة اللغة أثناء التلفظ بها في مقامات متعددة متباينة، لأن الملفوظ هو «النشاط الرئيسي الذي يمنح استعمال اللغة طابعها التداولي»⁵.

بالتساند مع هذا الاستقطاب، أولت التداولية الاهتمام بالعلاقة القائمة بين اللغة ومتداوليها؛ باعتبارها نظرية استعمالية من حيث التركيز على اللغة ضمن الاستعمالات اليومية لها، وترجمتها لأفعال كلامية تحقيقا لمقصدية المتكلم، لأنها تسعى إلى «بلورة نظرية لأفعال الكلام، أي نماذج مجردة أو مقولات تصدق على السلوكات الملموسة

¹ - جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، تر: مجموعة من الأساتذة والباحثين من الجامعات التونسية، إشراف عز الدين المجدوب، مراجعة: خالد ميلاد، دار سيناترا للترجمة، تونس، 2010م، السحب الثاني، ص 21.

² - بن شيحة نصيرة، الفونيمات التطريزية بين الإعمال والإهمال في التصورات الفونولوجية الحديثة، ص 262.

³ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان ط 01، 2004م، ص 21.

⁴ - بن شيحة نصيرة، الفونيمات التطريزية بين الإعمال والإهمال في التصورات الفونولوجية الحديثة، ص 262.

⁵ - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 27.

والشخصية التي ننجزها ونحن نتكلم»¹، لإنجاح عملية التواصل بين المرسل والمتلقي في مختلف السياقات اللغوية المنجزة، ولارتباطها الوثيق بالمنحى التحليلي للمعنى السياقي المؤدى لكل ما هو متلفظ به، حيث تختص بالبحث في «المعنى كما يوصله المتكلم (أو الكاتب) ويفسره المستمع (أو القارئ)»²؛ فالمرسل يبحث عن أفضل وسيلة تخاطبية للتأثير في المتلقي الذي يبحث بدوره عن الطريقة الأمثل لبلوغ مقاصد المرسل أو المتكلم وإدراكها، وهذا ما تهدف إليه التداولية من خلال تحليل فعل القول الذي يتضمنه الملفوظ داخل سياقات مختلفة، تعمل على تحويل الأفعال إلى أقوال منجزة في الواقع الذي تؤطره عملية التواصل.

1.1. أوستين ونظرية أفعال الكلام:

تستمد نظرية أفعال الكلام تصورها من مبدأ جوهري يتعامل مع الخطاب بوصفه إنجاز فعلي تخطى حدود تلك العلاقة التبادلية بين الأقوال؛ فهو -وفقا لهذا التصور- تغيير للوضع الذي يؤديه المتكلم عبر اللغة التي تتبدى في شكل أفعال إنجازية، يحرص من خلالها على التأثير في المتلقي لاتخاذ موقف اتجاه الحدث الكلامي، ليتخطى بذلك مرحلة الإقناع إلى التأثير أثناء محاورته، وهذا ما نلمحه ضمن نظرية "الأفعال الكلامية"³ Les actes du langage، التي طرحها "أوستين" Austin في مؤلفه الموسوم بـ: "كيف ننجز الأشياء بالكلمات how to do thing with words"، حيث أثبت من خلاله أن الفعل الكلامي يعد في حد ذاته أفعالا إنجازية؛ لأن الوظيفة المسندة للغة لا تتوقف عند

¹ - فرناند هالين، التداولية، ترجمة: وُبا محمد، مجلة الفكر والنقد، العدد 24، ديسمبر 1999م، ص 155.

² - جورج يول، التداولية pragmatics، ترجمة: قصي العتّابي، دار العربية للعلوم ناشرون، دار الأمان، الرباط، ط01، 2010 م، ص 19.

³ - ظهرت نظرية "الأفعال الكلامية" سنة 1955م ضمن محاضراته التي ألقاها بجامعة "هارفرد" Harvard للرد على فلاسفة الوضعية المنطقية Logical positivism وقد تم جمعها بعد وفاته من قبل إرمسون J.O.Urmson في مؤلف موسوم بـ: How to do things with words سنة 1960م، ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 42.

حدود إيصال المعلومات أو الوصف أو التعبير عن الفكر؛ وإنما تتأسس على أفعال لغوية ذات صبغة اجتماعية معينة، تحدد بالسياق الذي ترد فيه¹، لأن الفعل القول يعكس الحالة النفسية والقدرة الإنجازية للمتكلم.

وفق هذا المعطى، طرح "أوستين" بعض التساؤلات حول الفعل الإنجازي للغة الذي يعد أساس نظرية الأفعال الكلامية، لارتباطه بمقصد المتكلم، من أهمها: ماذا نصنع حين نتكلم؟، وماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟، وكيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنا نريد قوله؟، حيث ميّز بين نوعين من الأفعال: «أفعال إخبارية أو تقريرية constative وهي الأفعال التي تخبر أو تصف الواقع الخارجي، ويحكم عليها بالصدق أو الكذب، وأفعال أدائية أو إنشائية performative وهي أفعال توظف لإنجاز الفعل»²، نحو: "أرجو منك المَعذرة"؛ فهذا الملفوظ يعبر عن طلب المَعذرة، وبالتالي لا تخضع لمقياس الصدق والكذب؛ وإنما يحكم عليها بالنجاح إذا راعى فيها المتكلم شروط الأداء، أو الإخفاق إذا لم يراع فيها هذه الشروط ولم يكن أهلاً لفعلها، وتعرف هذه الشروط بـ: شروط الملازمة.

لم تقف التداولية عند ما تم طرحه مع "أوستين"، الذي قدّم تصنيفاً أولياً على أساس القوة الإنجازية، وإنما تجاوزت ذلك مع "جون سيرل" John Searle الذي طوّر نظرية أستاذه، من خلال مؤلفه الموسوم بـ: "أفعال اللغة"، حيث أضاف بعض التعديلات على نظرية "أوستين" التي أصبحت رباعية التقسيم بعد أن كانت ثلاثية؛ فبعد أن صُنّف الملفوظ إلى الفعل التلّفيّ acte d'énonciation والفعل الإنجازي acte illocutoire والفعل التأثيري acte perlocutoire أضاف "سيرل" الفعل القضوي acte

¹ - ينظر: عبد الحليم بن عيسى، المرجعية اللغوية في النظرية التداولية، مجلة دراسات أدبية، مركز البصيرة للبحوث، الجزائر، 2008م، ص 12.

² - محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، 2006م، ص

propositionnel، حيث ميّز بين أربعة أقسام من الأفعال الكلامية تبعا للأمثلة الآتية:¹

أ- جون يدخن كثيرا.

ب- جون، هل يدخن كثيرا؟

ت- دخن كثيرا جون!

ث- يا للسماء، كم إن جون يدخن كثيرا.

فمن خلال الأمثلة السابقة ننتهي إلى القول بأن وقائع الأفعال الإنجازية تتباين ما بين الإخبار والسؤال والأمر والتعجب، على الرغم من اشتراكها في محيط قضوي واحد، يحيط بقضية يتعلق موضوعها بـ: "جون"، ومحمولها بـ: "التدخين".²

إزاء هذا التقسيم، صنّف الأفعال الكلامية إلى صنفين مباشرة وغير مباشرة؛ «فالأولى ترد بمعناها الحرفي، المطابق لما يريد المرسل أن ينجزه مطابقة تامة والدالة على مقصديته، أما الثانية فهي ضمنية تحيل إلى شيء آخر غير المعنى الحرفي، مثل عبارات السخرية و الاستعارة أو الأقوال المجازية وحالات تعدّد المعنى «équivocité»»³.

2.1. غرايس ونظرية الاستلزام الحواري:

شهدت التداولية منعطفًا جوهريًا عميقًا مع انبثاق نظرية "الاستلزام الحواري"⁴ conversational implicature مع غرايس P.H.Grice، التي عمدت إلى استقطاب

¹ - قندوز الهواري، بين النظرية التواصلية والنظرية التداولية -قراءة في الموضوع والمفهوم، أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية الآداب والفنون، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة، 2020م-2021م، ص 99.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 100.

³ - فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، الناشر، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط 01، 2007م، ص 68.

⁴ - تأسست نظرية "الاستلزام الحواري" على يد الفيلسوف "بول غرايس" (1913م-1982م)، الذي نشر عام 1957م مقالا موسوما بـ: " منطق المحادثة" قسّم من خلاله الدلالة إلى قسمين: دلالة طبيعية، ودلالة غير طبيعية، مع عرض لنظرية الاستلزام الحواري ومبدأ التعاون " ينظر: آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم (علم جديد في التواصل)،

عنصر القصدية في الحدث الكلامي؛ فقد تظن غرايس إلى «أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون؛ فجعل كل همه إيضاح الاختلاف بين ما يقال what is said، وما يقصد what is meant»¹؛ فما يريد المتكلم قوله لا يمكن اختزاله في التوصلات اللغوية الصريحة، وإنما يلجأ في مواضع كثيرة إلى توصلات غير صريحة، اعتماداً على استلزامات يستنتجها المتلقي بناء على ما قاله المتكلم، ويكون بذلك قد حقق مبتغاه في إيصال مقاصده إلى المتلقي بالقول وبدون القول، ووفق هذه الفكرة أقام "غرايس" «معبراً بين ما يحمله القول من معنى صريح explicit meaning وما يحمله من معنى متضمن inexplicit meaning فنشأت عنده فكرة الاستلزام implicature»².

تماشياً مع هذا التصور، قسّم "غرايس" الاستلزامات إلى نوعين هما «الاستلزام العرفي (الوضعي) conventional implicature والاستلزام الحواري conversational implicature»³؛ فأما الاستلزام العرفي فتمثله المعاني المصطلح عليها ضمن الجماعة اللسانية، وأما الحواري فيتجسد من خلال تأويلات المتلقي التي تتحرف عن المعنى الحرفي، لمناسبة السياقات التي وردت فيها، نحو قول الأستاذ لطلّبه: "الجو حار في القاعة"؛ فيستنتج المتلقي مقصدية المتكلم المتمثلة في فتح النافذة دون التصريح بذلك، وهذا التحوّل بينهما يحدث خرقاً للقواعد الحوارية، بغية نقل مقاصد المتكلم بصفة غير مباشرة معوّلاً في ذلك على بعض الاستدلالات التي اعتمدها المتلقي لإخضاعه لمبدأ التعاون القائم على أساس مساهمة المتكلمين وتحكمهم في المبادلة الخطابية، لتحقيق التعاون بين أطراف الحوار في سياق محدّد، وتحقيق نوع من

ترجمة: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، مراجعة: لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط01، يوليو 2003م، ص 54.

¹ - محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 33.

² - المرجع نفسه، ص 33.

³ - المرجع نفسه، ص 33.

الانسجام"¹ بين المرسل والمتلقي لتبسيط عمليتي الفهم والتأثير لإنجاز الفعل الكلامي، مع مراعاة المتكلم ودوره التحويري الفاعل في إنجاح البعد التواصل، وقد عبّر "غرايس" عن هذا المبتغى بقوله: «أن تجعل مساهمتك في المحادثة كما هو مرجو منك من حيث اختيار التوقيت المناسب، وأن تكون تلك المساهمة متماشية مع الهدف والتوجه المسلّم بهما للتبادل الخطابي الذي تقع ضمنه»²؛ فصيغة "مبدأ التعاون" تتحقق بواسطة «اندفاعك في الكلام على الوجه الذي يقتضيه الاتجاه المرسوم للحوار الذي اشتركت فيه»³.

3.1. الحجاج ومنطق اللغة الطبيعية:

أما نظرية الحجاج فلا تقل أهمية عن نظريتي أفعال الكلام والاستلزام الحوار، لأنها مبحث تداولي تم اعتماده كوسيلة من وسائل التأثير في المتلقي، أسسها اللساني الفرنسي "أوزفالد ديكر" Oswald Ducrot ، لإثبات وظيفة اللغة التأثيرية في المتلقي؛ فالحجاج «اكتسب قوته من تأثيره في المتلقي وليس في صرامة أو مطابقة محتواه للوقائع»⁴، بالإضافة إلى كون اللغة ذات صفة جوهرية في بنية القول، تمثلها المحاجة التي عدّها "ديكر" عنصرا فاعلا في الخطاب، لأن المخاطب «ينبغي أن يكون قادرا إما على الاقتناع بالموقف المتخذ أو دحضه»⁵.

¹ - ينظر: عبد القادر البار، الاستلزام الحوارى ودينامكية التخاطب في مفهوم جرايس، مجلة مقاليد، الصادرة عن مخبر النقد ومصطلحاته، العدد 14، جوان 2018م، ص 120.

² - ج.ب. براون، وج. بول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق: محمد لطفي الزليطي، ومنير التريكي، دار النشر والمطابع، الرياض، د.ط، 1997م، ص 40.

³ - طه عبد الرحمن، أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط02، 2000م، ص 103.

⁴ - قندوز الهواري، بين النظرية التواصلية والنظرية التداولية -قراءة في الموضوع والمفهوم، ص 128.

⁵ - باتريك شارودو، الحجاج وأشكال التأثير، ترجمة: ربيعة العربي، ضمن كتاب الحجاج والاستدلال الحجاجي، إشراف حافظ اسماعيل علوي، ص 300.

وقد أثبت "بيرلمان" الغاية المتوخاة من الحجاج وهي «جعل العقول تذعن لما يُطرح عليها أو يزيد في درجة ذلك الإذعان؛ فأنجع الحجاج ما وُفق في جعل حدة الإذعان تقوى درجتها لدى السامعين بشكل يبعثهم على العمل المطلوب (إنجازه أو الإمساك عنه)، أو هو ما وُفق على الأقل في جعل السامعين مهينين لذلك العمل في اللحظة المناسبة»¹.
أما فيما يتعلق بالبحث عن الآليات الحجاجية لدى "بيرلمان"؛ فقد تولد عنها تقسيم الحجاج إلى قسمين بحسب نوع الجمهور المتلقي؛ «فالأول هو الحجاج الإقناعي l'argumentation persuasive الذي يهدف إلى إقناع الجمهور الخاص، ولا يتحقق ذلك إلا بمخاطبة الخيال والعاطفة، والثاني هو الحجاج الإقناعي l'argumentation convaincante القائم على أساس الحرية»².

2. الفونولوجيا التطريزية:

تبنّت الدراسات اللغوية الحديثة المبحث الصوتي بالدراسة العلمية الدقيقة على الصعيدين الفونيتيكي والفونولوجي؛ باعتباره أصغر مكوّن تتشكل منه الكلية اللغوية؛ فعلى الصعيد الفونيتيكي يتم الاشتغال على الصوت بمعزل عن السياق، أما فونولوجيًا فيتم الاشتغال عليه من الجانب الوظيفي التداولي المؤدّي ضمن خطية اللغة، «لانتساب النظرية الفونولوجية للتصورات الإنجازية للغة»³؛ فبعد أن استبعدت اللسانيات النسقية الجانب التطريزي للفونيم من التحليل الفونولوجي، تبدّت المعالم الفونولوجية التطريزية ضمن ما يعرف بـ: «المقاربات الفونولوجية التي تخلصت من هيمنة التحليل الفونيمي المغلق بالارتهان إلى إجرائية التحليل التطريزي، التي تقرر بتواجد تمفصلين أساسيين يتمثلان في العناصر الصوتية (القطعية)، والعناصر التطريزية على نحو متكافئ»⁴؛

¹ - محمد سالم محمد الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، بحث في بلاغة النقد المعاصر، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط01، 2008م، ص108.

² - المرجع نفسه، ص109.

³ - بن شيخة نصيرة، الفونيمات التطريزية بين الإعمال والإهمال في التصورات الفونولوجية الحديثة، ص252.

⁴ - المرجع نفسه، ص260.

وفي ظل الرؤية الموسيقية الإيقاعية للخطاب المنطوق، انفتح الدرس الصوتي الحديث على مجال بحثي التفت من خلاله إلى الجانب الوظيفي الإيقاعي الذي أسهمت الفونيمات التطريزية في بنائه.

ووفق هذا التصور، تدرج الفونيمات فوق المقطعية (phonemes) suprasegmentaux ذات الملمح التطريزي ضمن البناء الصوتي؛ باعتبارها مظاهر نغمية تتحقق على مستوى الذهن، وتضفي على المنطوق اللغوي صورة موسيقية متميزة، لما تحمله من زخرفة تلون هذا الصوت، وفق تلوينات أدائية تعكس البعد الدلالي، الذي يتبدى أثناء الأداء الفعلي للسلسلة الكلامية، لأنها «متغيرات ترنيمية تخضع لعوامل نفسية ولهجية وفيزيولوجية تلازم الكلم ولا تحتفظ بوحدة تصويتية ثابتة»¹؛ فالوظيفة الصوتية المسندة للفونيمات التطريزية -سواء أكانت فونيتيكية أم فونولوجية- لا تكاد تتفصل عن الملمح الإنجازي الذي تتسم به؛ فهي ظواهر صوتية تعمل على إبلاغ الرسالة الصوتية للمتلقى؛ بهدف إنجاح العملية التواصلية التي تستدعي توافر العناصر الثلاثة: مرسل، ومرسل إليه، ورسالة، مع الالتفات إلى البعد الإيقاعي الذي تسعى الفونيمات التطريزية إلى بنائه، «لتقدم مشروعا قرائيا يتجاوز فكرة الاكتفاء بالأثر الإنجازي للمكون الصوتي، ويستشرف الأفق الوظيفي الذي يعكس الدور الوظيفي الذي شغلته الوحدات فوق مقطعية لا سيما النبرية والتنغيمية منها»²، بعد أن كانت ترتعن إلى الأحكام الذوقية، ومن ثم استطاعت الفونيمات فوق المقطعية من «انتزاع مشروعية المقاربة الوظيفية ضمن المقاربات الفونولوجية التي التفتت للقيمة الإنجازية التي تفرزها المكونات اللغوية ضمن

¹ - ابراهيمي بوداود، فيزياء الحركات العربية بين تقديرات القدامى وقياسات المحدثين، ص 141.

² - ابراهيمي بوداود، فونولوجيا التنغيم والنبر في بنية المنطوق العربي، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، المركز الجامعي تمنغست-الجزائر، مجلد 8، عدد 5، سنة 2019م، ص 209.

وسط تواصلية تفاعلي»¹، لأن الواقع الإنجازي للمنطوق اللغوي تظهر من خلاله العلاقات التركيبية والجانب الإيقاعي الذي تنتجه الفونيمات التطريزية. بالإضافة إلى أن الفونيمات فوق المقطعية تظهر على شكل سلسلة متعاقبة، يفضي كل منها إلى الآخر، بدءا بالمقطع الصوتي الذي يعد العتبة الأولى التي يتأسس عليها المكوّن النبري فالتنغمي وصولا إلى الوقف الذي تمثلّه فواصل زمنية مفرغة من الكلام، لأن بنية المنطوق اللغوي تخضع لعامل الزمن الذي نلمحه في «شكل أحياز مملوءة (ناطقة) وأحياز فارغة (صامتة)»² يعكسها البعد الإيقاعي للفونيمات فوق التركيبية.

وعليه؛ فإن الحديث عن الفونيمات التنغمية يحيلنا إلى المقطع الصوتي، الذي يعتبر أصغر وحدة مقطعية تتشكّل منه المفردة اللغوية، و«الأساس التراتبي الذي يتحرّك وفقا لبنيته المنطوق والملفوظ»³، والذي يتم اعتماده كآلية من آليات التحليل الفونولوجي.

1.2. المقطع The syllable:

لغة يقصد به «إبانة بعض أجزاء الشيء من بعض... والقطع: مصدر قطعت الحبل قطعاً فانقطع... وقطعه واقتطعه فانقطع وتقطع، شدّد للكثرة. وتقطعوا أمرهم بينهم زُبرا أي تقسّموه... ومقطع كل شيء ومنقطعه: آخره حيث ينقطع كمقاطع الرمال والأودية... والمقطع: الموضع الذي يقطع فيه النهر من المعابر، ومقاطع القرآن: مواضع الوقوف، ومبادئه: مواضع الابتداء»⁴.

¹ - بن شيحة نصيرة، الفونيمات التطريزية بين الإعمال والإهمال في التصورات الفونولوجية الحديثة، ص 262، وينظر: بن شيحة نصيرة، الفونيمات التطريزية بين مشروعية المقاربة الوظيفية ومحدوديتها في التصورات الفونولوجية الحديثة، ص 182.

² - مبارك حنون، في التنظيم الإيقاعي للغة العربية، نموذج الوقف، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط01، 2010م، ص 22.

³ - إبراهيمي بوداود، فيزياء الحركات العربية بين تقديرات القدامى وقياسات المحدثين، ص 137.

⁴ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، بن منظور، لسان العرب، المجلد الثامن، ص 276-278.

وقد أورد "عباس حسن" في مؤلفه "خصائص الحروف العربية" تعريفا لغويا ضمن معنى القطع وهو: «قطع الشيء فصل بعضه وأبانه، وأقطع، قاطع، اقتطع، انقطع، تقاطع، استقطع... والمقطع، ومعانيها جميعا تنطوي على حدس الجزّ والفصل والاجتياز»¹، مع تقديم تحليل يتماشى مع مخارج الأصوات المكونة لمفردة قطع، قائلا: «في حروفها القاف للقوة والمقاومة والانفجار الصوتي، والطاء للمطاوعة والطرادة والفلطحة، والعين للعيانية والوضوح والفعالية، والحرف الأصل القاف، وهكذا يبدأ حادث القطع بحسب أصوات حروفها، بصدمة قوية تحدث صوتا انفجاريا للقاف ثم يطري موضع الصدمة، ويلين للطاء مما يؤدي إلى فصل بعض منه، بوضوح وعيانية للعين وذلك سوقا للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المراد»² بمعنى أن المقطع الصوتي تتحدد قيمته الصوتية وفقا لحدّة الصوت وقوة انفجاره، ليتم بذلك انقطاع الصوت عند وحدة صوتية معينة.

أما اصطلاحا يمثل الوحدة الصوتية الأساسية والقاعدية لأية لغة على المستوى التلفظي؛ باعتباره «نوع بسيط من الأصوات التركيبية في السلسلة الكلامية، بمعنى أنّه وحدة صوتية أكبر من الفونيم (الصوت اللغوي)»³؛ فتجمّع أكثر من فونيم يشكل مقطعا صوتيا، لأنه يتولّد عن اتحاد الصامت والصائت ضمن السلسلة الكلامية، لأن وجود الصامت وحده لا يشكل مقطعا إلّا إذا اقترن بالصائت، وهو وحدة صوتية أصغر من المفردة The word التي يقوم هيكلها على هذا المقطع الذي يستمد كيانه من الصوامت وجوهره الحركات؛ باعتبار أنه «تتابع عدد من الفونيمات في لغة ما، حيث تتكون البنية

¹ - عباس حسن، خصائص الحروف العربية ومعانيها، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، د.ط، 1998م، ص241.

² - المرجع نفسه، ص241.

³ - بسام بركة، علم الأصوات العربية، أصوات اللغة العربية، مركز الانتقاء القومي، د.ط، د.ت، ص 97.

المقطعية التي تختلف من لغة إلى أخرى»¹؛ بالإضافة إلى أنه يسهم في تشكل الظواهر النطقية، وتنوع الفونيمات التنغيمية supra-prosodique التي يمثلها النبر stress، والتنغيم intonation، والمفصل juncture.

وقد عُرّف فيزيولوجيا على أنه «نبضة صدرية أو وحدة منفردة لتحرك الرئتين، لا تتضمن أكثر من قمة كلامية، أو نفخة هواء من الصدر»²، قد يستشعرها الناطق كنوع من الضغط على المقطع المنطوق به، وهذا نوع من التوصيف الدقيق لكمية الهواء التي يعتمدها الناطق في إنتاج المقاطع الصوتية، وبذلك يمكن عدّه «فترة فاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت، سواء أكان الغلق كاملاً أم جزئياً»³، وهذا الكلام ينطبق على المقطع المتوسط المغلق الذي يتكون من (صامت + حركة قصيرة + صامت)، نحو: مفردة "دَعْ" لوجود غلق عند نطق "الدّال" وتضييق عند نطق "العين"، أما فيزيائياً فهو بمثابة «قمة إسماع-حركة-»، وهذه القمة قد تكون مقطعا مستقلا، وقد تكون جزءا من مقطع يتكون منها ومن صامت قصير، أو صامتين قصيرين، أو ثلاثة صوامت قصار، أو صامت قصير وصامت طويل، أو صامتين قصيرين وصامت طويل»⁴، وهذا المفهوم يتناسب مع طبيعة النظام المقطعي في اللغة العربية الفصحى، ويتوافق مع ما قدّمه "أحمد مختار عمر" حين اعتبر المقطع «تتابع من الأصوات الكلامية، له حد أعلى أو قمة إسماع طبيعية (بغض النظر عن العوامل الأخرى مثل النبر والنغم الصوتي) تقع بين حدين أدنيين من الإسماع»⁵، كما يمكن تعريفه على أنه

¹ - هارون مجيد، الجمال الصوتي للإيقاع الشعري، تائية الشنفرى أنموذجاً، الناشر: ألفا للوثائق، ط01، 2014م، ص 104.

² - عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، ص 92.

³ - سامي عوض، وصلاح الدين سعيد حسين، التشكيل المقطعي (مفهومه وعلاقته بالنبر اللغوي)، ت. 3/4.

2009م، قبل النشر في 14 / 5 / 2009م، ص 72.

⁴ - حازم علي كمال الدين، دراسة في علم الأصوات، ص 88.

⁵ - أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 284.

«عبارة عن كمية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة، يمكن الابتداء بها والوقوف عليها»¹.

وعليه؛ فإن الطرح الفونيتيكي وصف الجانب المادي الأكوستيكي للمقطع؛ باعتبار أنه «قطاع من تيار الكلام يحوي صوتاً مقطوعاً ذا حجم أعظم، محاطاً بقطاعين، أضعف أكوستيكياً»².

أما الاتجاه الفونولوجي فقد نظر إلى المقطع على أنه «مجموع الوظائف التي يؤديها في الصيغة النسقية، بوصفه الوحدة التي يمكن أن تحمل درجة واحدة من النبر في اللغات المنبورة أو نغمة واحدة في اللغات النغمية؛ فهو وحدة تحتوي على صوت واحد إما وحده أو مع سواكن بأعداد معينة وبنظام معين»³، وهذا ينطبق على لغة معينة أو مجموعة من اللغات، لعدم وجود مفهوم عام فونولوجي للمقطع الصوتي.

ومن بين المفاهيم التي توافقت مع ما قدّمه المحدثون حول مفهوم المقطع الصوتي ما جاء في مؤلف "الموسيقى الكبير" للفارابي، حيث ذهب إلى القول بأنّ المقطع هو «كل حرف غير مصوّت أتبع بمصوّت قصير قرن به فإنه يسمى "المقطع القصير"، والعرب يسمونه الحرف المتحرك من قبل أنهم يسمون المصوتات القصيرة حركات، وكل حرف لم يتبع بمصوّت أصلاً، وهو يمكن أن يقرن به، فإنهم يسمونه "الحرف الساكن"، وكل حرف غير مصوّت قرن به مصوّت طويل، فإنّنا نسميه "المقطع الطويل"»⁴؛ فما تم طرحه ضمن هذا المفهوم يحمل إشارات واضحة لموقعية الصوائت القصيرة والطويلة ودورها

¹ - رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط02، 1999م، ص 194.

² - عبد القادر عبد الجليل، التنوعات اللغوية، دار الصفاء، عمان، الأردن، ط01، 2008م، ص 75.

³ - إبراهيم بوداود، فيزياء الحركات العربية بين تقديرات القدامى وقياسات المحدثين، ص 140، وينظر: بن شيحة نصيرة، أسلوبية البناء الصوتي في الخطاب الشعري المعاصر، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2012م-2013، ص134.

⁴ - أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي، الموسيقى الكبير، تحقيق: غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة: محمود أحمد الحفنى، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، د.ت، ص 1075.

الأدائي ضمن المقطع الصوتي، الذي تم تعريفه ضمن المدونة العربية التراثية على أنه الحرف لقول ابن جني: «اعلم أن الصوت عَرَض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفيتين مقاطع تنثيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها»¹؛ فمن خلال هذا المفهوم نستشف أن المقطع ذو دلالة صوتية تمثلها عوارض تعترض مجرى الهواء. استناداً إلى ما سبق، بُني الجهاز المفاهيمي للمقطع الصوتي على اتجاهين، «أولهما مادي يعنى بالإشارة الأكوستيكية التي يحدثها صوت الملفوظ، وثانيهما نسقي يراعي خاصية اللغة»².

أنواع المقاطع:

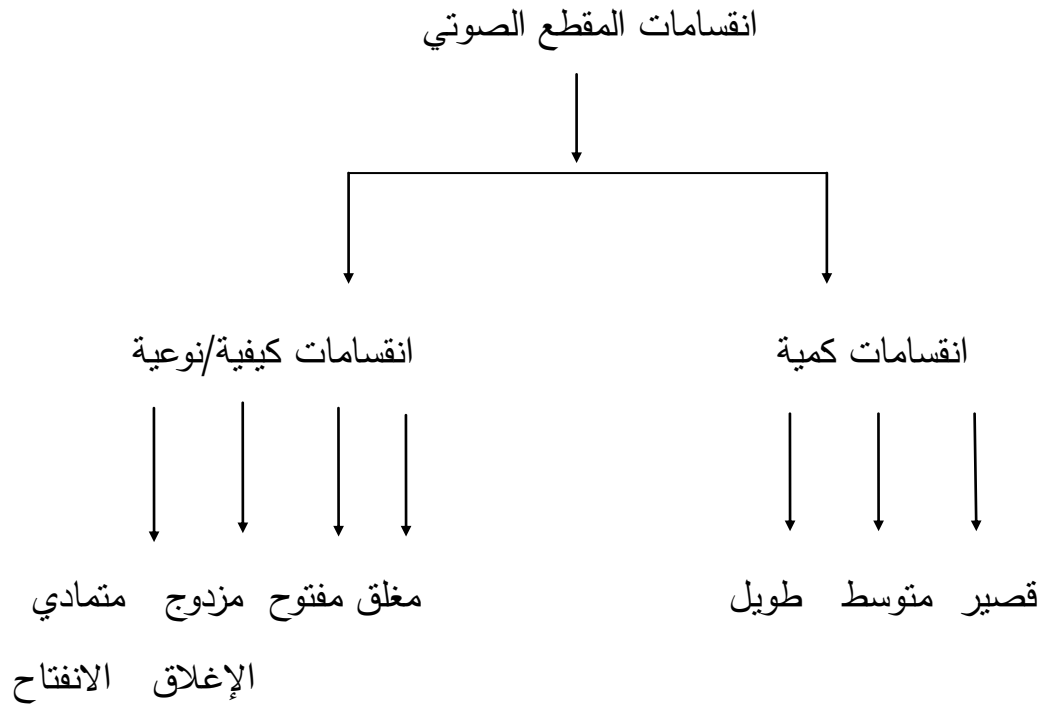
ينقسم المقطع الصوتي إلى قسمين: ³

- 1- من حيث الكم: ويصنف إلى ثلاثة أصناف: قصير (ص ع، نحو: ب)، ومتوسط (ص ع ص)، نحو: لم، وطويل (ص ع ع ص)، نحو: كان.
 - 2- من حيث الكيف (النوع): وهو على أربعة أصناف: مفتوح (المنتهي ب: ع)، ومغلق (ما انتهى ب: ص)، ومزدوج الانفتاح (ما انتهى ب: ع ع)، ومزدوج الانغلاق (ما انتهى ب: ص ص، نحو: دَهْر).
- ويُمثل لهذا التقسيم تبعاً للمخطط الآتي:

¹ - أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج01، ص 06.

² - ابراهيمي بوداود، فيزياء الحركات العربية بين تقديرات القدامى وقياسات المحدثين، ص 140.

³ - ينظر: بسناسي سعاد، ومكي درار، المقررات الصوتية في البرامج الوزارية للجامعة الجزائرية، دراسة تحليلية تطبيقية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، بوقيراط، مستغانم، ط03، 2013م، ص 87.



وعليه، اتفق المحدثون على أن التركيبة المقطعية للكلام العربي، لا تخرج عن خمسة أنواع من المقاطع، نردها على النحو الآتي:¹

- 1- مقطع قصير مفتوح "ص ع": يتكون من (صامت + حركة قصيرة)، ومثال ذلك مفردة: "كَتَبَ" التي تتكون من ثلاثة مقاطع قصيرة هي: كَ / تَ / بَ.
- 2- مقطع متوسط مفتوح "ص ع ع": ويتكون من (صامت + حركة طويلة)، نحو: "فِي"، و"مَا" (في مَال)، و"سَا" (في سَال).
- 3- مقطع متوسط مغلق "ص ع ص": ويتكون من (صامت + حركة قصيرة + صامت) مثل: "عَنْ"، و"يَذُ" في (يَدْعُو).
- 4- مقطع طويل حركته طويلة "ص ع ع ص": ويتكون من (صامت + حركة طويلة + صامت)، نحو: "بَابٌ".

¹ - سامي عوض وصلاح الدين سعيد حسين، التشكيل المقطعي، مفهومه وعلاقته بالنبر اللغوي، ص 72.

5- مقطع زائد في الطول "ص ع ص ص": ويتكون من (صامت + حركة قصيرة + صامت + صامت)، نحو: "بُنْتُ".

أما المقطع السادس يتكون من (حركة قصيرة + صامت) "ع ص" نحو: "همزة الوصل"، وهذا المقطع اعتُد به فقط لدى "تمام حسان" ضمن التشكيل الصوتي، أما من الجانب الصرفي تتحدد قيمته من خلال الحركة؛ لقوله: «حركة هذا المقطع من الناحية الصرفية قد تكون كسرة، كما في (اضرب)، أو فتحة كما في (الولد)، أو ضمة كما (اصدُق)... وهذا المقطع يلزم موقعه في بداية الكلمة الذي هو فيها في غير بدء المجموعة الكلامية، كما في (الولد)، (قال الولد لأبيه)، وهو لا يقبل النبر أبداً، نحو: الخير في استقبال الضيف واحترامه»¹، أما بقية العلماء أقرّوا بخمسة مقاطع فقط واعتبروه شاذاً.

ووفق ما سبق؛ فإنّ المقاطع الأولى هي الأكثر شيوعاً في الكلام العربي، لما تحمله من توافق حركي سريع مع الحالات الشعورية والنفسية، على حين أنّ المقطعين الرابع والخامس لا يتوافقان مع هذه الحالات، إلا في حالة الوقف أو نهاية الكلام، ومن ثم تتوافق مع الآهات الحبيسة التي تخرج في هواء زفير طويل يقتضي الوقف بعدها حتى يلتقط الشاعر أنفاسه، ولذلك تتوافق وحالات معينة، يجسد الشاعر من خلالها الفرح العميق أو الحزن الطويل².

بناءً على ما سبق، تميّز المقطع الصوتي في العربية بجملة من الخصائص أهمها:³

¹ - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 145.

² - ينظر: مراد عبد الرحمن مبروك، من الصوت إلى النص، نحو نسق منهجي لدراسة النص الشعري، عالم الكتب، د. ط، 1993م، ص 33.

³ - كمال بشر، علم الأصوات، ص 509-510.

1- المقطع في العربية يتكون من وحدتين صوتيتين (أو أكثر) إحداها حركة، فلا وجود لمقطع من صوت واحد، أو مقطع خالٍ من الحركة.

1- المقطع لا يبدأ بصوتين صامتتين، كما لا يبدأ بحركة، وإن لوحظ وقوع الصورة الأولى في بعض اللهجات العامية الحديثة، كما في لهجة "عالية" بلبنان في مثل (ا)ستعد st/εidd.

2- لا ينتهي المقطع بصوتين صامتتين إلا في سياقات معينة، أي عند الوقف أو إهمال الإعراب.

2.2. النبر Accent:

إن المفهوم اللغوي للنبر هو «رفع وعلو»، ونبر الغلام صاح...، وسمي المنبر لأنه مرتفع ويرفع الصوت عليه»¹، أما في لسان العرب تحيل مفردة "النبر" إلى «الهمز، وكل شيء رفع شيئاً فقد نبره، والنبر مصدر نَبَرَ الحرف ينبره نبراً: همزه»²، وهذا المفهوم لا يختلف عما أورده "الزبيدي" في تاج العروس، حيث قال: «نَبَرَ الحرف، ينبره بالكسر نبراً، همزه، والنبر همز الحرف ولم تكن قريش تهمز في كلامها... وقال ابن الأنباري: النبر عند العرب ارتفاع الصوت، يقال نبر الرجل نبرة إذا تكلم بكلمة فيها علو»³، أما اصطلاحاً فهو ظاهرة صوتية تتحدد وفق الوضوح السمعي الذي يتحقق على مستوى مقطع من مقاطع الصيغة الإفرادية، لأنه عبارة عن ضغط فيزيولوجي لا إرادي، أو بمثابة قوة ضاغطة تتجسد ضمن المنطوق اللغوي في هيئة مفاجئة لاشعورية؛ باعتباره «موقعية تشكيلية ترتبط بالموقع في الكلمة وفي المجموعة الكلامية، وحدّه أنه وضوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام ويكون نتيجة عامل أو أكثر من

¹ - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، ج5، ص 452.

² - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، مادة نبر، ص 189.

³ - محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المطبعة الخيرية، مصر، 1306هـ، ج14، ص 164-

عوامل الكمية والضغط والتنغيم»¹؛ فالضغط هو من أكثر العوامل تأثيراً على المقطع المنبور الذي يحدّد بشدة الضغط عن بقية المقاطع، ولذلك يعرف النبر بدرجة الضغط على الصوت، ومن ثم يتحقق في المنطوق وفق «ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع، عن بقية ما حوله من أجزائها»²، من خلال الضغط على مقطع معين لجعله بارزاً عن غيره من المقاطع ضمن السلسلة الكلامية، لإثبات قوة العلاقة بين الوضوح السمعي الذي يحققه النبر والقوة الضاغطة التي تمثل البعد الفيزيائي القائم على أساس الجهد المبذول من قبل الناطق لتحقيق ظاهرة النبر على الوحدة الصوتية؛ فتظهر المقاطع المنبورة في «شكل ضغط أو إثقال يوضع على عنصر صوتي معين في كلمات اللغة»³؛ باعتبار أنها تحدث أثراً سمعياً يميّز مقطعا صوتياً عن آخر، ومفردة معينة عن مفردة أخرى في نفس السياق.

وقد ارتبطت الدلالة الاصطلاحية عند العرب القدامى بالهمز مستدلين في ذلك، على قول «رجل للنبي صلى الله عليه وسلم: يا نبيء الله، فقال له: لا تنبر باسمي؛ أي لا تهمز»⁴، بمعنى تحقيق نطق الهمزة في مقابل تسهيلها عند بعض القبائل العربية كقريش التي لا تنبر (لا تهمز)، كما أن الجانب الفونولوجي للنبر في القراءات القرآنية وعلم التجويد يرتفع إلى الملمح الأدائي للهمز في بنية النص القرآني، لأن «النبر المعادل الاصطلاحي للشدة والضغط على الهمزة»⁵، كما اتخذ النبر عدة صور مختلفة في

¹ - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 160.

² - أحمد زرقعة، أصول اللغة العربية، أسرار الحروف، مط. دار الحصاد للنشر والتوزيع، ط01، 1993م، ص 21

³ - كمال أبو ديب، في البنية الإيقاعية للشعر العربي، نحو بديل جذري لعروض الخليل ومقدمة في علم الإيقاع المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط01، 1974م، ص 220.

⁴ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج05، ص 189.

⁵ - أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصوارة الإيقاعية، عالم الكتب الحديث،

أريد، الأردن، ط01، 2012م، ج02، ص 51.

أسنة القبائل العربية، منها « الهمزة، ومنها طول الحركات، ومنها تضعيف الأصوات»¹.

أما عند علماء التجويد والقراءات القرآنية ورد لفظ النبرة في سياق حديثهم عن القلقة، لقول "القيسي" في كتابه "الرعاية": «ويقال القلقة: وهي خمسة أحرف، يجمعها هجاء قولك، "جد بطق" وإنما سميت بذلك لظهور صوت يشبه النبرة عند الوقف عليهن، وإرادة إتمام النطق بهن، فذلك الصوت في الوقف عليهن أبين منه في الوصل بهن، وقيل أصل هذه الصفة للقف»²، الذي تميزه قوة الضغط عن باقي الأصوات، لأنه صوت مجهور شديد مستعل، وهذه الصفات منحته القوة ليتم الوقف عليه، وليظهر صوت القاف في القلقة على هيئة النبرة.

كما ارتبط النبر بالهمز في القراءات القرآنية، لأن بعض ظواهر الهمز الواردة في القراءات القرآنية شكلت نوعاً من الأنماط النبرية عند بعض القراء؛ فقد قرأ "أيوب السخيتاني" قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ بالهمز على نحو: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، وعندما سُئِلَ: لمَ همزت؟ قال: إن المدة التي مددتموها أنتم لتحجزوا بها بين الساكنين هي هذه الهمزة التي همزت، وفي قوله تعالى: ﴿إِنسٌ وَلَا جَانٌ﴾ قرأها عمرو بن عبيد ﴿إِنسٌ وَلَا جَانٌ﴾ فهمز فلما سلم سُئِلَ: لمَ همزت؟ قال: فررت من اجتماع الساكنين³، ومن ثم وقع الهمز في الآيتين الكريمتين لتفادي التقاء الساكنين، ليظهر على شكل مقطع منبور.

وقد وصفه "محمود السعران" بالارتكاز لقوله: «الارتكاز هو درجة قوة النفس التي ينطق بها صوت أو مقطع، وليس كل صوت أو مقطع ينطق بنفس الدرجة؛ فدرجة قوة النفس في نطق الأصوات والمقاطع تتفاوت تفاوتاً بيناً، والصوت الذي ينطق بارتكاز أكبر

¹ - عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1980م، ص 173.

² - مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة، ص 100.

³ - ينظر: أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، ص 62.

يتضمن طاقة أعظم نسبياً، ويتضمن من أعضاء النطق جهداً أعنف في النطق»¹؛ فمن خلال هذا الارتكاز يتم بروز صوت معين عن باقي الأصوات أو المقاطع المجاورة له. بالإضافة إلى ذلك، يعد النبر ملمحاً صوتياً إيقاعياً يندرج ضمن الملامح التطريزية التي تسهم في تنظيم البنية الإيقاعية للصوت، لما له من «وظيفة نطقية إيقاعية تتصل بنظام أداء الكلام، أي بتوقيعات المتكلم الذي يقسم الحدث المنطوق إلى أقسام ترتبط بأهمية المقاطع التي يؤديها من ناحية، وبإيقاع تنفسه الطبيعي من ناحية أخرى»²، لأنه من الملامح الصوتية التي تكمل البناء اللغوي ضمن جميع مستوياته؛ فيمنح «الكلمة أو الجملة نوعاً من الأداء النطقي الذي يميزها عن غيرها، ويساعد على تحديد هيئتها التركيبية، وهو في هذه الحال عنصر من عناصر "الجوقة" الموسيقية التي تعمل على إبراز المنطوق في صورة موسيقية خاصة أو لون من التفخيم الخاص»³، وبرز الصوت ضمن مقطع من المقاطع يشكل ملمحاً تطريزياً إيقاعياً، يكسب النبر «وظيفة نطقية [إيقاعية] تتصل بنظام أداء الكلام، أي بتوقيعات المتكلم الذي يقسم الحدث المنطوق إلى أقسام ترتبط بأهمية المقاطع التي يؤديها من ناحية، وبإيقاع تنفسه الطبيعي من ناحية أخرى»⁴؛ فيتجلى بذلك البعد النغمي للنبر الذي تتضح قيمته الصوتية والإيقاعية من خلال «الوقوف على جماليات التشكيل الإيقاعي للنص وتوكيد المعنى»⁵.

وفق هذا المعطى، نتبين فاعلية النظام المقطعي العربي لاتسامه بتلوينات صوتية أدائية متباينة، لأن المقاطع ضمن نسق معين «لا تنطق في درجة واحدة من العلو

¹ - محمود السعمران، علم اللغة، مقدّمة للقارئ العربي، ص 189.

² - المرجع نفسه، ص 75.

³ - كمال بشر، علم الأصوات، ص 524.

⁴ - أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، ص 75.

⁵ - هارون مجيد، الجمال الصوتي للإيقاع الشعري، ص 110.

loudness»¹، وإنما بدرجات متفاوتة لينشأ عن هذا التفاوت بين المقاطع الصوتية ظاهرة النبر التي يتمخض عنها «تمييز مقطع من مقاطع الكلمة أو الوحدة اللغوية بضغط، وهذا الضغط الزائد يجعل ذلك المقطع يتميز عن بقية المقاطع بالوضوح النسبي»²، لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام، ممّا ينتج عنه «نشاطا في جميع أعضاء النطق في وقت واحد؛ فعند النطق بمقطع منبور نلاحظ أن جميع أعضاء النطق تنشط غاية النشاط، ممّا يترتب عليه أن يصبح الصوت عاليا واضحا في السمع»³؛ أما العضو البارز في إحداث المقاطع المنبورة، يمثله الوتران الصوتيان اللذان «يقتربان أحدهما من الآخر ليسمحا بتسرّب أقل مقدار من الهواء، فتعظم لذلك سعة الذبذبات، ويترتب عليه أن يصبح الصوت عاليا واضحا في السمع»⁴.

وقد نلمح بعض التفريعات الصوتية التي اكتسبها هذا الفونيم التطريزي نتيجة التفاوت في درجة الصوت من مقطع صوتي إلى آخر، لحظة النطق به ضمن سياق لفظي معين، تتمثل في «النبر الأولي، ويرمز له بـ (/)، والنبر الثانوي، ويرمز له بـ (\\)، والنبر الضعيف وليس له رمز»⁵، وهذه التفريعات الصوتية المصاحبة لظاهرة النبر ذات وظيفة إيقاعية حدودها الصيغة الإفرادية؛ ولكل منها قواعدها الخاصة التي تتمثل إليها.

إن هذا التمهّل لظاهرة النبر تمثّله تمام حسان في مؤلفه "مناهج البحث في اللغة"، حيث قسّم النبر الصرفي بحسب قوة النطق ودرجة الدفعة إلى:⁶

¹ - سلمان حسن العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، فونولوجيا العربية، النادي الأدبي الثقافي، جدّة، السعودية، ط 01، 1983م، ص 134.

² - حازم علي كمال الدين، دراسة في علم الأصوات، ص 95.

³ - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو مصريّة، القاهرة، مصر، د.ط، 2013م، ص 158.

⁴ - المرجع نفسه، ص 97.

⁵ - سلمان حسن العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص 134.

⁶ - ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 161-162.

1- النبر الأولي: ويقع ضمن أربع أوجه هي كالاتي:

- أ- على المقطع الأخير في الكلمة إذا كان طويلا من نوع (ص ع ع ص) // (ص ع ص ص)، نحو: قَالَ، اسْتَقَالَ، قَلَّ، اسْتَقَلَّ.
- ب- على ما قبل الآخر إذا كان متوسطا، والآخر متوسطا سواء أكان من نوع (ص ع ص) أم (ص ع ع) مثل: عَلَّمَ، سَلَّمَ، عَبْدكَ، يَتَوَفَاكُم، قَاتِلْ، وَجَوَارِ.
- ت- على ما قبل الأخير من نوع (ص ع) القصير مبدوءة به الكلمة، نحو: كَتَبَ، حَسَبَ، حَرَمَ، مُحْتَرَمَ.
- ث- يقع على المقطع الذي يسبق ما قبل الآخر، إذا كان الآخر يقع مع ما قبله في إحدى الصور الآتية:

أ- (ص ع + ص ع ص)، نحو: عَلَّمَكَ، حَاسِبُكَ.

ب- عَلِمُوا، حَاسِبُوا، ضَرَبَكَ ولا يقع النبر على مقطع سابق لهذا الأخير.

2- النبر الثانوي: يتحقق على مستوى الكلمات ذوات المقطعين فأكثر،

والمقطع المنبور نبرا ثانويا يأتي على مسافات محدّدة من النبر الأولي، وفق ثلاثة أوجه هي كالاتي:

أ- يقع على المقطع الذي قبل المقطع المنبور نبرا أوليا، إذا كان ذو النبر الثانوي طويلا مثل: ضَالِّينَ على نحو: ص ع ع ص / ص ع ع ص، مَدَهَامَاتٍ على نحو: ص ع ص / ص ع ع ص / ص ع ع ص.

ب- يقع على المقطع الذي بينه وبين المنبور نبرا أوليا مقطع آخر، إذا كان المنبور الثانوي يكوّن مع الذي يفصل بينه وبين المنبور الأولي أحد الأنساق الآتية:

❖ مقطع متوسط + آخر متوسط (ص ع ص) أو (ص ع ع)، مثل: عَلَّمَنَاهُ على نحو: ص ع ص / ص ع ص / ص ع ص، ومستبقين، ويستخفون.

❖ مقطع متوسط + مقطع قصير، مثل: مستقيم على نحو: ص ع ص/ص ع/ع ص ع ع ص، وصاحبوهم.

ت- يقع على المقطع الثالث قبل المنبور نبرا أوليا، إذا كانت الثلاثة السابقة لهذا المنبور الأولي تكوّن نسقا في صورة (متوسط + قصير + قصير أو متوسط)، مثل: "مستحيين" على نحو: ص ع ص/ص ع/ص ع ص/ص ع ع ص، ويستفيدون، وما عرفناهم، ومحتملوهم.

إن هذه التصنيفات تحدّدها ثلاثة أسس معيارية تتمثل في «ازدياد شدة الصوت، ارتفاع نغمته الإسماعية وكذا امتداد مدته الإنتاجية»¹، وهي تصنيفات اختصّ بها النبر الصرفي، لأنها العامل المسؤول عن حدوثه وبالأخص الشدة التي تعد المسؤول المباشر عن درجة النبر؛ بحيث تكون كمية الشدة في المقطع المنبور أعلى من المقطع غير المنبور، وهي ترتبط باتساع الذبذبة التي يتوقف عليها أساسا حكم الأذن على الصوت بالعلو والانخفاض²؛ فمن خلال المستويات الثلاثة يتم توزيع النبر على المقاطع الصوتية، و«التعرف على النتابع المقطعي في الكلمات ذات الأصل الواحد، عند تنوّع درجات نبرها ومواقعه، بسبب ما يلحقها من تصريفات مختلفة»³ وهذا ما أثبتته "كمال بشر" على النحو الآتي: يقع النبر في "كتب" KA/TA/BA على المقطع الأول، ويقع في "كتبت" KA/TAB/TU على المقطع الثاني، أما في "كتبتة" KA/TAB/TU/HU فيقع على المقطع الثالث.

وقد يتحقق النبر إما على مستوى المقطع ضمن المفردة، أو على مستوى المفردة ضمن الجملة، من خلال ترتيب الصيغ الإفرادية ضمن تراكيب محددة، كما لا توجد قوانين علمية تحدد موقعيته، لأننا «لا نملك في حوزتنا قانونا علميا فيزيائيا يحدّد مواضع

¹ - عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011م، ص119.

² - ينظر: حسام البهنساوي، الدراسات اللغوية الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 133.

³ - هارون مجيد، الجمال الصوتي للإيقاع الشعري، ص 109.

النبر في الكلمة أو الجملة؛ باستثناء المقطع الصوتي الممدود فإنه منبور دائماً¹، وتبعاً لذلك حاول علماء الدراسة الصوتية البحث في قوانين تحدّد مواضعه في اللغة العربية، تزامناً مع العملية النطقية للصيغ والتراكيب اللغوية؛ فإذا توالى مقاطع مفتوحة يكون الأول منها منبوراً، مثل: كَتَبَ على نحو: ص ع/ص ع/ص ع، وإذا تضمّنت الكلمة مقطعا طويلاً واحداً، يكون النبر على هذا المقطع الطويل، مثل: كتاب على نحو: ص ع/ص ع ع ص، وإذا تكوّنت الكلمة من مقطعين طويلين، يكون النبر في أولها، مثل: كاتب، على نحو: ص ع/ص ع ص ع ص²، والنبر في اللغة العربية من وظيفة الميزان الصرفي، لأن كل ما جاء على وزن "فاعل" يقع عليه النبر، نحو: قاتل، جالس وغيرها.

ووفق ما تم التطرق إليه، تتلخص أهمية النبر في القيمة الصوتية النطقية، والقيمة الفونولوجية الوظيفية؛ فمن الجانب النطقي يمثل الأثر السمعي الذي يميز مقطعا صوتياً عن آخر أو مفردة عن أخرى، أما الجانب الفونولوجي يؤدي إلى التعرف على التتابع المقطعي في الكلمات ذات الأصل الواحد عند تنوع درجات نبرها ومواقعه.³

معايير تحديد مواضع النبر في المقطع الصوتي:

تتحدد معايير ضبط مواضع النبر من التراكيب المقطعية، استناداً إلى استراتيجية معينة تختص بنوعية المقاطع ضمن المجال المقطعي، وفقاً لتتابع المقاطع المنبورة بصورة عكسية (من الشمال إلى اليمين)، على النحو الآتي:⁴

¹ - عبد الرحمن تبرماسين، العروض وإيقاع الشعر العربي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 01، 2003م، ص 94.

² - ينظر: محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - طبعة جديدة، د.ت، ص 81 - 82.

³ - ينظر: عبد الحميد زاهيد، التحليل الأكوستيكي لنبر الكلمة في اللغة العربية، مجلة لسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة، مكتبة تنسيق التعريب، الرباط، العدد 26، ديسمبر 1998م، ص 198.

⁴ - ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 99 - 100، وينظر: بن شيحة نصيرة، أسلوبيّة البناء الصوتي في الخطاب الشعري المعاصر، ص 136.

- 1- إذا كان المقطع الأخير من النوعين الرابع أو الخامس فهو الذي يحمل النبر، مثل: "نَسْتَعِينُ" في قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، سورة الفاتحة، الآية 05، حيث يقع النبر في مفردة "نَسْتَعِينُ" على المقطع (عين) الذي يظهر من خلال التقطيع الصوتي لها على النحو الآتي: ص ع / ص ع / ص ع ع ص.
 - 2- وإذا كانت الكلمة لا تنتهي بهذين النوعين من المقاطع؛ فإنّ النبر يقع على المقطع قبل الأخير بشرط ألا يكون هذا المقطع من النوع الأول، ومسبوقاً بمثله من النوع الأول، مثل: "يُنَادِي" على النحو الآتي: ص ع / ص ع ع / ص ع ع.
 - 3- أما في الفعل الماضي: كَتَبَ، فَرَحَ، صَعِبَ؛ فالنبر يقع على المقطع الثالث حين تعد من الآخر، ومن ثم يقع على المقاطع (ك، ف، ص)، فتظهر من خلال التحليل المقطعي الذي يتحقق على مستوى نطق المفردة نحو: "كَتَبَ" على النحو الآتي: ص ع / ص ع / ص ع .
 - 4- لا يكون النبر على المقطع الأخير حين نعد من الآخر، إلّا في حالة واحدة، وهي أن تكون المقاطع الثلاثة التي قبل الأخير من النوع الأول، نحو: (بلحة، عربية، حركة)؛ فالنبر يقع على المقاطع (ب، ع، ح)، ويتم التمثيل لها في مفردة "حَرَكَه" على الشكل الآتي: ص ع / ص ع / ص ع / ص ع.
- ضمن منحى آخر، تتفاوت المقاطع الصوتية التي تكوّن البنية اللغوية للمنطوق في قيمتها الزمنية المخصصة لنطقها، كما تختلف من حيث قوة الصوت ودرجة ارتفاعه، بحسب مقدار الكمية الصوتية التي يتخذها المقطع مقارنة بالمقاطع الأخرى التي تشترك معه في النسق الصوتي نفسه، لأنه «لا تنطق مقاطع لفظ ما في درجة واحدة من العلو، كما يعني مصطلح (النبر Stress) مقدار القوة power على مقاطع كل لفظ»¹؛ فيتولد عن ارتفاع قوة الصوت بروز إحدى المقاطع مقارنة بالأخرى وهذا ما يعرف بالنبر.

¹ - سلمان حسن العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص 134.

ومن ثم؛ فإن للنبر درجات في اللغة العربية، هي: القوي، والوسيط، والضعيف.

أ- **النبر القوي:** كقولك: درس — دَ / رَ / سَ؛ حيث يلاحظ أنّ (د) ينطق بارتكاز أكبر للفونيمين اللذين يشكلان معه مفردة "درس"، وأيضا "مفردة" (دارس): دَا/ر/س، حيث يتمتع المقطع (دا) بارتكاز أكبر.

ب- **النبر الوسيط:** يظهر في المقطع (مُس) من كلمة (مُسْتَحِيل): مُسُ / تَ / حِيل.

ت- **النبر الضعيف:** يظهر في المقطع (سَ) من كلمة (دَرس): دَ / رَ / سَ¹. وهذه الدرجات تنتمي إلى نوعين من النبر في العربية هما: نبر صرفي، ونبر سياقي أو نبر دلالي²؛ فالنبر الصرفي يختص بالميزان الصرفي والجانب الاشتقاقي في اللغة العربية، نحو: وزن (فَاعِل) الذي يقع النبر فيه على (الفاء) وكل مفردة جاءت على هذا الوزن يقع عليها النبر، نحو: قَاتِل، كاتب، جاهل، ساجد، ضارب، إلى غير ذلك. أما في وزن (مفعول)؛ فيقع النبر على حركة "العين"، وكل مفردة جاءت على هذا الوزن يأتي النبر فيها على حركة "العين" نحو: مضروب، مجزوم، محروم وغيرها؛ فيقع على الصائت الطويل "الواو".

أما وزن (مستفعل) يقع النبر فيها على حركة "التاء"، نحو: مستخرج، مستحضر، مستدرك، وتكون "التاء" منبورة فيها جميعا.

إضافة إلى ذلك، أن الوظيفة الصرفية للنبر على مستوى الصيغ الإفرادية، تتمثل في «تقديم القيم الخلفية التي تفرق مع الكمية بين معنى صرفي ومعنى صرفي آخر ويمكن بواسطتهما مثلا أن نفرق بين طوائف من الصيغ مثل فَعَلَ - فَعَّلَ - فاعل -

¹ - ينظر: عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، ص 111.

² - ينظر: صالح سليم عبد القادر الفاخري، الدلالة الصوتية في اللغة العربية، الناشر: المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، د.ط، د.ت، ص 194.

فعيل، حيث يتم التفريق بينهما بالكمية، وبين الثلاث الأولى والرابعة بالنبر فيقع على المقطع الأول في المفردات الثلاث وعلى المقطع الثاني في المفردة الرابعة¹.

وهذا يسوقنا إلى القول بأن الغاية المتوخاة من تحقق النبر على المستوى الإفرادي، تكمن في التفريق بين المعاني الصرفية للكلمات ضمن اللغات التي تستخدمها فونيميا، وتسمى لغات نبرية Stress Language فإذا نطقنا كلمة import -في اللغة الإنجليزية- بنبر المقطع الأول كانت الكلمة اسماً، أما بنبر المقطع الثاني تحولت إلى فعل، أما في اللغة الإسبانية تتبدل وظيفة المفردة ومعانيها بتبدل موقع النبر، نحو: Termino التي قد تنطق بنبر المقطع الأول "نهاية"، أما بنبر المقطع الثاني، نحو: Ter'mino فيكون معناها "أنا أنتهي"².

أما النبر السياقي أو الدلالي فيقع على مستوى الجمل لا الألفاظ، ويتأتى من خلال التأكيد أو التقرير، اللذان يتجلى الخلاف بينهما في نقطتين هما:³

1- أن دفعة الهواء في النبر التأكيدي أقوى منها في التقريري.

2- وأن الصوت أعلى في التأكيدي منه في التقريري.

وبالإمكان التمثيل لذلك ضمن التركيب الآتي: "هل سافر محمد؟"؛ فالنبر الواقع

في مفردة (سافر) يدل على الشك من المتكلم في وقوع السفر، أما نبر مفردة (محمد) فيدل على الشك في قيام محمد به، ولا يختلف الحال في التأكيد والتقرير، فقد يريد المتكلم تأكيد أنه صاحب العبارة، وقد يريد إلقاء الكلام بطريقة غير مباشرة على أنه صاحبها⁴.

وبالتالي، يتخذ النبر عامل الضغط على المفردة ضمن سياق معين، بغرض التأكيد

على فكرة محدّدة لإيصالها إلى أذن السامع، وهذا ما يوحي إلينا بأن نبر الجملة يتحقق

¹ - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د.ط، 1994م، ص 171.

² - ينظر: عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، المشاكلة-التنغيم-رؤى تحليلية، دار الحامد للنشر

والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2004م، ص 49-50.

³ - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 163.

⁴ - ينظر، صالح سليم عبد القادر الفاخري، الدلالة الصوتية في اللغة العربية، ص 195.

وفق درجات تنوعه التي تفيد التأكد والمفارقة، حيث ينتقل النبر القوي من كلمة إلى أخرى قصدا إلى بيان هذا التأكيد، أو الكشف عن هذه المفارقة¹.

ومن هنا، تتحدد وظيفة النبر من خلال البعد الدلالي الذي يتضمنه سياق الحال، وفقا لاختيار المقطع الذي يقع عليه النبر، وبحسب الرسالة الموجهة للسامع؛ فإذا تمكن المخاطب من إدراك فحوى الخطاب، يتحقق بذلك التفهيم الذي يجب أن ينتهي إلى السامع على الصورة التي يتوخاها المتكلم².

ومن تجليات النبر السياقي في النص القرآني، قوله عز وجل في سورة يوسف: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾، يوسف، الآية 30؛ فإذا قرأت الآية بغياب النبر تساوت مفرداتها، أما إذا وقع النبر على مفردة "امْرَأَتُ" يفهم من المعنى أن امرأة متزوجة محصنة صدرت عنها الفاحشة؛ فلم يتم نعتها باسمها وإنما ذكرت «بالوصف الذي ينادي بقبيح فعلها بكونها ذات بعل؛ فصدور الفاحشة من ذات الزوج أقبح من صدورها ممن لا زوج لها»³.

إلى جانب ذلك؛ يمكن أن يقع النبر السياقي (الدلالي) على أي نوع من أنواع المقاطع في السلسلة الكلامية، سواء أكان ذلك في وسطها أم آخرها، بحسب تدخل عامل الإيقاع الذي يتحكم في موقعية المقطع المنبور الذي يعكس الحالة الشعورية للمتكلم.

من منظور آخر، تتحدد القيمة التمييزية للنبر وفق السمات الخلفية للمقاطع الصوتية المنبورة ضمن سياق معين؛ فبالإضافة إلى سمة النغم التي تميزه، هناك سمة [+منبور] التي تسم الأصوات المنبورة، مع الإشارة إلى نغمية المقطع الصوتي المنبور باعتباره سمة تطريزية، لأن «البروز الصوتي الذي يسم المكون النبري، ما يلبث أن

¹ - ينظر: كمال بشر، فن الكلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 2002م، ص 200.

² - ينظر: مبارك حنون، في التنظيم الإيقاعي للغة العربية، نموذج الوقف، ص 58.

³ - محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن القيم الجوزية، تفسير القرآن الكريم، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، الناشر دار مكتبة الهلال، بيروت، ط01، 1410هـ، ص

يتحول إلى ملمح إيقاعي يندرج ضمن الملامح التطريزية التي تساهم في تنظيم البنية الصوتية للغة، وهيكله فضائها الإيقاعي»¹، وبذلك يظهر جليا الجانب الإيقاعي للنبر.

3.2. التنغيم Intonation:

ورد في لسان العرب لابن منظور في مادة (ن غ م): «النغمة جرس الكلمة وحسن الصوت في القراءة وغيرها وحسن النغمة والجمع نغم، والنغم: الكلام الخفي»²، وقد ارتبطت النغمة بالصوت المصاحب للمفردة أثناء القراءة، لما تحمله من دلالة غير ظاهرة يستنبطها متلقي الرسالة الصوتية.

وهذا المفهوم يتماشى مع ما جاء في "الصاحح للجوهري"، حيث ورد فيه أن «النغم، الكلام الخفي، تقول منه: نَغَمَ، يَنْغَمُ، وَيَنْغُمُ نَغْمًا، وسكت فلان فما نَغَمَ بحرف، وما تَنَغَّمَ مثله، وفلانٌ حَسَنُ النَّغْمَةِ، إذا كان حسن الصوت في القراءة»³.

ما نلاحظه في المفاهيم اللغوية الواردة ضمن المعاجم العربية أنها اتفقت حول تعريف التنغيم، الذي يحمل دلالة واحدة؛ فقد ورد في المعجم الوسيط «نَغَمَ نَغْمًا: تكلم بكلام خفي، ويقال: سكت فما نغم بحرف والنغمة: جرس الكلمة وحسن الصوت في القراءة وغيرها»⁴، ولم يضيف المعجم الوسيط شيئاً عن هذا التعريف اللغوي للتنغيم، سوى القول بأن النغمة صوت مُوقَّعٌ⁵.

أما الدلالة الاصطلاحية؛ فتعكس المسار اللحني للجمل؛ فلئن كان النبر ملمحا تطريزيا يصيب البنية المقطعية للمفردة؛ فإن التنغيم بإيقاعاته الصوتية يتجاوز ذلك

¹ - ابراهيمي بوداود، فونولوجيا التنغيم والنبر في بنية المنطوق العربي، ص 211.

² - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج 12، ص 590.

³ - إسماعيل بن حماد الجوهري، الصاحح في اللغة والعلوم، تقديم: العلامة الشيخ عبد الله العاليلي، تصنيف: نديم مرعشلي، وأسامة مرعشلي، دار الحضارة العربية، بيروت، د.ط، د.ت، ج 05، ص 2045.

⁴ - المعجم الوسيط، مادة (نغم)، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، ط 04، 2004م، ص 937.

⁵ - ينظر: المرجع نفسه، ص 937.

ليصيب المستوى التركيبي للجملة، وقد وصفه "إبراهيم أنيس" بـ: «موسيقى الكلام»¹، استناداً للكيفية التي ينطق بها التركيب ضمن السياق الذي يتضمنه؛ وكمقابل لمصطلح التنغيم، لأنه بمثابة تنوعات موسيقية ترتبط كل منها بأسلوب من الأساليب الإنشائية أو الخبرية، مع توظيف مصطلحي النغم والتنغيم للدلالة على الظواهر الموسيقية «كمصطلحان متماثلان في الدلالة على المنحنى اللحني في سلسلة أحداث الكلام»² بمعنى أنه نغمات موسيقية مرافقة للكلام أثناء النطق بالرسالة الصوتية ضمن السلسلة الكلامية.

وقد أدرك علماء التجويد والقراءات ظاهرة التنغيم، من خلال توظيف بعضهم لمصطلح، «النغمة»، بينما اكتفى آخرون باستخدام عبارة (رفع الصوت وخفضه)، وهو معنى التنغيم عند المحدثين»³، وقد أشار "غانم قدوري الحمد" في عدة مواضع من مؤلفه "الدراسات الصوتية عند علماء التجويد" إلى التنغيم وتجلياته عند علماء القراءات القرآنية، مستشهداً في ذلك بقول "الدركزلي" الذي وظّف مصطلح النغمات في مؤلفه "خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة"، ومفاد القول كآلتي: «قال بعض المحققين: ينبغي أن يُقرأ القرآن على سبع نغمات: فما جاء من أسمائه تعالى وصفاته فبالتعظيم والتوقير، وما جاء من المفتريات عليه فبالإخفاء والترقيق، وما جاء في ردها فبالإعلان والتفخيم، وما جاء من ذكر الجنة فبالشوق والطرب، وما جاء من ذكر النار والعذاب فبالخوف والرهب، وما جاء من ذكر الأوامر فبالطاعة والرغبة، وما جاء من ذكر المناهي فبالإبانة والرهب»⁴.

¹ - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 142.

² - عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 01، 1998م، ص 256.

³ - غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 478.

⁴ - المرجع نفسه، ص 480.

مع إشارة "القرطبي" إلى هذا المصطلح بقوله أن: «في عرف علماء التجويد هو ترك القارئ عادته وطباعه في الدرس؛ إذا تلا فيلين الصوت، ويخفض النغمة كأنه ذو خشوع وخضوع، ويجري ذلك مجرى الرياء، لا يؤخذ به ولا يقرأ على الشيوخ إلا بغيره»¹ بمعنى أن الخشوع والخضوع يشترطان الخفض في نغمة الصوت؛ غير أن هذا منهي عنه خوفا من الرياء واحتراما للمشايخ أثناء مدارسهم للقرآن الكريم، وعلى القارئ عند قراءة القرآن وتلاوته مراعاة الأداء السليم، ليتم بذلك تحقيق الوظيفة التأويلية للظواهر التطريزية. تماشيا مع ما سبق طرحه، يعد التنعيم ملحا صوتيا أدائيا، يتبدى في شكل تلوينات ناتجة عن «تتابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعية في حدث كلامي معين»²، لأن آلية النطق بالمقاطع الصوتية عبر فواصل نغمية، ينتج عنها موسيقى إيقاعية تأثيرية تتجلى ضمن متواليات صوتية تجلب انتباه السامع، ليتحقق التنعيم تبعا للتنوع في درجة جهة الصوت أثناء الكلام³، حيث تتخذ الجملة مسارات لحنية متباينة بتباين المواقف والسياقات؛ فينتج عنها تغيير في عدد الذبذبات أو الموجات الصوتية الصادرة عن اهتزاز الوترين الصوتيين les cordes vocales ، ليزيد أو ينقص المنحنى اللحني للجمل وفق ثلاث حالات: «إما صاعدة أو هابطة أو ثابتة»⁴، لأنه يمثل ارتفاع الصوت وانخفاضه في الكلام، وهذا التراوح في درجات الصوت هو ظاهرة فونولوجية ذات أبعاد صوتية ودلالية، تصدر وفق نماذج تنغيمية ترتكز على «الوظائف التي تؤديها الفونيمات على نحو الوظيفة التمييزية والوظيفة التحديدية»⁵.

¹ - عبد الوهاب القرطبي، الموضح في التجويد، ص 213.

² - ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 01، 1998م، ص93.

³ - ينظر: صالح سليم عبد القادر الفاخري، الدلالة الصوتية في اللغة العربية، ص 197.

⁴ - تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص166.

⁵ - ابراهيمي بوداود، فونولوجيا التنعيم والنبر في بنية المنطوق العربي، ص 213.

ومن جانب آخر، تم تعريفه على أنه: «الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق»¹ لتأدية وظيفة دلالية مماثلة للمورفيمات تماما، لأنه يمثل «الخاصة الصوتية التي تلف المنطوق بأجمعه، وتتخلل عناصره المكونة له، وتكسبه تلوينا موسيقيا معينا حسب مبناه ومعناه»²؛ فهو مرتبط بالكلام أثناء النطق، مما يكسبه طابعا موسيقيا يمنحه دلالة مختلفة عن تلك التي نستنتجها من خلال رؤية النصوص المنطوقة والمقروءة، لأن هذه الدلالة مستوحاة من تناوب الصوت بين الارتفاع والانخفاض، حسب المفردة أو الجملة ضمن سياق معين، لأنه ظاهرة صوتية ذات وظيفة تأثيرية في المستمع قصد تبليغ الرسالة الصوتية.

وفي المقابل يعنى التنغيم «بمتابعة صوت المتكلم في التغيرات الطارئة أصواتيا، بما يلائم توقعات النفس الإنسانية للتعبير عن الحالات الشعورية واللاشعورية»³؛ باعتباره ظاهرة صوتية نطقية ذات تلوينات موسيقية تشمل الأداء الفعلي للكلام.

كما تتغير درجات التنغيم بتغير درجات الكلام المنطوق بين الارتفاع والانخفاض؛ فيتجلى وفق ذلك «للنغمات مدى، من حيث الارتفاع والانخفاض تحسه الأذن المدربة؛ فعندما ترتفع درجة التلوين الموسيقي نحصل على تنغيم مرتفع rising tone، وعندما تنخفض هذه الدرجة نحصل على تنغيم منخفض falling tone، أما إذا لزمنا هذه الدرجة مستوى واحدا؛ فالحاصل إذا نغمة مستوية level»⁴، وهذه التصنيفات المصاحبة لظاهرة التنغيم داخل السياق، تأتي نتيجة التوزيع النغمي الذي يشمل الصيغ التركيبية المتعارف عليها ضمن النظام النحوي، كما أن الموسيقى المصاحبة للكلام يحدّد معناها من خلال "الأذن" العضو المسؤول عن السمع، وبذلك تتحرك خطوط التنغيم بين الارتفاع

¹ - حازم علي كمال الدين، دراسة في علم الأصوات، ص 103.

² - كمال بشر، علم الأصوات، ص 531

³ - محمد حسين علي الصغير، الصوت اللغوي في القرآن، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ط01، 2000م، ص27.

⁴ - كمال بشر، علم الأصوات، ص 263.

والانخفاض في المستويات الأربعة للنغمة الصوتية، التي تمثلها: «النغمة المنخفضة، العادية، والعالية، والنغمة فوق العالية»¹، لتتناسب مع أنواع الجمل من استفهام أو نداء أو أمر أو تعجب، وغيرها من الأساليب الإنشائية، ومن ثم يلجأ الناطق إلى توظيف هذا الملمح النغمي لإحداث دلالة معينة بهدف التأثير في السامع، لأن «التنغيم في أصله صوت منطوق بدرجات متفاوتة ونبرات متميزة، وهو تلوين صوتي في درجات تنغيمية مؤثرة»² بمعنى أنه ملمح صوتي تأثيري وظيفته تظهر على المستوى الدلالي؛ فالظواهر التنغيمية «تحرّك بشكل ملفت، الكثير من عوامل الدلالة داخل المنظومة التواصلية المنطوقة»³؛ بحيث تسند للتنغيم الوظيفة التمييزية la fonction distinctive التي تتيح لنا إمكانية التفريق بين الأنماط المختلفة للجمل.

بناء على هذا التصور، قسّم اللغويون التنغيم انطلاقاً من الوظيفة الدلالية التي «يمكن رؤيتها لا في اختلاف علو الصوت وانخفاضه فحسب؛ ولكن في اختلاف الترتيب العام لنغمات المقاطع»⁴، التي من خلالها تباينت أنماط النغمات؛ فجاءت على النحو الآتي:⁵

أ. النغمة الصاعدة Rising :

وهي النغمة التي تلحق بالجملة الاستفهامية والتعجبية والأمرية والشرطية ، نحو: دخل زيد؟ أدخل زيد !، وعلى نحو ما نلفيه في قوله تعالى على سبيل التمثيل لا الحصر: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ ۝٢ وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ ۝٣ وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ۝٤ عَلِمْتَ نَفْسُ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ۝٥﴾ سورة الانفطار، الآية من 01 إلى 05، وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ ۝﴾، سورة الغاشية، الآية 01.

¹ - سعاد بسناسي، التنغيم صوت ودلالة، مجلة القلم، العدد 03، جامعة وهران، 2006م، ص 36-37.

² - المرجع نفسه، ص 36.

³ - ابراهيمي بوداود، فونولوجيا التنغيم والنبر في بنية المنطوق العربي، ص 212.

⁴ - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 164.

⁵ - ابراهيمي بوداود، فيزياء الحركات العربية بين تقديرات القدامى وقياسات المحدثين، ص 153.

ب. النغمة المسطحة (الثابتة) Flat :

وهي نغمة بينية تلتحق بالأنساق التي يتواتر فيها الاستفهام مع التقرير، كما في قوله عز وجل: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (١) ﴿عَنِ النَّبِإِ الْعَظِيمِ﴾ (٢) ﴿الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ (٣) ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ (٤) سورة النبأ، الآية من 01 إلى 04.

بالإضافة إلى أن النغمة المستوية أو المسطحة قد تتم عند تدخل عامل الوقف قبل تمام المعنى، وعبر ثلاث فواصل لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ﴾ (٧) ﴿وَحَسَفَ الْقَمَرُ﴾ (٨) ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ (٩) ﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُ﴾ (١٠) سورة القيامة، الآية من 07 إلى 10، لأن الوقف على "البَصَرُ" و"القَمَرُ" و"القَمَرُ" يعدّ وقفاً على معنى لم يتم، وبذلك تبقى النغمة في حالة رتابة لا صعود فيها ولا هبوط؛ أما الوقف على "المَفَرُ" يجسّد لنا النغمة الهابطة لتمام المعنى¹.

ت. النغمة الهابطة Falling :

وهي النغمة التي تلتحق بالجملة التقريرية الإخبارية، وإذا بينا تمظهرها في الخطاب القرآني؛ فإننا نلفيها في قوله تبارك وتعالى: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ (١) ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ (٢) سورة الرحمن، الآيتين 01 و02.

كما يمكن تحقيق النغمة الهابطة على مستوى «التقرير والطلب والاستفهام غير المبدوء بـ: "هل" و"الهمزة"، أمّا في الاستفهام المبدوء بـ: "هل" و"الهمزة"، وفي المجموعة الكلامية التي لم يتم بها المعنى؛ فالنغمة النهائية صاعدة أو ثابتة، أعلى مما قبلها»².

وبالتالي، تتخذ الجمل مساراً لحنياً يتراوح بين الشدة والتوسط والانخفاض ضمن الواقع الإنجازي للغة، ليعكس لنا «انحناءات دواخل الناطق الحسية والنفسية، حيث يلجأ الناطق إلى توظيف هذا النوع من المقاطع النغمية بدافع سيكولوجي لإحداث الدلالة

¹ - ينظر : عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، المشكلة-التنظيم-رؤى تحليلية، ص 53-54.

² - تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 168-169.

المرجوة وتبينها»¹؛ فالمسار اللحني هو الذي يحدد طبيعة النغمات الصوتية وما تؤديه من إحياءات دلالية، لأن الوظيفة المؤداة لعامل التنغيم تبرز من خلال السمة الموسيقية التي تلف المنطوق اللغوي، والتي تعد بمثابة الترجيع اللحني؛ فمن المعلوم أن التنغيم يقوم على التنويعات الموسيقية التي تتيح له تأدية الوظيفة الأهم، وهي الانسجام بين الأصوات، بحيث تكتمل من خلاله النغمات وتؤدي المعاني والمقاصد²، وهذا ما يجعل النغمة تتراوح بين العلو والانخفاض والثبات.

بالإضافة إلى أن «سياق الحال هو الذي يحدد حالة الناطق (أو المرسل) والسامع (أو المتلقي)، ونوع الرسالة، ووجود مستمعين أو عدم وجودهم، ونوعية المستمعين، وحالتهم النفسية والاجتماعية، والثقافية والسياسية، كل أولئك يساعد في تنغيم الجملة أو العبارة تنغيمًا خاصًا ويعطيها معنا محددًا»³.

استنادًا إلى ما سبق، تتحدد دلالة التنغيم من خلال نغمات التراكيب أثناء نطقها المشاعر والأحاسيس التي تتاب الناطق، من غضب، ورضا، وإعجاب، واستفهام، وإثبات، ونفي، وشك، وبقين، وسخرية، واستهزاء؛ فعلى سبيل المثال أداة النفي "لا" في الصيغة الآتية " لا أقبل" إذا نطقت في هيئة الغضب فهي نغمة صاعدة، وإذا نطقت بغرض الدهشة تراوحت بين النغمتين الصاعدة والهابطة، أما إذا تم توظيفها في الإثبات أو النفي تأتي على هيئة النغمة الهابطة، أيضا تختلف دلالتها بين القبول والرفض إذا تخللها فاصل زمني بين نطق أداة النفي "لا" و مفردة "أقبل"، لتغدو دلالتها القبول وليس الرفض، عكس ما تحمله الدلالة الحقيقية للتركيب " لا أقبل" التي تدل على الرفض إذا تم نطقها دون فاصل زمني؛ فتظهر لنا جليا القيمة الخلفية التي تحدثها درجات التنغيم

¹ - إبراهيم بوداود، فونولوجيا التنغيم والنبر في بنية المنطوق العربي، ص 211.

² - ينظر: عليان بن محمد الحازمي، التنغيم في التراث العربي، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة، مكة المكرمة، العدد 14، 1996م، ص 287.

³ - عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، ص 122.

المتفاوتة على مستوى المنطوق اللغوي، مع تحقق الفواصل الزمنية التي أحدثت بدورها هذه الفوارق الصوتية التنغيمية.

فالتنغيم يمثل «أداة التعبير عن العواطف...وأنّ هذه الوظيفة لا تقل أهمية عن الوظيفة التبليغية البحتة»¹، لأنّ التنغيم الصوتي الذي يصاحب الرسالة الصوتية، يختلف باختلاف انفعالات الناطق؛ فمن خلال هذا التغيير الصوتي يتم التفريق بين دلالات التراكيب، لأن لكل منها نغماتها الخاصة الناتجة عن متغيرات صوتية تظهر ضمن «تغيرات العلو والزمن والشدة، التي تؤثر في اقتياد المعنى وتوجيهه من التقرير إلى الاستفهام إلى التعجب»².

بالإضافة إلى أن، الالتزام بالنغمات المرافقة للنطق الصحيح، يحافظ على الدلالة والأداء السليم، لأن «المتلقي يصل إلى مفهوم الصوت المنطوق من خلال تنغيم الجمل المنطوقة»³ التي تحمل في طياتها توضيحا للدلالات المقصودة، وفق تغيير النطق صعودا أو هبوطا أو ثباتا في مستوى واحد.

وفق هذا المعطى، يظهر تنغيم الجملة الواحدة بطرق متباينة قد يغير المسار اللحني للجملة من الصيغة الإخبارية إلى الاستفهامية، أو من التعجبية إلى الطلبية، إلى غير ذلك من الصيغ، التي تتميز كل منها بنمطها الخاص الذي يجب مراعاته من الناحية النطقية؛ فتتغير دلالة الجملة دون أن يحدث أي تغيير في المكونات الفونيمية، نحو:⁴

1. نجحتُ في الامتحان — خبيرة.

¹ - مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، دار الآفاق، الجزائر العاصمة، د.ط، د.ت، ص 38.

² - ابراهيمي بوداود، فونولوجيا التنغيم والنبر في بنية المنطوق العربي، ص 213.

³ - سعاد بسناسي، التنغيم صوت ودلالة، ص 36.

⁴ - عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، ص 121.

2. نجحت في الامتحان!!! — تعجبية انفعالية، إذا أخبرك صديقك أنك نجحت في الامتحان؛ فرددت الجملة بعده متعجبا.
 3. نجحت في الامتحان؟ — استفهامية.
 4. نجحت في الامتحان — إذا لم تكن ناجحا، وأردت السخرية من نفسك أو التهكم.
 5. نجحت في الامتحان — زجر واستغراب ودهشة ورفض في حالة السقوط.
- وهذا ما يعرف بالسياق التداولي للملفوظ، حيث يتم تأويله من قبل المتلقي، ليتم تغيير البعد الدلالي للصيغة ذاتها حسب ما يقتضيه سياق الحال الذي ترد فيه، مع إمكانية تغيير النغمات المصاحبة للجملة، نحو قول: " حَضَرَ مُحَمَّدٌ " التي يتغير معناها مع كل نغمة، حيث تكون استفهامية إذا نطقت بنغمة صاعدة، من أسفل إلى أعلى، وتكون خبرية إذا نطقت بنغمة مستوية، وتوكيدية إذا نطقت بنغمة صاعدة هابطة ¹.
- أما في سياق النص القرآني؛ فقد وردت العديد من الآيات القرآنية الدالة على المفارقات النغمية التي يحدثها التنغيم، حيث يتجاوز الجانب المعياري الذي ألفيناه في النحو العربي وصرامة القاعدة النحوية؛ ففي قوله عز وجل: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾، الإنسان، الآية 01، انحرف المسار اللحني للتركيب ضمن الآية الكريمة من الاستفهام نحو التقرير، لتظهر أداة الاستفهام "هل" في صيغة «دلالية تأكيدية تحاكي وظيفة التحقيق والتأكيد التي تؤديها (قد) بدلا من دلالة الاستفهام»²، وقد تحقق ذلك وفق نغمات مستوية ذات منحنى خطي ازدواجي، يعكس البعد الدلالي الذي تراوح بين الاستفهام والتقرير، لتأكيد نبرة السخرية الناتجة عن ظاهرة

¹ - ينظر: عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، المشكلة-التنغيم-رؤى تحليلية، ص 53.

² - بن شيحة نصيرة، المفارقة النغمية في الخطاب القرآني وأبعادها الإعجازية، منشورات مخبر الخطاب الحجاجي، أصوله ومرجعياته وأفاقه في الجزائر، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2021م، ص 130، وينظر: بن شيحة نصيرة، أثر المفارقة النغمية في توجيه آلية اشتغال المعنى التداولي في الخطاب القرآني، مجلة سيميائيات، مخبر السيميائيات وتحليل الخطاب، جامعة وهران 01، المجلد 18، العدد 02، مارس 2023م، ص 380.

الانزياح عن المؤلف، وفق ما يقتضيه الجانب السياقي للنص؛ فالدلالة الحقيقية لقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾، معناها: قد أتى على الإنسان حين من الدهر.

وعليه؛ فالتنغيم يتم توزيعه بين الاستفهام والتقرير، كما هو موضح في قوله تعالى: ﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ﴾ (٧٤) ﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ (٧٥)، يوسف، الآية 74-75، لأن المسار اللحني للآية يوحي لنا بأن قوله تعالى: ﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ﴾ جاء بنغمة الاستفهام، مع وجود القرينة اللفظية، وفي الآية الثانية ﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾ جاءت بنغمة الإثبات في قوله تعالى: ﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ﴾، والتقرير في قوله: ﴿فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾؛ فكان هذا التوزيع بهدف تقريب معنى الآيات إلى الأذهان والكشف عن مضمونها¹.

أما الجانب النحوي نلمحه في نسق الآية الكريمة: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ الدخان، الآية 49، التي تحتوي على مركبين إسناديين أحدهما فعلي في قوله تعالى: ﴿ذُقْ﴾، والآخر اسمي في قوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾، مما أدى ذلك إلى تنوع درجات التنغيم التي تتراوح بين التصاعد والاستواء، حيث تتجلى النغمة الصاعدة في قوله تعالى ﴿ذُقْ﴾، والنغمة المستوية في قوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾²؛ فجاءت النغمة الصاعدة التي تحمل في طياتها قوة إسماع عالية، لتعكس بدورها قوة الأداء اللفظي للمفارقة التي أحدثها التنغيم ضمن الخطاب القرآني في صيغة الأمر "ذُقْ"، والنغمة المستوية التي تحكم فيها البعد التقريري الناتج عن الجملة الاسمية ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ

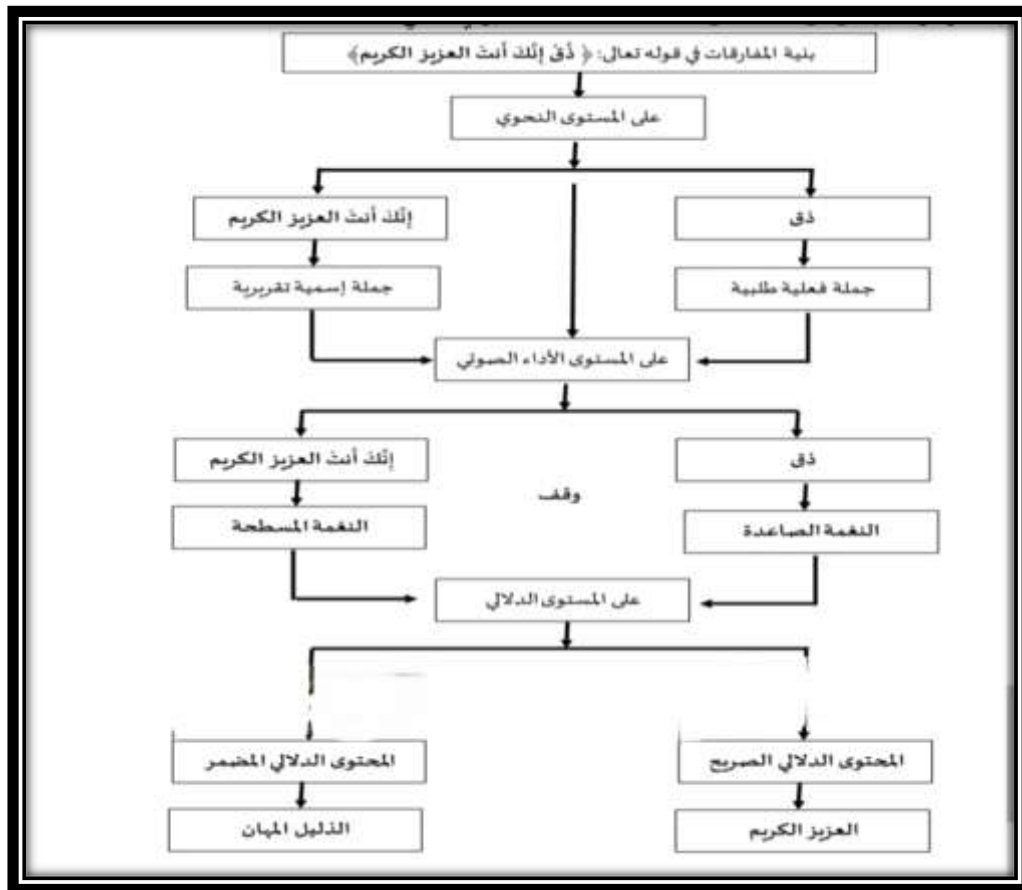
¹ - ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي-الدلالي، دار الشروق، القاهرة،

ط01، 2000م، ص 122-123.

² - ينظر، بن شريحة نصيرة، أثر المفارقة النغمية في توجيه آلية اشتغال المعنى التداولي في الخطاب القرآني، ص

الكَرِيمُ»، التي تعكس نبرة السخرية والاستهزاء بمن كان يظن نفسه عزيزا كريما، ومن ثم تحقق الأداء الفعلي وفق سياق تداولي يتماشى مع مقاصد أسباب نزول الآية الكريمة، لتصل بذلك إلى أذن السامع الدلالة الإيحائية التأويلية، التي فرضها الملمح التطريزي للتغيم في هيئة إيقاعية تأثيرية، تفرض على المتلقي رفض المعنى الصريح والبحث عن المعنى الخفي للآية الكريمة.

ووفق ما سبق، نتمثل المفارقات النغمية التي يبرزها فونيم التغيم في الآية الكريمة، من خلال المخطط الآتي:¹



إن نبرة التهكم الواردة في هذه الآية نلمحها في العديد من الآيات القرآنية، مثل قوله عز وجل: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ الانتشاق، الآية 24، التي جاء الوعيد فيها للدلالة على نبرة التهكم والسخرية من قوله تعالى ﴿فَبَشِّرْهُمْ﴾، لأن البشرى في معناها الأصلي

¹ - بن شيخة نصيرة، أثر المفارقة النغمية في توجيه آلية اشتغال المعنى التداولي في الخطاب القرآني، ص 382.

لا تأتي إلا بالخبر السار كالفوز بالجنة والنجاة من النار؛ فأداء المنطوق اللغوي بنغمات تهكمية يظهر لنا عامل التعارض بين ما هو ظاهر لهذا المنطوق وما هو خفي، وقد يؤدي هذا التعارض إلى كسر أفق التوقع من خلال نبرة التهكم التي يحملها المعنى الضمني للآيات؛ بحيث يتم الانتقال من مجال دلالي إلى آخر وفق ما يقتضيه سياق الحال، لأن لكل مقام مقال؛ فجاءت مفردة "البشرى" في غير معناها الذي ترد فيه لتزيد من نبرة السخرية والتهكم للكافرين، وأن الله عز وجل يبشرهم بالعذاب الأليم جزاء بما كانوا يفعلون، وبذلك يكون مصدر السخرية فعل الأمر "بشّر" الذي تم توظيفه في موضع الوعد والوعيد؛ إذ جاءت البشارة هنا موجهة للمنافقين متضمنة العذاب الأليم، واستخدام الفعل ضمن هذا السياق في غير موضعه، لأن موضعه هو الخير والسرور¹، كما هو وارد في قوله تعالى:

﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْظَمَ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ (٢٠) يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَاتٍ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾، التوبة، الآية 20-21، والبشرى هنا أنت في موضعها الأصلي.

وضمن نفس السياق التهكمي الوارد في النص القرآني، نجد العديد من المفارقات التي يحدثها التنعيم كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ (٢١) اخشروا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَرْوَاهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ ﴿٢٣﴾ الصافات، من الآية 21 إلى 23؛ فالهداية هي قرينة لفظية أحدثت مفارقة نغمية في الآية القرآنية، لأنها لا تكون إلا لطريق الخير، نحو قوله تعالى في سورة الفاتحة: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ الآية 06؛ غير أن في الآية الأولى جاءت الهداية «للتعريف

¹ - ينظر: باهي عبد الله باهي والي، السخرية، مواقعها وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه في البلاغة

بطريق الشر والهلاك بعينه للظالمين»¹؛ فالهداية في معناها العام تعني الدلالة بلطف، أما في سياق الآية دلت على أشد أنواع التهكم للذين ظلموا.

وعلى الصعيد التداولي يؤدي التنعيم دلالات مختلفة، ضمن تركيب واحد يعكس لنا الاستعمال اليومي وفق سياقات متباينة، على نحو قولك: "السلام عليكم" التي يختلف تنعيمها عند التحية عنها في حالة الغضب، وكذا قولك "نعم" التي تتمثل دلالتها الحقيقية في الإجابة، وقد تختلف في حالة الاستفسار، وغيرها من الاستعمالات التي يتم التواصل بها والملائمة لمقصدية المتكلم، ونحو قولك "صباح الخير" التي تختلف بحسب نبرة الصوت التي تنطق بها؛ فقد تكون بغرض إلقاء التحية، وقد تقال لشخص تأخر عن موعد ما، وفي لهجتنا المتداولة تقال بكثرة لشخص تأخر في فهم موقف ما.

4.2. الوقف (المفصل) juncture:

تحيل الدلالة اللغوية لمصطلح المفصل إلى «قطع الكلمة عما بعدها»² للفصل بينها وبين الكلمات التي تليها في التركيب اللغوي، وقد ورد في لسان العرب مادة "فصل" بمعنى «الفصل بَوْنُ ما بين الشيئين... وَفَصَلَ بينهما يَفْصِلُ فَصْلاً فانفَصَلَ، وَفَصَلْتُ الشيء فانفَصَلَ... وقوله عز وجل: آيَاتٌ مُفَصَّلَاتٌ، بين كل آيتين فَصْلٌ تمضي هذه وتأتي هذه، بين كل آيتين مهلة»³، وعرفه "أحمد بن محمد الأشموني" في مؤلفه "منار الهدى في بيان الوقف والابتداء" على أنه «الكف عن الفعل والقول»⁴.

أما اصطلاحاً؛ فيعكس لحظات الصمت التي تخترق السلسلة الكلامية لغرض اضطراب فيزيولوجي لتعب أو إرهاق، أو لسبب وظيفي تأثيري، أو لعامل يوحي إلى دلالة معينة؛ فالوقف «عبارة عن سكتة خفيفة بين كلمات أو مقاطع في حدث كلامي بقصد

¹ - محمد العبد، المفارقة القرآنية، دراسة في بنية الدلالة، دار الفكر العربي، ط01، 1994م، ص 97.

² - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط04، 2004م، ج2، ص 1051.

³ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، مادة (فصل)، ج 11، 521-524، باختصار.

⁴ - أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى

البابي الحلبي وأولاده بمصر، محمد محمود الحلبي وشركاه- خلفاء، ط02، 1973م، ص 08.

الدلالة عن مكان انتهاء لفظ ما أو مقطع ما وبداية آخر»¹، وقد يتحقق بصريا من خلال علامات الترقيم، ليتوقف المتكلم عن الكلام لحظة لاسترجاع أنفاسه؛ فمن الضروري حبس الصوت، لأن الوقف «في حد ذاته لا يعدو أن يكون ظاهرة فيزيولوجية خارجة عن الخطاب»²، لاستحالة النطق بمجموعة من الفقرات أو نص بأكمله دون أن «نقف حيث انقطع النفس»³، لأن نطق التراكيب اللغوية الطويلة يجعل العملية التنفسية في اضطراب، وبالتالي يحدث اضطراب على مستوى الجهاز النطقي، ولهذا يتم تحديد «مواضع لالتقاط النفس في راحة دون معاناة»⁴ من قبل الناطق وذلك من خلال «قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله»⁵؛ باعتبار أن الوقف ظاهرة صوتية أدائية مصاحبة للمنطوق اللغوي، لما تحمله من دلالات مختلفة تحققها سككات إيحائية.

وفي السياق ذاته؛ فإن الوقف يمثل «مواضع الوقوف أثناء الحديث عندما ينتهي الكلام إلى نهاية كاملة أو إلى نهاية ناقصة»⁶ بحاجة إلى إضافة، لإتمام المعنى المراد من التراكيب الصوتية، وأما النهاية التامة للمعنى فهي التي تتم معها الدلالة، لأن الوقف ليس نتاجا لانقطاع النفس «وإنما يتحكم في تحديد مواضعه شرطان أساسيان هما الدلالة والتركيب»⁷، ولا يحتاج المتحدث إلى زيادة في القول لإتمام المعنى الذي يجب مراعاته

¹ - ماريو باي، أسس علم اللغة، ص 95.

² - جان كوهن، بنية اللغة الشعرية، ترجمة: محمد الوالي ومحمد العمري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط01، 1986م، ص 55.

³ - مبارك حنون، في التنظيم الإيقاعي للغة العربية، نموذج الوقف، ص 74.

⁴ - فخري محمد صالح، اللغة العربية أداء ونطقا وإملاء وكتابة، أجازة مجمع اللغة العربية، الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، د.ط، 1986م، ص 91.

⁵ - أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، علل الوقوف، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، ج 01، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط 02، 2006م، ص 09.

⁶ - عبد الوارث عسر، فن الإلقاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 01، 1993م، ص 113.

⁷ - مبارك حنون، في التنظيم الإيقاعي للغة العربية، نموذج الوقف، ص 78.

من زاوية المتلقي، وإنما «مراعاة التوقف في الحديث عند مواضع مناسبة ليهيء ذهن السامع ويحافظ على ترابط الأفكار»¹ من خلال تلقيه الكلام متواليا وليس دفعة واحدة، لتحليل كل مقطع أثناء التوقف الذي يمنحه المتكلم له، لإعانتته على التركيز في الكلام الذي يليه وفهمه وإدراكه، لأن هذه الفواصل الكلامية تمثل «انقطاع الصوت والسلسلة اللفظية التواصلية، وتقطيع السلسلة الكلامية إلى أجزاء؛ فالوقف هو توقف عن القراءة يتخلل هذه المتواليات اللفظية في مواضع محددة، للفصل بين الكلمات المتجاورة؛ فالسلسلة الكلامية لا تتسم بالاتصال والامتداد والاستطالة، وإنما تتسم بقابليتها لأن تقطع إلى أجزاء»².

وقد يؤدي تباین مواضع الوقف إلى إحداث تمايز دلالي؛ ففي قوله تعالى -على سبيل التمثيل لا الحصر-: ﴿قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة يوسف، الآية 25؛ فلو وقف القارئ على مفردة "سوءًا" مع نغمة الاستفهام؛ لكان المعنى سؤال امرأة العزيز عن جزاء من أراد بأهله سوءا، أما إذا وصلها القارئ بما بعدها كان المعنى نفيا؛ فيكون مراد امرأة العزيز هو إصدار حكم، بأنه لا يوجد جزاء لمن أراد بأهله سوءا إلا السجن أو العذاب الأليم.

ومن ثم؛ فإن معرفة الوقف «تظهر معاني التنزيل، وتعرف مقاصده وتستعد القوة المفكرة للغوص في بحر معانيه، على درر فوائده... وبه يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين، والنقيضين المتباينين والحكمين المتغايرين»³؛ فلا يتأتى لأحد معرفة المعاني التي يضمها القرآن الكريم، إلا من خلال معرفة الفواصل التي يحققها الوقف.

زيادة على ذلك، يطرح الخطاب الشعري المنطوق رؤية دلالية تتأثر بلحظات الوقف، التي تضيف جمالية الإيحاء ضمن هذا الخطاب، ورسم ملامح إيقاعية، لأن

¹ - محمد طارق سويدان، فن الإلقاء الرائع، منشورات شركة الإبداع الفكري، الكويت، ط01، 2003م، ص 190.

² - مبارك حنون، في التنظيم الإيقاعي للغة العربية، نموذج الوقف، ص74.

³ - المرجع نفسه، ص 85.

«القيم الصوتية في النص الشعري، لا تعني الحركة فقط ولا الصوت فقط، بل إنّ للسكّنة أيضاً دلالتها ومعناها، وإحياءاتها في عالم الموسيقى ودنيا الشعر؛ فالصمت على هذا الاعتبار، لحظة من لحظات الكلام»¹؛ فهو لا يؤثر تأثيراً سلبياً على الإيقاع الموسيقي للنص الشعري، وإنما يمثل منعطفاً إيقاعياً يلجأ إليه الشاعر أثناء نظمته لقصيدته.

كما أن للوقف سكّنة كلامية ذات أبعاد دلالية، تتم إما اختيارياً من قبل المتكلم لحظة شعوره بتمام المعنى، أو إجبارياً لحظة شعوره بانقطاع النفس لاضطراب معين، ليتحوّل إلى صمت يحمل في طياته دلالة معينة²؛ ففي قول الشاعر مثلاً:

إِذَا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذَا هِبَةٍ فَدَعَا فَدَوَّلَتْهُ ذَاهِبَةٌ

فيتحقق الوقف ضمن مفردة "ذاهبة"، لأن الأولى عند تدخل الوقف تنطق "ذا"، "هبة" ويرمز لها بـ: (+) لتتطابق (ذا + هبة)، أما الثانية تنطق بدون وقف، ومن ثم تتحدد القيمة الخلفية للوقف من خلال حضوره وغيابه، لأنه بمثابة فاصل زمني يعترض مسار الجملة، لتتضح الوظيفة الدلالية التي يؤديها ضمن سياق كلامي معين، لإيصال المعنى الذي يتوخاه المرسل من تلقي الرسالة الصوتية لدى السامع.

فاللغة العربية لا تخلو من هذه التمايزات الدلالية ضمن تراكيبها اللغوية والتي نستجلي دلالتها اعتماداً على الوقف، كما هو موضح في نطق بعض التراكيب اللغوية، كقولك: "إن. شاء" و"إنشاء"؛ فالأولى بحضور الوقف تعني إن أراد فعل شيء ما، أما الثانية فمعناها الإنشاء أو البناء، ونحو قولك: "أو. دعاني" و"أودعاني"؛ فالأولى تتركب من "أو" للتخيير والفعل "يدعو" أما الثانية يمثلها تركيب واحد للفعل "أودع"، وقد تطرق أحمد مختار عمر³ لهذا النوع من الدلالة الإيحائية التي يؤديها الوقف ضمن العامية المصرية، نحو قولك: طريق المطار الجديد؛ فإذا نطقت "طريق" + "المطار الجديد"؛ فالجديد هنا وصف للمطار، أما إذا نطقت "طريق المطار" + "الجديد"؛ فهنا "الجديد"

¹ - صابر عبد الدايم، موسيقى الشعر العربي بين الثبات والتطور، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط03، 1993م، ص 27.

² - ينظر: مراد عبد الرحمن مبروك، من الصوت إلى النص، ص 44.

وصف للطريق، إضافة إلى قولك "جاد. لك" و"جادلك"؛ فالأولى بمعنى الجود والثانية يقصد بها الجدل¹، والأمثلة عديدة في اللغة العربية نحو: "تهذيبها" التي تعني التهذيب و"تهذي+ بها"، بمعنى الهذيان، وغيرها نحو قولك: "بطاقة" و"بر. بطاقة"، ومفردة "وَمَضَتْ" المركبة من "الواو" والفعل "مضى" و"تاء التأنيث"، و"وَمَضَتْ" الثانية تتشكل من الفعل "وَمَضَ" + تاء التأنيث.

ومن هنا، نلاحظ أن الوقف يتجسد من خلال الواقع الفعلي المنجز للغة، وفق سياق الحال الذي يفرض تدخل هذا المكون الصوتي التنغمي والإيحائي.

ضمن منحى آخر، قسم بعض العلماء الوقف إلى قسمين هما كالاتي:²

أ. الوقف الاختياري:

وهو وقف يجوز للقارئ أن يقف حيث حدوا، ويجوز تبعاً لذلك ألا يقف وينقسم إلى قسمين هما: التام والناقص.

الوقف التام: وهو الذي يستغنى فيه كل واحد من جزأي القولين عن الآخر، كالوقف على ﴿نَسْتَعِينُ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الفاتحة، الآية 05، والآخر: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ الفاتحة، الآية 06، مستغن عن الآخر من حيث الإفادة النحوية والتعلق اللفظي.

وضمن هذا السياق، يقول "الأسدي" إنكم تصلون الآية وإنها مقطوعة، قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ۚ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ۚ﴾ آل عمران، الآية 07؛ فبتحقق الوقف التام تقرأ ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، ثم يُبتدأ بقراءة ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ فهم لا يعلمون تأويل المتشابه ولكنهم يَكُونُ علمه إلى الله تعالى، لأن العلم بالصفات المتعلقة بذات الله عز وجل لا

¹ - ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 365.

² - محمد يوسف حبلى، أثر الوقف على الدلالة التركيبية، الناشر: دار الثقافة العربية، القاهرة، د.ط، 1993م، ص

يستطيع أحد أن يصل إليه؛ فالواو هنا لاستئناف خبر عن الراسخين في العلم وليست للعطف، و(الرَّاسِخُونَ) مبتدأ خبره (يَقُولُونَ آمَنًا بِهِ)¹.

وعليه؛ فحضور الوقف هنا أحدث تمايزا دلاليا، بحيث تم الإثبات من خلاله على أن الغيبيات لا يعلمها إلا الله عز وجل، واختيارهم الوقوف على "إِلَّا اللَّهُ" يعد وقفا صحيحا لا لبس فيه، أما إذا وقع الخلاف بين علماء التفسير والقراءات في ذلك فهو «لفظي، لأن من قال: الراسخون في العلم يعلمون تأويله أراد به أنه يعلم ظاهره لا حقيقته»²، كما تجدر الإشارة إلى أن العلماء قد اختلفوا في تبرير عامل الوقف على "إِلَّا اللَّهُ" فكل رأي في ذلك؛ غير أن ما يهمننا ضمن هذا البحث إثبات القيمة الخلافية التي يحدثها الوقف نتيجة حضوره وغيابه، وتأثيره على سياق النص القرآني لاستجلاء المعنى الخفي.

الوقف الناقص: وهو أن يكون ما قبله مستغنيا عما بعده، ولا يكون ما بعده مستغنيا عما قبله كالوقف على ﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾ من قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ الفاتحة، الآية 06، ولأن لك أن تسكت على ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ الفاتحة، الآية 06، وليس لك أن تقول مبتدأ: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ الفاتحة الآية 07³.

إن النحاة لا يستحبون الوقف الناقص في آيات التنزيل؛ إلا إذا لم يتحقق الوقف التام حينئذ أخذ بالناقص في قوله: ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ الجن، 01، إلى قوله: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾، الجن، 18، إن كسرت بعده ﴿إِنَّ﴾؛ فإن فتحتها فإلى قوله: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ الجن، 19، لأن الأوجه في (أَنَّ) أن تكون محمولة على ﴿أُوحِيَ﴾ وهذا أقرب إلى الوقف التام ﴿حَطَبًا﴾ وحمل ﴿وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾ الجن،

¹ - ينظر: عبد الله الميموني، فضل علم الوقف والابتداء وحكم الوقف على رؤوس الآيات، دار القاسم، الكتيبات الإسلامية، دط، دت، ص 24-25.

² - المرجع نفسه، ص 34.

³ - ينظر: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، دط، 2006م، ص 248.

16، على القسم فاضطر في ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ الجن، 18، إلى أن جعل التقدير: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ الجن، 18، لأن المساجد لله¹.

ب. الوقف الاضطراري:

وهو وقف لا يجوز للقارئ أن يقف في موضع من المواضع التي منعوا الوقف عليها اضطرارياً؛ إلا لضرورة من انقطاع نفس ونحوه، لأنه إما ألا يكون هناك فائدة من الوقف، أو لأن المعنى يفسد به؛ فإذا قرأ الآية الكريمة ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ البقرة، الآية 11، وقف اضطراراً عند مفردة "قالوا"، ثم وجب الابتداء بها في ﴿قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾.

وقد روي عن حمزة هذا النوع من الوقف على المضاف دون المضاف إليه، في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتٍ﴾ البقرة، الآية 207، وقف هنا بالتاء، كوقفه على ﴿إِلَى﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى﴾ البقرة، الآية 14، بإلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها².

ضمن سياق آخر، يقول الحق عز وجل في محكم تنزيله: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾، [الدخان، الآية 49]، التي سبق وأن تطرقنا إليها في المحور السابق المتعلق بالتنعيم، لما لها من إعجاز دلالي تجسد ضمن فونيمي التنعيم والوقف اللذان تحققا في هذه الآية الكريمة، لأنها تحمل في طياتها ملمحا دلاليا يعكس المعنى الخفي الذي يتوارى خلف المعنى الحرفي للآية الكريمة؛ فالفارق الزمني الذي يفصل بين مفردة "ذُقْ" و "إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ" أدّى إلى مغايرة دلالية توحى لنا بصفة الذم، ونبرة السخرية التي تتماشى مع السياق وأسباب التنزيل؛ فمن خلال هذه المفارقة تتبدى ملامح المعنى الأصلي التي تحيل إلى السخرية والتهكم الذي يدل على «إخراج الكلام على ضد مقتضى

¹ - ينظر: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص 248.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 247.

الحال»¹، كما أن لحظة الصمت التي أحدثها فونيم الوقف بين ﴿ذُقْ﴾، و﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ أظهرت مكانة أبا جهل عند الله عز وجل التي جاءت في صفة المدح التي هي في الحقيقة صفة الذم، لأن البعد الدلالي لـ: ﴿الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾، «إنما هو في الحقيقة الدليل المهان، ومعناه: ذق إنك أنت الذي كان يقال له: العزيز الكريم»².

بالإضافة إلى أن الفاصل الزمني للوقف أبان تلك المفارقة؛ باعتباره «حيزا زمنيا فارغا أو حيزا زمنيا تم إفراغه، وإذا كان الوقف منظما زمنيا للأقوال فلا شك أن له نظاما وبنية»³، لأن الألفاظ إذا لم يتخللها فاصل زمني، تعسر على السامع إدراك الدلالة الحقيقية التي يحققها الوقف من خلال تفاوت النغمات الصوتية، ومن ثم يمكن عدّه وحدة إيقاعية تطريزية ذات أحياز زمنية مختلفة، تتشكل وفقها أنساق يؤطرها الزمن؛ فإما أن تكون قوية أو ضعيفة بحسب قوة الزمن المؤطر أو ضعفه⁴.

تماشيا مع السياق ذاته، يتم استجلاء الأثر الدلالي لظاهرة الوقف ضمن الآية الكريمة، لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا﴾ سورة يوسف، الآية: 24؛ فإذا قرئت الآية الكريمة دون الوقف نجد أن نبي الله يوسف عليه السلام شارك امرأة العزيز في فعل المعصية، أما إذا تدخل عامل الوقف تُقرأ: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾ وبعدها فاصل زمني لاستئناف قراءة ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ لتظهر جليا الدلالة الحقيقية التي تدل على أن امرأة العزيز هي من بادرت بفعل المعصية، وبذلك يكون تأويل الآية الكريمة على النحو الآتي: ولقد همت به، ولولا أن رأى برهان ربه لهم بها⁵.

¹ - محمد العبد، المفارقة القرآنية، دراسة في بنية الدلالة، ص 23.

² - أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص ج02، ص 461.

³ - مبارك حنون، في التنظيم الإيقاعي للغة العربية، نموذج الوقف، ص 20.

⁴ - ينظر: المرجع نفسه، ص 21.

⁵ - ينظر: محمد فلاح إسماعيل منديكار، نور الله كورت، الوقفات المخلة بالمعنى أثناء قراءة القرآن، Bingol

universitesi Ilahiyat Fakultesi Dergisi(2015)Sayi :6 ss.9-43,p :09.

فالوقف باعتباره واقعا صوتيا إنجازيا يتحكم في النسق النحوي للبنية اللغوية المنطوقة، خدمة للدلالة التي يفرضها السياق الوارد في النص القرآني، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ يونس، الآية 65، التي وجب الوقف فيها بعد قراءة الآية الكريمة: ﴿وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ﴾، لأن قوله تعالى ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ ليسوا هم قائلوها؛ فإذا «وصل القارئ الكلام لأوهم ذلك بأن قوله ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ من قول الذين أحرزوا الرسول فهم كفار لا يقولون بذلك»¹، أما من الجانب النحوي بغياب الوقف نجد أنها جملة مقول القول في محل نصب مفعول به؛ أما إذا تدخل الوقف تحولت إلى جملة استئنافية (إسنادية).

الأمر ذاته في قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ يوسف، الآية 66، بغياب الوقف نفهم من الآية الكريمة أن هذا قول الله سبحانه تعالى، أما بحضوره تُقرأ ﴿قَالَ﴾، ثم نستأنف قراءة باقي الآية الكريمة ﴿اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ لتظهر الدلالة الحقيقية مع الفاصل الزمني الذي أحدثه الوقف، المتمثلة في القول الصادر عن سيدنا يعقوب عليه السلام وليس الله عز وجل، حيث يقف القارئ على ﴿قَالَ﴾، «وقفة لطيفة، لئلا يتوهم كون الاسم الكريم فاعل ﴿قَالَ﴾، وإنما الفاعل يعقوب عليه السلام»².

ومن تجليات الوقف في استجلاء الأثر الدلالي المضمّر ضمن الآيات القرآنية، ما نستشفه من خلال قراءة قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ إبراهيم، الآية 38، حيث يقف القارئ بعد قراءة قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ﴾ ليتم بذلك الوقف التام ثم يبتدئ بقوله عز وجل: ﴿وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [نفس الآية]؛ ومن ثم يتحول الوقف التام من الجواز أصلا إلى الوجوب من أجل البيان، لأنه لو وصل بينهما لأوهم أن (ما) في قوله: ﴿وَمَا يَخْفَى﴾ معطوفة موصولة مثل (ما) في

¹ - محمد يوسف حبلى، أثر الوقف على الدلالة التركيبية، ص 46.

² - بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص 239.

قوله: ﴿مَا نُخْفِي﴾، غير أن (ما) مع وجوب الوقف هي (نافية) قبل الفعل (يُخْفِي)¹، لأن الله سبحانه وتعالى لا يخفي عليه شيء في الأرض ولا في السماء؛ فبغيا ب الوقف يتوهم القارئ أن الحق عز وجل يخفي عليه ما يفعله الناس سرّاً كان أو علانية.

تماشياً مع هذه المفارقة الدلالية للوقف، يقول الحق عز وجل: ﴿وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾؛ الممتحنة، الآية 1؛ فتقرأ الآية ﴿وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾، ثم يستأنف بقراءة ﴿أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾، لأنه لو وصل القارئ بينهما لأوهم السامع أن قوله تعالى: ﴿أَنْ تُؤْمِنُوا﴾ مفعول به على التحذير من "إياكم"، وهو لا يريد قول "إياكم أن تؤمنوا"، لأنه لا يعقل أن يحذرهم من الإيمان بالله، وإنما المعنى المقصود هو "يخرجون الرسول وإياكم"، لإيمانكم بالله، و"أن تؤمنوا" في موضع المفعول لأجله، ويمكن أن يكون المعنى "يخرجون الرسول وإياكم"، لئلا تؤمنوا بالله، بمعنى كراهة أن تؤمنوا بالله².

في الأخير ننتهي إلى القول: إن الدراسة الصوتية عرفت تحولاً منهجياً تبعاً للتحول المنهجي الذي شهدته الدراسة اللسانية، من خلال انتقالها من مستوى دراسة الجانب الذهني والافتراضي للغة، المتمثل في التركيز على اللسان ضمن البحث اللساني البنيوي، وعلى الكفاية اللغوية في التوليدية التحويلية، إلى مستوى دراسة الواقع الإنجازي للكلام مع انبثاق المنهج التداولي.

فبناءً على هذا التحول الذي عرفته اللسانيات في اختراق الفضاء الإنجازي للغة، ظهرت الفونولوجيا التطريزية التي أهملتها مدرسة براغ سابقاً حين اكتفت بدراسة الفونيم بوصفه وحدة صوتية ذهنية؛ لكن مع الالتفات إلى قيمة الكلام في السياق التداولي اكتسبت المكونات الصوتية التطريزية من نبر، وتنغيم، ووقف، دوراً جوهرياً ضمن الأداء الفردي للكلام الذي تتحدد وفقه القيم الخلافية للفونيم، حيث أحدثت هذه المكونات

¹ - ينظر: محمد يوسف حبلى، أثر الوقف على الدلالة التركيبية، ص 46.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 96.

مفارقات نغمية تم إثباتها ضمن آيات التنزيل وفق ما يقتضيه السياق القرآني؛ فمن خلال التأويل تتكشف لنا حقيقة الدلالة المضمرة للآيات القرآنية، كما أن الأداء الفعلي المنجز ضمن الواقع اللغوي، يحمل في ثناياه تمايزات دلالية على مستوى البنى اللغوية، التي تتأثر بفعل المكونات التطريزية؛ فالقيمة الخلفية يمكن تجليها وفق مفارقات نغمية تحدثها الفونيمات فوق المقطعية، ويفرضها السياق التداولي للأداء الفردي للغة.



نتائج البحث

نتائج البحث

إن البحث اللساني استقطب ثلاث مرتكزات أساسية وجوهرية مثلتها اللسانيات البنيوية النسقية، واللسانيات التوليدية التحويلية، واللسانيات التداولية، التي يقابلها في المبحث الصوتي الوظيفي صوارة النسق، والصوارة التوليدية، والصوارة التداولية.

وتبعاً لذلك؛ فإن الدراسة التي عمدنا إلى تخصيصها في هذا المنجز البحثي لموضوع القيمة الخلافية للفونيم، أدت إلى تتبع التغيرات الصوتية التي تطرأ على البنية اللغوية من خلال الوظائف التي يؤديها المنطوق ضمن الأنساق التي تتشكل وفق تراتبية خطية، تمخضت عن العلائق التفاعلية بين المستويات التي مثلت النسيج اللغوي؛ فالبحث اللساني ارتهن إليها، لأنها تعد العتبة التأسيسية التي أبانت لنا المعالم الأولى لوظيفة الصوت، ودوره الفاعل في بناء الخطاب اللساني.

فمن خلال تقصي البعد الوظيفي للصوت، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تعد من جملة الإشكالات التي حاولنا الإجابة عليها، للوصول إلى أهم العناصر المستقطبة ضمن هذا البحث، وقد تم إجمالها ضمن النقاط الآتية:

- إن الوظائف التعبيرية للمنطوق تشكلت وفق علامات دالة ضمن مختلف الأنساق اللغوية، التي حدّدت لنا بدورها القيمة اللسانية التي يكتسبها الصوت اللغوي.
- إن النظام التقابلي تشكلت وفقه ثنائيات ذات قيم تمييزية، نتجت عنها القيم الخلافية التي أدت إلى تمايزات دلالية للمفردة ضمن نسق معين.
- تتحدد الوظيفة التمييزية للفونيم تبعاً لما يعرف بالتعارض الوظيفي، القائم على أساس التقابلات الصوتية الكامنة في السمات التمايزية بين الفونيمات.
- إن القيم الخلافية تصنيفات فيزيولوجية وفيزيائية، يكتسبها المنطوق اللغوي وفق أداء لفظي دلالي، يفضي إلى تمايزات ذات تلوينات صوتية أدائية.

- إن صياغة الأطروحات التراثية وفق نظام ازدواجي، أدى إلى انبثاق مبدأ الضدية الذي يحكم الصوامت العربية التي شكلت تقابلات صوتية تجسدت من خلال الصفات الأساسية والثانوية والفارقة.
- مثلت نظرية الأصل والفرع أهم ثنائية في المبحث الصوتي، التي تم استجلاؤها من خلال الحروف العربية التي قسمها "سيبويه" إلى أصول وفروع؛ فأما الفرعية منها، تستحسن لقراءة القرآن الكريم والشعر، وأما المستهجنة فلا تصلح لقراءة القرآن والشعر، لأنها تؤدي إلى انتفاء ملامح الصوت الأصلي؛ ومن ثم لا يعتد بها في الأداء اللغوي الفصيح.
- تعد ثنائية " الصامت والصائت " الأصل الذي تفرعت عنه باقي الثنائيات المتقابلة المشكّلة للقيم الخلافية.
- إن من أهم الثنائيات التي وقعت ضمن تقابل صوتي مثلتها ثنائيات "الجهر والهمس"، و"الشدة والرخاوة"، و"الاستعلاء والاستفال"، و"الإطباق والانفتاح"، و"الخفة والنقل"، و"التفخيم والترقيق".
- إن إحلال فونيم محل فونيم آخر يؤدي إلى مغايرة دلالية بين الصيغ الإفرادية، كما أن إزالة صفة صوتية أساسية أو ثانوية أو فارقة عن أحد الأصوات تؤدي إلى تمايز دلالي، يفرز لنا بدوره قيمة خلافية تميزه عن غيره.
- حدّد "تروبتسكوي" مفهوما مغايرا للفونيم، حيث عدّه أصغر وحدة فونولوجية في اللسان المدروس، وأن فكرة التقابل بين وحدتين صوتيتين تتضح بواسطة مبدأ التعارض الفونتيقي الذي يفضي إلى القيم الخلافية التي تقتضي تحقق التضاد؛ بحيث لا تجتمع سمات توافقية بين فونيمين معاً، وإنما تستدعي وجود سمات متضادة.

- إن مبدأ التقابل عند "رومان جاكبسون" يكمن في السمات التمايزية بين الفونيمات أما يعرف بالملاحم المميزة، مع توظيفه لمصطلح "الوسم" للعلامة التمييزية، اعتمادا على الرموز الرياضية الموجبة والسالبة، للدلالة على الموسوم وغير الموسوم؛ كأن نسم "الميم" بالغنة على نحو (+غنة)، والباء بعدم الغنة على نحو (-غنة).
- إن نظرية التقطيع المزدوج "لأندره مارتيني" لا تكاد تتفك عن المقترح الصوتي الذي طرحته المدرسة الوظيفية، القائم على التقابلات الثنائية، لأن اللسان يخضع لازدواجية التقطيع من خلال تفكيك البنى اللغوية إلى وحدات دالة (المونيمات)، وأخرى صوتية (الفونيمات).
- اهتمام الأنموذج التوليدي المعيار بالتمثيل الفونولوجي المكون من فونيمات ذات سمات ثنائية وظيفية، تمكنه من صورنة التقابلات التي تنتجها البنية التحتية للغة، وقد عدّ هذه السمات كلية تتطبق على سائر اللغات، لأنها تحمل قيمتين متضادتين، مع إثبات فاعلية الصوت في بناء النحو الكلي؛ فالمكون الفونولوجي يمثل الأداء الفعلي المفترض إنجازَه على مستوى البنية السطحية، لأن النحو التوليدي الذي امتثل لنظام من القواعد المنتظمة ضمن تراتبية خطية يعد تمثيلا ذهنيا افتراضيا مجردا.
- إن البحث اللغوي لم يقف عند حدود ما تم طرحه ضمن الفونولوجيا النسقية التي امتثلت للواقع الذهني الافتراضي للغة، وإنما تجاوز ذلك مع انبثاق المكون التداولي الذي يعكس الأداء الفعلي للغة ضمن الواقع الإنجازي الموجود بالفعل، ليتم بذلك تخطي دراسة الفونيم ضمن اللسان، من خلال البحث في وظيفته التمييزية وفقا للاستعمالات اليومية في الواقع المنجز بالفعل، لتتبدى لنا القيمة الخلفية في سياقات تداولية متحققة من خلال الفعل الكلامي الذي يعكس مقصدية المتكلم.

- إن الفونيمات التطريزية من نبر، وتنغيم، ووقف، تظهر ملامحها التمييزية من خلال السياق التداولي الذي أكسبها دورا جوهريا ضمن الواقع الفعلي الإنجازي؛ فكل أداء فردي يعكس القيمة الخلافية لها.
- تتجلى القيمة الخلافية في المفارقات النغمية التي تحدثها الفونيمات التطريزية ضمن مختلف السياقات.
- يعد المقطع الصوتي الوحدة الصوتية القاعدية التي تتكون منها الفونيمات فوق التركيبية، لأنه لا يقتصر على فونيم واحد وإنما نتاج تتابع عدد من الفونيمات التي تتشكل منها البنية المقطعية، كما نلمح لهذا المقطع السمات التمييزية التي تظهر من خلال النطق به والوقوف على حركة قصيرة أو طويلة؛ فحين ننطق مقطعا صوتيا منتهيا بحركة؛ تتبدى لنا قيمته الخلافية في سمة الفتح التي نلمحها عند نهاية المقطع.
- تتحدد القيمة التمييزية لظاهرة لنبر وفق السمات الخلافية للمقاطع الصوتية المنبورة ضمن سياق معين؛ فسمّة النغم هي التي تميزه؛ باعتبارها سمة تطريزية تظهر على شكل بروز صوتي واضح لمقطع من المقاطع، بالإضافة إلى أن الأصوات المنبورة نسماها بـ: [+ / - منبور].
- إن للتنغيم مسار لحني يؤدي إلى مفارقات نغمية نتيئها وفق الدرجات المتفاوتة له؛ فقد تكون النغمة إما صاعدة أو هابطة أو مستوية، وذلك تبعاً للأداء الفعلي للكلام الذي يعكس قيمتها الخلافية، وهو متباين من شخص إلى آخر، لأن التأويل هو الفاصل بين النغمات؛ فإذا نطقت الجملة استفهامية تكون النغمة تصاعدية، أما إذا تراوحت بين الاستفهام والتقرير تظهر على شكل نغمات مستوية، بخلاف الهابطة التي تتحقق على مستوى الجمل التقريرية الإخبارية.

- تتشكل القيمة الخلافية للوقف عبر الفواصل الزمنية التي تتوسط السلسلة الكلامية؛ فتتغير الدلالة من المعنى السطحي إلى المعنى الخفي الذي يظهر من خلال السياق، وقد تم إثبات ذلك ضمن الآيات القرآنية التي أبرزت لنا المفارقات النغمية التي يفرضها سياق النص القرآني.
- إن اللغة العربية باعتبارها اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، تمتلك مشروعية التأويل الدلالي لمختلف السياقات التي تظهر في الواقع الفعلي الإنجازي؛ فهي لا تخلو من التمايزات الدلالية البارزة على مستوى تراكيبها اللغوية، التي تتأثر بعوامل النبر والتنغيم والوقف؛ فتضفي بذلك إيقاعات نغمية تؤثر على وقع السامع.

ملخص الأطروحة

ارتبطت اللغة بالوظيفة التي وجدت من أجلها لإنجاح آليتي الفهم والإفهام بين مرسل ومتلقي ضمن العملية التواصلية، لكونها المترجم الوحيد لانفعالات الناطق في السلسلة الكلامية؛ باعتبار أنها أداة إجرائية رافقت الفرد منذ أن وجد إلى وقتنا هذا، وهي ظاهرة من الظواهر الكونية الأخرى الخاضعة للتبدل لارتباطها الوثيق بالمراحل التطورية في حياة الإنسان؛ فقد تنشأ وتتطور وتموت وتندثر إن توقفت عن الاستعمال لكونها من أكثر الموجودات التي قد تتأثر بحركة التتابع؛ فإذا تم إهمالها اضمحلت وتلاشت ضمن المجتمع اللغوي؛ غير أن وظيفة التبليغ والتواصل التي ميزتها عن باقي الأنساق الأخرى منحتها قابلية الاستمرارية لتحقيق الغاية المرجوة الكامنة في الرسالة الصوتية التي تعتبر حلقة وصل بين المرسل والمرسل إليه على مستوى الأداء النطقي للكلام الذي يفرض التعامل معها بصورة مباشرة لبلوغ الأهداف والغايات المتمثلة في الوظيفة التبليغية لحاجات الفرد واهتماماته؛ فهي عبارة عن أصوات منطوقة موجهة إلى السامع مستقبل الرسالة؛ فقبل أن تتحقق بصريا كانت مجرد ذبذبات صوتية تصل إلى الأذن كمنبه لاستقبال الرسالة.

ومن منطلق وظيفتها التواصلية تناولها الدارسون بالبحث والتحليل في مجالات مختلفة تصبوا إلى دراسة الظواهر اللغوية المكونة لها للإلمام بأبعادها التحليلية اعتمادا على مستوياتها الأساسية؛ فاللغة بوصفها نظام من العلامات الدالة تشكلت من خلال مستويات أربع، تصدرها المستوى الصوتي المكون لباقي المستويات المتمثلة في الإفرادي، والتركيبية والأسلوبي، أما الدلالي فتتضمنه جميعها، لأنه الغاية التي يسعى إليها الباحث اللساني في دراسته للبنى اللغوية، حيث يتم استجلاؤه ضمن مختلف الأنساق.

غير أن الخصوصية التي ميزت اللسان العربي عن باقي اللغات انعكست على الأبحاث التحليلية التي حاولت الإلمام بكل الجوانب المحيطة باللغة، ومن ثم استمد الأنموذج اللساني سلطته المهيمنة على البحث اللغوي من إعجازية النص القرآني الذي

نزل بلغة العرب، لقوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾، الشعراء الآية 195، بهدف الإلمام بنسيج العلاقات القائمة بين التراكيب اللغوية التي تركز على سلمية بنائية مثلثها المستويات اللغوية لوضع ضوابط تحكم اللسان العربي مخافة الوقوع في اللحن؛ فكان هذا منطلقهم في الدراسة اللغوية بدءاً بالمنطوق لضبط القراءة السليمة للنص.

وبما أن اللغة تخضع لتشكيل صوتي يحكمه سلوك اجتماعي عرفي؛ فلا مجال للبحث خارج هذا الإطار الذي يحيلنا بدوره إلى حقول معرفية مثلها علم الأصوات العام، وعلم الأصوات الوظيفي، وعلم الأصوات الأكوستيكي، التي تمخضت عنها مجالات بحثية عززت فكرة الطرح الصوتي في الدرس اللغوي.

ومن ثم تفرع عن الدرس اللساني اتجاهات فونولوجية، احتوت المكون الصوتي بالبحث في فونيماته التركيبية التي يمثلها كل من الصامت والصائت، بشقيها الفيزيولوجي والفيزيائي، والفونيمات فوق التركيبية التي مثلتها البنى الترنيمية من نبر وتنغيم ووقف، بتلويناتها الأدائية في مختلف السياقات، لما لها من إحياءات مضمرة يتم استجلاؤها من خلال الفعل الكلامي المنجز ضمن الواقع اللغوي.

ولئن كان الدرس الصوتي التراثي منحصر في إطار تحليل الأطروحات الصوتية التي قدمها سيبويه وابن جني وغيرهما بحكم السليقة والحس الذوقي، والتسليم بما عرضه من توصيف فيزيولوجي للمنطوق اللغوي؛ فإن الدرس الصوتي الحديث تجاوز ذلك للبحث في البعد الوظيفي الذي يحققه الصوت ضمن مختلف الأنساق اللغوية؛ فالوقوف على خاصية الصوت باعتباره مدركاً سمعياً تتشكل منه الكلية اللغوية، يفضي بنا إلى استجلاء الوظيفة التمييزية التي يكتسبها ضمن تراتبية لغوية.

كما أن جوهر الدراسة الصوتية البحث في أصغر مكون للبنية اللغوية وهذا ما نلمحه في جل الأبحاث اللغوية سواء أكانت عربية أم غربية؛ فمنطلق الأبحاث التأسيسية تمحور حول المنطوق الذي تم تبنيه من خلال التحليل العلمي الدقيق على الصعيدين الفونيتيكي

والفونولوجي، لتقصي الحقائق الفيزيولوجية والفيزيائية للفونيم من ناحية والأبعاد الوظيفية التي يحققها ضمن خطية اللغة من ناحية أخرى.

فانطلاقاً من الحقل الفونيتيكي الذي مثّل المرحلة التوصيفية التي اعتمدت على الحس الذوقي في التحليل الفيزيائي للصوت، تشكلت الانبثاق الأولى لعلم الأصوات الوظيفي للكشف عن جوهر العلاقة بين ثنائية الصوت والدلالة؛ لأن الوقوف على خاصية الصوت الذي يعد مدركاً سمعياً تتكون منه البنى اللغوية يؤدي إلى تتبع الأثر الدلالي الحاصل في شتى التراكيب اللسانية، من خلال تسليط الضوء على الوظائف التي يفرزها الفونيم، وبالأخص الوظيفة التمييزية التي يكتسبها ضمن مختلف السياقات اللغوية للالتفات إلى مسألة التمايزات الصوتية المؤدية إلى ثنائيات ضدية أفرزنا لنا القيم الخلفية التي ميزت بين الفونيمات على مستوى الأداء الفعلي للغة.

تماشياً مع هذا السياق، تكشفنا طبيعة البحث الذي كان منطلقه القيمة الخلفية التي يفرزها الفونيم من خلال حضور سمة صوتية وغياب أخرى ضمن التراكيب اللغوية؛ فالازدواجية اللغوية التي شكلت قيماً خلفية في مجال الدراسة الصوتية، سواء أكانت عند العرب أم الغرب؛ أبانت لنا طبيعة هذا البحث، من خلال تتبع الظواهر الصوتية التي تتجلى ضمن الأبحاث اللغوية؛ ففي الدراسة العربية انبنى علم الأصوات على نظام الثنائيات المتقابلة وفق معايير محددة، حكمت الصوت اللغوي المنطوق لما له من تأثير دلالي على البنية اللغوية ككل.

ومن ثم، تشكلت الثنائيات على مستوى الصفات الأساسية والثانوية والتمييزية، التي يمكن اعتبارها تصنيفات فيزيولوجية وفيزيائية للصوت اللغوي العربي؛ بحيث لا يمكننا تمييز المجهور إلا بالمهموس، والشديد إلا بالرخو وغيرها من الصفات التي شكلت نظاماً ثنائياً ضدياً تجلت من خلاله القيم الخلفية محل هذه الدراسة التي نتوخى من خلالها تبيان المفارقات التي يحدثها الفونيم على مستوى الكلية اللغوية.

وقد تفرعت عن الدرس اللساني اتجاهات لغوية، احتوت المكون الصوتي بالبحث والتحليل في فونيماته المقطعية التي يمثلها كل من الصامت والصائت، بشقيها الفيزيولوجي والفيزيائي، والفونيمات فوق المقطعية التي شملت البنى التطريزية من نبر، وتنغيم ووقف، بتلويقاتها الأدائية في مختلف الأنساق والسياقات اللغوية، لما لها من إحياءات مضمرة يتم الكشف عنها من خلال الفعل الكلامي المنجز ضمن الواقع اللغوي، الذي أظهر لنا مفارقاتها النغمية.

ومن هنا، تم طرح مسألة الخاصية التي يكتسبها الصوت في ظل معطيات عربية، تبنت المبحث الصوتي ضمن تراثية الدرس اللغوي، وأخرى عربية تم تتبعها ضمن حلقة براغ الوظيفية، انطلاقاً مما أثاره رومان ياكبسون وتروبسكوي من قبله، اللذان التفتا إلى مسألة التباينات الصوتية المؤدية إلى تقابلات، وتمايزات أكوستيكية للمنطوق اللغوي لبناء التمايز الدلالي بين الصيغ الإفرادية، والبنى اللغوية بأبعادها التحليلية، بالإضافة إلى التوليدية التحويلية التي أثبتت فاعلية المجال الصوتي في بناء النحو كلي واعتبرته مكوناً من مكوناته الأساسية.

فالدراسة العربية أثبتت مسألة وظيفة الفونيم ضمن النسق اللغوي، وما ينتج عنها من تعارضات وتمايزات أكوستيكية أدت إلى إحداث القيمة الخلافية. فما أثارته من مسائل وظيفية للفونيم فتح المجال لميلاد علم جديد وسم بـ: "علم الأصوات الوظيفي" أو "الفونولوجيا".

وعليه؛ فإن النظرية الفونولوجية تأسست على مبدأ التقابل أو ما يعرف بالتوزيع الثنائي، القائم على هذه التمايزات الناتجة عن تحليل الوحدات الصوتية إلى ملامح مميزة وفق خصائص نطقية وسمعية.

ووفق هذا المعطى، حولنا إسقاط ما تم طرحه من نظام ثنائي تقابلي ضمن المبحث الفونولوجي على المنطوق العربي، لإثبات مدى فاعلية الدرس الصوتي العربي في تجلي

هذه الازدواجية الصوتية، وإرساء صرحها ضمن المدونة التراثية، قبل أن تعنى بها حلقة براغ الوظيفية والتوليدية التحويلية.

بالإضافة إلى أن هذا البحث لم يقف عند حدود ما قدمته الأبحاث اللسانية من تنظير للمنطوق اللغوي، وما ينتجه من تمايزات ضمن الواقع الافتراضي للغة الذي كان منطلقه اللسان، وإنما سار ضمن منحى تجاوري، أوغل ضمن الواقع الإنجازي للأداء الفردي، مع انبثاق المنهج التداولي الذي انفتح على السياق المغيب سابقا في الدراسات النسقية الوصفية التي تأسست على يد اللساني "فرديناند دي سوسير"، مع إعادة الاعتبار للكلام، بهدف إثبات مدى تأثير تداولية الخطاب في المعلم الجديد لفونولوجيا الصوت الذي أفرزه الاستعمال للأداء الكلامي، والذي تولد عنه ما يعرف بالفونولوجيا التطريزية ذات الملمح النغمي.

تماشيا مع تم طرحه، وقع الاختيار على موضوع موسوم بـ: " القيمة الخلافية للفونيم ودورها في تشكيل الكلية اللغوية "؛ فالعلاقة الازدواجية حددت لنا طبيعة هذا البحث الذي ارتكز على مسألة الضدية؛ المستوحاة من التلوينات الصوتية للمنطوق اللغوي، وفق ثنائية وصفية للسمات التمييزية التي اكتسبتها الوحدات اللسانية، التي من خلالها انبثقت جملة من المساءلات حول النظام الثنائي، وما مدى تعالقه مع الوظيفة المؤداة بحكم العلاقة القائمة بين الفونيتيك والفونولوجيا، للوصول إلى القيمة الخلافية التي يكتسبها الفونيم في الكلية اللغوية.

ووفق هذا التصور، تأسست منهجية البحث من خلال ازدواجية الوصف والتحليل، تنظيرا للنظام الازدواجي المبني على تقابلات وتعارضات أكوستيكية تم تبنيه في المدونة العربية التراثية والدراسة الغربية الحديثة، مع إثبات فاعليته في إحداث مفارقات دلالية، تتحقق على المستوى الإنجازي للفونيمات المقطعية وفوق المقطعية.

وبما أن البحث تحكمه القيمة الخلافية التي تتولد عن المنجز الصوتي على الصعيدين العربي والغربي؛ فقد جاء مقسما إلى مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

ففي الفصل الأول الموسوم بـ: " تجليات القيمة الخلافية للفونيم في المدونة العربية التراثية"، تم الاستشراق على العتبة الأولى للنظام الثنائي في الدرس العربي، مع الوقوف على أهم الثنائيات التأسيسية لصرح المبحث الصوتي الذي ارتهن إلى المدونات التراثية التي أثبتت فاعلية الازدواجية الصوتية في استجلاء القيم الخلافية للفونيم، بدءاً بأهم ثنائية في المدونة النحوية التي مثلتها نظرية " الأصل والفرع "، ولوجاً بعد ذلك إلى ثنائية " الصامت والصائت" التي تعد الأصل الذي تفرعت عنه باقي الثنائيات الضدية من " جهر وهمس "، و" شدة ورخاوة "، و" إطباق وانفتاح " و"استعلاء واستفال "، و" تفخيم وترقيق "، و" ذلاقة وإصمات "، و" استحسان واستهجان "، و" خفة وثقل "، مع التطرق لها من منظور علماء التجويد والقراءات القرآنية التي أولت اهتمامها بالصوت المنطوق، لضبط أحكام التجويد.

فالقيم الخلافية للفونيم تعد تصنيفات فيزيولوجية وفيزيائية اكتسبها المنطوق اللغوي العربي وفق أداء لفظي دلالي، انبثقت عنه ثنائيات ذات ملمح تمييزي مثلت هذه القيم؛ باعتبارها وحدات تقابلية شكلت بدورها ثنائية " الحضور والغياب " لفونيم عن آخر، من خلال الوقوف على السمات الفونولوجية التي تضبط الجانب الوظيفي للفونيم، وهي تصنيفات أوردها علماء العربية للصوت اللغوي، ضمن مدوناتهم التراثية التي امتثلت للحس الذوقي، وهو ما اصطلح عليه عند المحدثين بالتقسيم الثنائي للأصوات الذي يعد سمة بارزة في النظام الصوتي.

وقد تبدت المعالم الأولى للدرس الصوتي المؤسس وفق نظام ازدواجي مع ما قدمه إمام النحاة "سيبويه" في الكتاب، والذي تمت صياغته كمدخل للبحث في ظاهرة الإدغام وفق ملاحظات ارتهنت إلى الذوق الفطري؛ ففي نهاية المبحث الخاص بالصفات التي تقع في ازدواجية ضدية، أثبت أهميتها في باب الإدغام؛ حيث وصف حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما يتغير استقالاتاً كما تدغم، وما يتم إخفاؤه؛ فدراسته في هذا المؤلف لم تكن صوتية خالصة، وإنما تضمنتها مباحث نحوية وصرفية، بالإضافة إلى أن أية دراسة

لغوية بعيدة عن المبحث الصوتي تعد قصورا لغويا ولا يعتد بها لتداخل علوم العربية في المدونة التراثية آنذاك.

فالصوت اللغوي أصغر مكون تتشكل منه البنية اللغوية ككل، والأساس الذي انبنت عليه جل المباحث اللسانية، ومن ثم فإن أية محاولة للبحث في الدرس الصوتي العربي اعتمادا على العلم الواحد بعيدا عن العلوم الأخرى، يعتبر قصورا في المنهج للتعامل مع محتوى المصادر العلمية العربية، وضربا من ضروب العجز في تتبع المباحث اللغوية والقضايا العلمية التي تشاركت في الاهتمام بها مثل الاتجاهات الفكرية والمذهبية المتنوعة.

ومن هذا المنطلق، تعرضنا لأول ثنائية امتثلت للنظام التقابلي في اللغة، وهي ثنائية "الأصل والفرع" التي تأسست وفقها القاعدة النحوية عند علماء العربية؛ فقد ارتبط مصطلح "الأصل" بالنحو العربي وأصوله؛ حيث تمتد فكرة الأصل في أبواب النحو بجميع مستوياته، لأن لكل ظاهرة نحوية أصل يقاس عليه.

إضافة إلى ذلك أن، لغة العرب ترتين لمقاييس صحيحة وأصول تتفرع منها فروع وإليها ترجع المعاني، لأن اللغة عبارة عن تراتبية لفظية تتولد عنها المعاني، وهذا ما بيّنته نظرية الاشتقاق الأكبر والأصغر؛ فالأصول من حيث هي مبنى وأساس لفرعها سميت قواعد، ومن حيث هي أيضا مسالك واضحة سميت مناهج، ومن حيث إنها علامات لها سميت أعلاما؛ فالأصول لها قواعد انطلقت منها الفروع، ومناهج أوضحت لها المجال الذي تنتهجه، ومن ثم فالاشتقاق يعرف بأنه اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل، نحو مادة "كتب" التي تتفرع عنها كاتب، ومكتب، ومكتبة، ومكتوب وكتاب، وكلها فروع منبثقة عن المادة الأصل "كتب".

كما أثبتت المدونة النحوية التراثية أهمية الأصل والفرع في التقعيد النحوي، ونستشف ذلك من خلال الاسم والفعل والحرف؛ فالاسم أصل والفعل والحرف فرعان، لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلا، كما يوجد كلام مفيد لا يكون فيه الفعل ولا الحرف، وهذا يدل على أن أصالة الاسم على الاسم والحرف، ومعنى ذلك أن الاسم حامل للمعنى في ذاته، أما الفعل والحرف فلا يؤديان معنى معينا إلا إذا اقترنا بما يكملهما لأدائه، وقد

تجلت ثنائية الأصل والفرع في المبحث الصوتي، ضمن تقسيمات "سيبويه" للحروف العربية، حيث تم تفريعها إلى أصول وفروع، والفروع إلى مستحسنة ومستهجنة.

إن هذه الصفات التي مثلت قيما خلافية في المبحث الصوتي، هي تفرعات لأهم ثنائية تأسس وفقها المنطوق اللغوي تتمثل في "الصامت والصائت"، لأنهما الأصل الذي تفرعت عنه باقي الثنائيات؛ فأما الصامت أطلقه المحدثون على مفهوم الحرف عند القدامى، وهو وحدة ذهنية ثابتة، والأصوات التي يعترضها عائق في الفم سواء أكان انسدادا تاما أم تصنيفا لمجرى الهواء هي صوامت، لأن ما يميزها عن الصوائت هو العائق الذي يحدث في الفم سواء أكان انسدادا تاما أم تصنيفا لمجرى الهواء، وقد عرف الصامت في الدراسات العربية بمصطلح الحبيس الذي ينحبس الهواء لحظة النطق به في أي موضع من مواضع النطق، كما يتحقق وفق حركة فيزيولوجية تتمثل في الانسداد والانفتاح المصاحبان للعضو المسؤول عن النطق بالحرف، والصوامت بإجماع علماء العربية تسعة وعشرون صوتا، أما الصائت تمثله أصوات المد واللين، واصطلح عليه عند القدماء بالحركات، من فتحة، وضمة، وكسرة. وكذلك ما سمي بألف المد، وواو المد، وياء المد، وسميت بذلك لأنها بحاجة إلى مد الصوت ولينه، وقد عرفت بالأصوات المتحركة؛ فالمفهوم الدقيق لها نستشفه من خلال ما قاله ابن جني حين اعتبرها أبعاض حروف المد واللين، كما أن لها فروع تجسدت في الفتحة الطويلة والضمة الطويلة والكسرة الطويلة.

ومن الصفات الأساسية التي شكلت قيما خلافية، ثنائية "الجهر والهمس" التي تكسب الصوت قيمة جوهريّة؛ متمثلة في التمييز بين الفونيمات المتحدة المخارج؛ فإما أن يكون الصوت مجهورا أو مهموسا، ليحدث تمايزا دلاليا بين مفردتين بمجرد استبدال فونيم محل آخر، نحو: "سار" و "زار"؛ فالسين مهموسة والزاي مجهورة، وغياب سمة الجهر يستدعي حضور سمة الهمس، ليحدث قيمة خلافية ضمن هذا النسق اللغوي، وقد توصل علماء العربية لهذا التفصيل اعتمادا على ذوقهم الحسي، وتأملهم الفطري.

أما الشدة والرخاوة قسمها العلماء العرب إلى تقسيمات ثنائية، بحسب مرور الهواء إلى أصوات شديدة ورخوة؛ فالشديدة جمعت في عبارة "أجذك قطبت"، التي خصها سيبويه

بمنع الصوت أن يجري فيها، لأنها أصوات انفجارية، تحدث نتيجة خروج الصوت في هيئة انفجار للهواء بعد احتباسه لفترة عند المخرج، نحو نطق الباء، والتاء، والذال، أما الرخوة فيجري فيها الصوت، حيث لا ينحبس الهواء في مخرجها حبسا تاما، وقد عرفت بالاحتكاكية لدى المحدثين.

وفيما يخص ثنائية الإطباق والانفتاح تم توصيفها توصيفا فيزيولوجيا دقيقا في كتاب "سيبويه؛ فالمطبقة تحدث نتيجة العملية الفيزيولوجية لمؤخر اللسان، وتمثلها أربعة أصوات هي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وصفة الإطباق تمنح المنطوق قوة بعد الضعف؛ فالصاد مثلا صنف ضمن الأصوات المهموسة الرخوة؛ غير أن الصفات الفارقة من استعلاء وصغير وإطباق منحتها تلك القوة التي افتقرت إليها مع الصفات الأساسية والثانوية، وهذا ما أدى إلى تصنيفها مع الأصوات المطبقة، وما عدا الأصوات الأربعة فهي مفتحة، وهذا الانفتاح الحاصل بين اللسان والحنك الأعلى يسمح للهواء بالمرور دون عائق لحظة النطق بالصوت.

كما وجدت صفات أخرى وقعت ضمن نظام ثنائي مثلتها صفة الاستعلاء والاستفال؛ فالمستعلية سبعة جمعت في عبارة " خصّ ضغط قظ " وما عداها فهو مستقل؛ فإذا كان اللسان يرتفع إلى الحنك الأعلى مع الأصوات المستعلية؛ فإنه مع الاستفال ينخفض إلى الأسفل، وهذه الأصوات إثنان وعشرون صوتا.

أما أهم ثنائية تجسدت ضمن القراءات القرآنية، هي "التفخيم والترقيق" التي كان السبق في توصيفها لإمام النحاة "سيبويه"، حيث ألمح لظاهرة التفخيم دون التفصيل فيها ضمن حديثه عن الحروف المستحسنة في قراءة القرآن الكريم على غرار "ابن جني" الذي ميّز بين ألف الإمالة وألف التفخيم؛ فألف الإمالة هي التي تجدها بين الألف والياء، نحو قولك في عالم وخاتم: عالم وخاتم، أما ألف التفخيم فهي التي تجدها بين الألف وبين الواو، نحو قولهم: سلام عليك، وعلى هذا كتبت الألف واوا نحو: الصلوة والزكوة والحياة بالواو، لأن الألف مالت نحو الواو، كما أن علماء اللغة لم يتعرضوا لظاهرة التفخيم

بالتفصيل الدقيق لمفهومه؛ سوى ذكر العملية الفيزيولوجية المصاحبة لأصوات الاستعلاء وأصوات الإطباق المتفق في تفخيمها.

ما يقابلها الترقيق التي لم يستفيض علماء اللغة القدامى في التعريف به؛ إلا أنهم ذكروا الأصوات التي تمثله وهي الأصوات الغير مستعلية؛ لأن حروف الاستعلاء كلها مفخمة، وقد تحدث صفة الترقيق قيمة خلافية للمنطوق اللغوي في نفس المفردة، نحو: "الصراط" و"الصراط"؛ فالسين والصاد يتماثلان مخرجاً وصفة؛ غير أن الصفة الفارقة منحت "الصاد" قوة لاتسامه بالإطباق والاستعلاء، بينما منحت "السين" صفة الضعف باعتباره صوتاً منفتحاً مستقلاً؛ حيث نتج عن ذلك مشروعية النطق بالمفردة مفخمة، لأن الاستعلاء أقوى من الاستفال.

أما الذلاقة والإصمات تطرق لها "الخليل بن أحمد الفراهيدي" في معجمه "العين"، بقوله الحروف المذلفة ست وهي: ر ل ن، ف، ب، م، وإنما سميت هذه الحروف بذلك لأنها تحدث على مستوى طرف أسلة اللسان والشفيتين وهما مدرجتا هذه الحروف الستة، أما المصمتة تمثلها بقية الحروف الهجائية، وقد وسمت بالمصمتة لثقلها مقارنة بخفة حروف الذلاقة، وقد تم توظيف بعض أصوات الذلاقة في المفردات الرباعية والخماسية ليسهل على اللسان النطق بها.

بالإضافة إلى ثنائية "الاستحسان والاستهجان"؛ فقد مثلت بدورها قيماً خلافية لأهميتها في المبحث الصوتي؛ ذكرها إمام النحاة "سيبويه" في "الكتاب"؛ فأما المستحسنة كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم، والاستحسان يقابله الاستهجان؛ بحيث لا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء، ولا يعتد بها في لغة من ترتضى عربيته، لأن الصوت الأصلي سينتفي على مستوى الأداء في اللغة الفصيحة.

أما ثنائية "الخفة والثقل" مثلت الصائت، لما لها من دور فاعل في الفعل الأدائي للصوت؛ فهي المرتكز الأساسي للجانب الفيزيائي الذي يميز بين درجات التفاوت في النطق بالحركات القصيرة والطويلة؛ فهذه الازدواجية الضدية تمثل الكميات الصوتية، وهذا ما أشار إليه علماء اللغة ضمن حديثهم عن فونيم الهمزة، لأنها أثقل الحركات نطقاً، كما أن ثنائية "الخفة والثقل" تتحقق أيضاً على المستوى الإفرادي للجمل والتراكيب.

بالإضافة إلى علماء التجويد والقراءات قد أفاضوا في هذا الثنائيات المتقابلة؛ فالجهود التي قدّمها علماء التجويد والقراءات القرآنية لم تتفصل عما قدّمه علماء العربية من تصنيفات فيزيائية، أفضت إلى نظام تقابلي يحكم النسق الصوتي وفق ما عرف بالقيم الخلافية التي تتحدّد من خلال تمايزات دلالية انعكست على المفردة ضمن سياقها القرآني، والغاية من وراء ذلك احتواء النص القرآني قصد حمايته من اللحن؛ فجهودهم الصوتية جاءت نتيجة إدراكهم لأهمية المنطوق اللغوي في إنتاج الدلالة القرآنية وفق ما يتطلبه سياق النص.

أما فيما يتعلق بالفصل الثاني المعنون بـ: " المنظور اللساني للكفاية اللغوية وآليات التمثيل الذهني للفونيم "؛ فقد جسد مقولة النسق اللساني في ظل التصور الوصفي مع ما تم طرحه لدى مؤسسي حلقة براغ الوظيفية، وأهم ما توصلوا إليه من نظريات انصوت تحت مصطلح الوظيفة، مع ذكر المبادئ والأسس التي انبنت عليها هذه الحلقة مع تخصيص جزء من هذا الفصل للسمات التمايزية التي توصل إليها **تروبتسكوي** و**رومان ياكبسون**، من خلال نظرية "التقابل الصوتي" وما تؤديه من تمايزات تفضي إلى قيم خلافية محل الدراسة في هذا البحث، دون التغاضي عن جهود الفرنسي "أندري مارتينييه" في ضبط الوظائف الثلاث للفونيم (التعبيرية، والتحديدية، والتمييزية)، ضمن نظرية التقطيع المزدوج، مع عدم إغفال المنطلق اللساني الذي تأسس على يد اللساني **فرديناند دي سوسير** الذي تصدر هذا الفصل.

فالسانيات بوصفها علم موضوعه اللغة تمتلك مشروعية البحث في أصل النشأة ومسارات التحول، مما أدّى إلى انبثاق مرجعية فكرية ومنهجية ترتقي لمستوى هذا العلم

الذي اتسم بالموضوعية في دراسة الظاهرة اللغوية؛ فبعد أن كان البحث اللغوي خاضعا لحقول معرفية متداخلة، امتثل لمشروع ألسني تميّز بالخصوصية المعرفية في تتبع الظواهر اللغوية، مثّلته اتجاهات متباينة ذات ملمح وصفي نسقي بحثت في مستويات اللغة.

وقد كان منطلقها اللساني مع ما قدمه "دي سوسير" من جهود علمية تمحورت حول موضوع الدراسات المقارنة، الذي تمكن من خلاله طرح أفكاره حول علم اللغة العام، الذي بدأ من منطلق اللسانيات تاريخيا ليهتدي من خلاله إلى المنهج الوصفي؛ حيث أضاف على علم اللغة صفة الموضوعية ضمن أبحاثه اللغوية؛ غير أن البحث اللساني لم يقف عند ما قدمه "دي سوسير" بل تجاوز ذلك إلى البحث مع رواد المدرسة الوظيفية الذين أثاروا مسألة الوظيفة للبحث ضمن النسق في مسألة التمايزات التي يحدثها الفونيم فكانت دراستهم وصفية نسقية لا تخرج الإطار الذي رسمه "دي سوسير"، حيث يندرج المشروع الفونولوجي الذي قدّمته مدرسة براغ، ضمن مشروع لساني وظيفي أوسع، تمثل في الانغلاق على النسق، باعتبار أن اللغة نظام من العلامات التي يجب البحث في بنيته، انطلاقا من فكرة "دي سوسير" القائمة على أساس التفريق بين اللغة والكلام، وكان هذا المشروع بمثابة نقطة انعطاف جوهرية ضمن المسار التحولي للدرس اللساني، من خلال تبني المنهج الوصفي التزامني؛ فالفكرة القائلة بأن اللغة نظام من العلامات الدالة تدرس ضمن إطار سنكروني موحّد، فتحت المجال أمام رواد حلقة براغ للبحث في علاقة البنيوية بوظيفة اللغة؛ فنجد في أعمالهم تحليلات للبنية، التي تقتضي مفهوم **ف. دي سوسير** للنطاق الداخلي للغة، غير أنها اختلفت معه في مفهوم الفونولوجيا التي عدّها فيزيولوجية أكوستيكية، وهو ما تجسد من خلال الدراسات الصوتية التي طرحت من خلالها جملة من المفاهيم التي شكّلت ميلاد علم جديد في الدراسات اللسانية وهو "الصوتانية phonologie".

ومن روادها البارزين في الدراسة الصوتية "تروبتسكوي" (1890-1938)، و"ياكوبسون" (1887-1982)، اللذان ساهما بشكل بارز في التأسيس للنظرية

الفونولوجية، وذلك من خلال تبني المفاهيم الجوهرية التي جاء بها اللساني "فرديناند دي سوسير"، المتمثلة في التمييز بين لسان/كلام، ومفهوم البنية، والتقابل، والربط بين العلاقات التزامنية والتعاقبية، هذه المفاهيم هي بمثابة حلقة وصل بين البنية والوظيفة عند المدرسة الوظيفية.

زيادة على ذلك، أثار رواد حلقة براغ مسألة وظيفة الصوت داخل البنية اللغوية؛ فالسمة الأساسية تتمثل في المزوجة بين البنيوية والوظيفية؛ فبنية اللغات تتحدد بوظائفها المميزة لها، وقد أضاف تروبتسكوي إلى مبدأ الوظيفة والسمات التمايزية مبدأ آخر يكمن في مبدأ التقابل opposition الذي يترتب عن الأول، والذي يقوم على جملة من القيم الخلافية التي تميز وحداته اللغوية وفق سمات متباينة يحكمها النظام الثنائي الضدي، ويتحقق هذا الاختلاف بواسطة تقابل وحدتين متباينتين ضمن لسان معين، وكل تقابل حاصل بينهما ينتج عنه التباين في المعنى بين مفردتين داخل سياق لغوي معين؛ فأصل فكرة التقابل لديه متضمن في مفهوم النسق عند "دي سوسير"، وبما أن الوحدة الصوتية هي أيضا وحدة داخل نسق من نوع ما؛ فينبغي أن تحدّد بواسطة علاقات التقابل مع باقي الوحدات؛ فالتقابل بصفة عامّة يعني الفرق بين وحدتين صوتيتين، كأن يكون أحدهما مجهورا والآخر مهموسا نحو: صوت "الـدال" و"الـتاء" أو بين "الـدال" و"الـزاي"، وكلاهما مجهوران لكنهما يتقابلان في كون الأول شديدا والثاني رخوا؛ فالفونيم لديه أصغر وحدة فونولوجية في اللسان المدروس، والوحدات تعمل على إحداث تغيرات تمييزية دلالية في التراكيب اللغوية، لا تحتاج إلى تجزئتها؛ فهي علامات مميزة تسعى إلى إشباع المفردات؛ فعند توظيف فونيم من هذه الفونيمات في مفردة أخرى حينئذ يصبح عبارة عن علامة مميزة لهذه المفردة؛ فالأساس الذي بنى عليه "تروبتسكوي" مفهومه للفونيم هو الوظيفة المتمثلة في تمييز مفردة عن أخرى وفق التعارض الفونيتيقي الذي بني لديه وفق قواعد وضوابط تحدد هذا المفهوم؛ فهذه التعارضات ناتجة عن استقرائه للسان الروسي، الذي توخى من خلاله الوصول إلى قواعد عامة تحكم كل اللغات، باستثناء اللغة العربية التي

يختلف نظامها الصوتي عن باقي اللغات ، وقد أكد على أن الوحدة الصوتية نفسها لا تؤدي الوظيفة نفسها.

ووفق ما سبق ذكره، تتحدّد القيمة الخلفية للفونيم من خلال التقابل الذي يقتضي تحقق التضاد، إذ لا تجتمع سمات توافقية بين فونيمين معاً، وإنما يتطلب الأمر وجود سمات متضادة؛ بحيث ينبغي أن توجد سمات الواحدة سلبية في حالة إيجاب سمات أخرى والعكس.

إضافة إلى ذلك، أسّس "ياكوبسون" نظريته الفونولوجية القائمة على مبدأ التقابل أو ما يعرف بالتوزيع الثنائي القائم على أساس السمات التمايزية الناتجة عن تحليل الوحدات الصوتية إلى ملامح مميزة تميز فونيماً عن آخر؛ فكل العلاقات بين الوحدات الصوتية التمايزية في اللغات المختلفة تخضع لنظام ثنائي، وقد أوجد ضمن هذه النظرية مفهوماً مغايراً للفونيم، باعتباره مجموعة من الملامح المميزة التي تتبع من الخصائص النطقية والسمعية وتحدد كل صوت من أصوات اللغة، مثل موضع النطق وصفته، وهذا المفهوم الذي قدمه استخلصه من دراسته للخصائص المشتركة بين الأنظمة اللسانية في المجال الفونولوجي وملاحظته للاختلافات وحصرها في تضاد قائم على المستويين السمعي والنطقي؛ فتقسيم الصوائت والصوامت لم يعد قائماً على أساس فيزيولوجي من حيث اندفاع الهواء دون اعتراض في الصوائت، واعتراض موضع معين في جهاز النطق بالنسبة للصوامت؛ وإنما يبنّي على اعتبارات سمعية أيضاً؛ فهذا الاختلاف يكمن في السمات التمايزية من حيث وضوح السمع، وطول الصوت ونغميته.

وعليه؛ فإن دراسته الصوتية اتكأت على العتبة النطقية والوصف السمعي القائم على الموجات الصوتية، وقد أعانه التحليل المخبري الدقيق للذبذبات الصوتية على رصد الخصائص التمييزية، والوصول إلى نظام صوتي تقابلي يحكم كل اللغات على اختلافها. إن ما قدمه "ياكوبسون" جاء ضمن نظريته التواصلية، وبالأخص عندما تحدّث عن أهمية الجهاز السمعي في التعارضات الحاصلة بين الفونيمات؛ فحين ينطق شخص ما صوتاً معيناً تتلقّى أذن السامع الصوت عبر إرسالية محددة تتجسد وفقها العناصر الثلاثة

للدارة التواصلية المتمثلة في المرسل، الرسالة، المرسل إليه، هذه العناصر تتفرع عنها عناصر أخرى مكّلة لها وهي السياق، والشفرة، والاتصال، ولكل منها وظيفة مؤداة أثناء العملية التواصلية، مع التركيز على الوظيفة الشعرية المهيمنة على باقي الوظائف، لأنها ذات حمولة تأثيرية في الطاقة التعبيرية أثناء انتقاء الألفاظ ذات البعد الإيحائي؛ فبالرغم من هيمنتها إلا أنها تتداخل مع الوظائف الأخرى المشكّلة للخطاب.

من جانب آخر، قدم أندريه مارتيني ثلاثة مفاهيم أساسية في الدراسة الصوتية تتمثل في البنية، والوظيفة، والاقتصاد اللغوي، مع التأكيد على ضرورة أخذ اللسانيات الوظيفية مكانها ضمن خطية الصّوّة لدى الوظيفيين؛ فمن خلالها صنّف الوظائف الأساسية للفونيم وفق تحليل فونولوجي إلى ثلاث وظائف هي الوظيفة التمييزية (distinctive) التي تسهم في تحديد السمة التمايزية في السلسلة الكلامية المنطوقة، لتمكّن السّامع من تمييز مفردة عن أخرى، والوظيفة التحديدية (démarrative) أو الفاصلة التي تعمل على تبسيط آلية تحليل القول لدى المتلقي إلى وحدات متتالية، أمّا الوظيفة التعبيرية (expressive) تُعلم السّامع عن الحالة الذهنية للمتحدّث، واعتبر الفونولوجيا نوعاً من الفونتيك الوظيفية، فقد ركز على وظيفة اللغة أثناء عملية التبليغ والتواصل؛ لأن تحليله الفونولوجي يكمن في الوظيفة التواصلية التي عدها وظيفة أساسية في المجتمع اللغوي، رغم التباين الحاصل بين اللغات. وهذا التمييز بين الوظائف توصل إليه وفق ما يعرف بـ: "التقطيع المزدوج la double articulation"، لأنّ اللسان البشري يختلف عن بقية الوسائل التبليغية؛ فهو خاضع لازدواجية التقطيع، باللجوء إلى تفكيك هذه البنى اللغوية إلى سلسلة من الوحدات الدّالة (مونيّمات) ووحدات صوتية (فونيّمات)، فانطلاقاً من هذا التقطيع المزدوج حصر العلاقة بين الوحدات اللسانية في الوظيفة المؤداة؛ فوظيفة المونيم تتم داخل الجملة وفق تراتبية معينة، كما أعانه ذلك على التأسيس لما يعرف بالاقتصاد اللغوي في اللسانيات، الذي يعدّ أهم ما جاءت به وظيفة "مارتيني" في الدراسة الصوتية، وما يتولد عنه من تراكيب لغوية لتأدية غرض معين؛ فهو يعين على استخدام عدد قليل من الأصوات اللغوية للتعبير عن

أفكار لا حصر لها: فمثلا صوتي: "الياء" و"الدال" يقتصدان العديد من المفردات كقول: يد الإنسان، يد الحيوان، يد العون، واستبدالها داخل نسق ما يحدث تغييرا في الدلالة. وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى ما قدمته النظرية التوليدية التحويلية مع "نوام تشومسكي" في المنحى الفونولوجي، حيث أثار مسألة التمثل الذهني للفونيم من المنظور التوليدي، الذي نظر فيه الباحث اللساني "نوام تشومسكي" إلى الفونيمات التمايزية وفق ما يفترض إنجازها مع اعتبار المكون الفونولوجي من مكونات النحو الكلي الأساسية، لأنه يمثل الأداء الفعلي للبنية السطحية.

وقد طرح نظريته التوليدية الصوتية التي تضمنت آلية تشكّل الفونيمات في نسق تركيبى منظمّ تحكمه قواعد محدّدة، ضمن مؤلفه "The sound pattern of English" (النسق/ النمط الصوتي للغة الإنجليزية) مع موريس هالي Mories halle، اللذان تتبعا من خلاله التمثيل الصوتي للتركيب الإنجليزية، وقد عرفت الفونولوجيا المقدّمة في هذا المؤلف بـ: "الفونولوجيا التوليدية المعيار"، التي تعنى بالتمثيل الفونولوجي المكوّن من فونيمات ذات سمات وظيفية قائمة على معايير نطقية، وقد أثار "تشومسكي" مسألة السمات التمايزية للفونيم، لأنها المرتكز الأساسي في النظام الصوتي التوليدي؛ فالغاية المتوخاة من البحث في البعد الوظيفي للفونيم من المنظور التوليدي هو ضبط السمات التمايزية للتمكن من صورة التقابلات الناتجة عن البنية التحتية للغة، بالإضافة إلى أن المعجم الصوتي، عبارة عن لائحة من المورفيمات النحوية التي تتركب من فونيمات مقطعية، أعانت "تشومسكي" على تتبع السمات الفونولوجية للفونيم، التي تعد سمات كَلِيّة تنطبق على جميع اللغات، تحمل كل سمة من هذه السمات قيمتين متضادتين يرمز لها بـ: [+] للقيمة الموجبة، و[-] للقيمة السالبة، ونستشف ذلك فيما طرحه "ياكوبسون" ضمن السمات التمييزية.

في حين تفرّد الفصل الثالث الموسوم بـ: " المفهوم الخلفي للفونيم ومستويات الإنجاز للكفاية اللغوية " بالمسار التحولي الذي مسّ الدرس اللغوي انتقالا من اللسان إلى الكلام، مع انبثاق المنهج التداولي الذي كان له وقع على المنحى الفونولوجي، لينشأ على

إثره مبحث جديد عرف بالفونولوجيا التطريزية التي مثلتها الفونيمات فوق التركيبية، المؤدية إلى مفارقات نغمية، ضمن السياق التداولي الذي يعكس لنا مقصدية المتكلم في الاستعمالات اليومية للملفوظ، كما نلمح هذه المفارقات ضمن النص القرآني من خلال حضور الفونيمات التطريزية وغيابها في الآيات القرآنية، للتمكن من استجلاء الدلالة المضمرة لسياق النص.

فالدراسة الصوتية لم تقف عند حدود ما قدمته حلقة براغ الوظيفية، التي اكتفت بدراسة الفونيم بوصفه أصغر وحدة صوتية ذهنية؛ إنما شهدت تحولا معرفيا يتماشى مع المنعرج اللساني الذي انتقل من البحث في الواقع الذهني الافتراضي للغة الذي كان منطلقه الأساس "اللسان" مع اللسانيات البنيوية النسقية، إلى دراسة الواقع الإنجازي من خلال التركيز على الأداء الفردي ضمن سياقات متعددة مع ظهور المنهج التداولي الذي دحض فكرة الانغلاق على النسق، وانفتح على السياق الذي تم تغييبه سابقا.

وعليه؛ فإن الفونولوجيا باعتبارها مبحثا ألسنيا تأثرت بهذا التحول الذي طرأ على اللسانيات، من خلال الانتقال من دراسة "اللسان" إلى "الكلام"، حيث انبثق عن هذا التحول ما يعرف بالمكونات الصوتية التطريزية التي تولدت عن الاستعمالات اليومية للكلام وفق أداء فردي منجز ضمن الواقع اللغوي؛ باعتبار أنها مكونات صوتية تتحدد قيمتها الخلفية وفق سياق تداولي، لأن الفونيمات فوق المقطعية (phonemes) suprasegmentaux ذات الملمح التطريزي من نبر وتنغيم ووقف، تتدرج ضمن البناء الصوتي؛ باعتبارها مظاهر نغمية تتحقق على مستوى الذهن، وتضفي على المنطوق اللغوي صورة موسيقية متميزة، لما تحمله من زخرفة تلون هذا الصوت، وفق تلوينات أدائية تعكس البعد الدلالي، الذي يتبدى أثناء الأداء الاستعمالي للسلسلة الكلامية؛ فالوظيفة الصوتية المسندة للفونيمات التطريزية لا تكاد تنفصل عن الملمح الإنجازي الذي تتسم به؛ فهي ظواهر صوتية تعمل على إبلاغ الرسالة الصوتية للمتلقي؛ بهدف إنجاح العملية التواصلية التي تستدعي توافر العناصر الثلاثة: مرسل، ومرسل إليه، ورسالة، مع الالتفات إلى البعد الإيقاعي الذي تسعى الفونيمات التطريزية إلى بنائه، بالإضافة إلى أنها

تظهر على شكل سلسلة متعاقبة، يفضي كل منها إلى الآخر، بدءاً بالمقطع الصوتي الذي يعد العتبة الأولى التي يتأسس عليها المكوّن النبري فالتنغمي وصولاً إلى الوقف الذي تمثّله فواصل زمنية مفرغة من الكلام، لأن بنية المنطوق اللغوي تخضع لعامل الزمن الذي نلمحه في شكل أحياز مملوءة وأحياز فارغة يعكسها البعد الإيقاعي للفونيمات فوق التركيبية، التي تعكس بدورها قوة الأداء اللفظي للمفارقة التي تحدثها ضمن سياقات مختلفة، وبالأخص ضمن الخطاب القرآني الذي أبان هذه المفارقات النغمية.

وفي الختام، اهتدى هذا البحث إلى مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال التنظير والتطبيق اللذان أعاننا على تحليل الظواهر الصوتية، والتي نحسب أنها قد لامست كل الجوانب المتعلقة بالموضوع المطروح، وهي كالآتي:

❖ إن الوظائف التعبيرية للمنطوق تشكلت وفق علامات دالة ضمن مختلف الأنساق التي حدّدت لنا القيمة اللسانية التي يكتسبها الصوت اللغوي.

❖ إن النظام التقابلي تشكلت وفقه ثنائيات ذات قيمة تمييزية نتجت عنها قيمًا خلافية أدت بدورها إلى تمايزات دلالية للمفردة ضمن سياق معين.

❖ إن إحلال فونيم محل فونيم آخر يؤدي إلى مغايرة دلالية بين الصيغ الإفرادية، كما أن إزالة صفة صوتية أساسية أو ثانوية عن أحد الأصوات تؤدي تمايزًا دلاليًا، يفرز لنا قيمة خلافية تميزه عن غيره.

❖ إن مبدأ التقابل عند "رومان ياكبسون" يكمن في السمات التمايزية بين الفونيمات أو ما يعرف بالملامح المميزة.

❖ اهتمام الأنموذج التوليدي المعياري بالتمثيل الفونولوجي المكون من فونيمات ذات سمات ثنائية وظيفية تمكنه من صورة التقابلات التي تنتجها البنية التحتية للغة؛ فالمكون الفونولوجي من مكونات النحو الكلي.

❖ الفونيمات التطريزية يمثلها النبر، والتنغم، والوقف، التي تتبدى ملامحها

التمييزية تبعاً للسياق التداولي؛ فكل أداء فردي يعكس القيمة الخلافية لها.



مكتبة البحث

مكتبة البحث:

- القرآن الكريم

المصادر والمراجع العربية:

- 1- إبراهيم الخطيب، نظرية المنهج الشكلي، نصوص الشكلايين الروس، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، 1982م.
- 2- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو مصريّة، القاهرة، مصر، د ط، 2013م.
- 3- أبو الأصبغ السماتي (ابن الطحان ت561)، الإنباء في أصول الأداء، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، الإمارات، ط1، د ت.
- 4- أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، تح: عبد الفتاح سليم، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، د ط، 2008م.
- 5- أبو الحسن الرماني، رسالة الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، د ط، د ت.
- 6- أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري(ت833)، النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: علي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت.
- 7- أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مط: دار التحرير، القاهرة، د ط، 1415هـ-1994م.
- 8- أبو الفتح عثمان ابن جني:
- الخصائص، تح: محمد علي النجار، مطبعة دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1952م.

- سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداي، دار القلم دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ-1993م.
- 9- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط2، 1402هـ-1982م.
- 10- أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، الإتيان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأمانة العامة، الشؤون العلمية، د ط، د ت.
- 11- أبو سعيد السيرافي (ت368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ-2008م.
- 12- أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، علل الوقوف، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط2، 1427هـ-2006م.
- 13- أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، المحكم في نقط المصاحف، تحقيق: عزّة حسن، دمشق، د ط، 1379هـ-1960م.
- 14- أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (المتوفي سنة 437هـ)، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، الأردن، ط3، 1417هـ-1996م.
- 15- أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي (ت339هـ)، الموسيقى الكبير، تحقيق: غطاس عبد الملك خشبه، مراجعة: محمود أحمد الحفنى، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د ط، د ت.

- 16- ابن علي بن يعيش موفق الدين، (ت 643هـ)، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د ط، د ت.
- 17- أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصوتة الإيقاعية، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، 2012م.
- 18- أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، محمد محمود الحلبي وشركاه- خلفاء، ط2، 1393هـ-1973م.
- 19- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، ط2، 2013م.
- 20- أحمد زرقعة، أصول اللغة العربية، أسرار الحروف، دار الحصاد للنشر والتوزيع، ط1، 1993م.
- 21- أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د ط، 1996م.
- 22- أحمد عبد الكريم الخولي، اكتساب اللغة، نظريات وتطبيقات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، د ت.
- 23- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط. منقحة، 2008م.
- 24- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 1418هـ-1997م.
- 25- أحمد مومن، اللسانيات-النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 2005م.

- 26- التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008م.
- 27- الحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ): - الأشباه والنظائر في النحو، راجعه وقدم له فايز ترجيني، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1984م،
- الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأمانة العامة، الشؤون العلمية، د ط، د ت.
- 28- السعيد شنوكة، مدخل إلى المدارس اللسانية، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 2008م.
- 29- الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تحقيق: صالح القرمادي، ط3، 1992م.
- 30- الفيروز أبادي الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف، التبصرة، شرح وتحقيق: محمد حسن هيتو، مط: دار الفكر، دمشق، ط1، 1980م.
- 31- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (745-794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، د ط، 1427هـ-2006م.
- 32- بسام بركة، علم الأصوات العربية، أصوات اللغة العربية، مركز الانتهااء القومي، د.ط، د.ت.
- 33- تمام حسان: - الأصول-دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو- فقه اللغة - البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 1420هـ-2000م.
- اللغة العربية، معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م.
- مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1955م.

- 34- جار الله الزمخشري، القسطاس المستقيم في علم العروض، تح : بهيجة الحسنى، تقديم: كمال ابراهيم وصفاء خاوصي، الناشر: مكتبة الأندلس، شارع المتنبي، بغداد، د ط، 1969م.
- 35- حازم علي كمال الدين، دراسة في علم الأصوات، مكتبة الآداب للنشر - القاهرة، ط1/1420هـ - 1999م.
- 36- حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009م.
- 37- حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، الناشر: مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2005م.
- 38- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001م.
- 39- حميد بوكري، تجليات التوازي في بنية اللغة الشعرية عند أبي الطيب المتنبي، مفهوم التوازي (التأطير النظري والفكري)، مطبعة الأمنية، الرباط، الكتاب الأول، 2013م.
- 40- رابح بومعزة، تيسير تعليمية النحو، رؤية في أساليب تطوير العملية التعليمية من منظور النظرية اللغوية، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009م.
- 41- رضي الدين محمد بن الحسن الاستربابادي النحوي 686هـ، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، 1402هـ - 1982م.
- 42- رمضان عبد التواب:

- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والوزيع، ط3: 1417هـ / 1997م.
- فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1999م.
- 43-** سامي عوض، وصالح الدين سعيد حسين، التشكيل المقطعي (مفهومه وعلاقته بالنبر اللغوي)، ت. إ. 3/4 / 2009، قبل النشر في 14 / 5 / 2009م.
- 44-** سعاد بسناسي، ومكي درار، المقررات الصوتية في البرامج الوزارية للجامعة الجزائرية، دراسة تحليلية تطبيقية، دار أم الكتاب للنشر والوزيع، بوقيراط، مستغانم، ط3، 2013م.
- 45-** سلمان حسن العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، فونولوجيا العربية، النادي الأدبي الثقافي، جدّة، السّعودية، ط 1، 1983م.
- 46-** سمير شريف استيتية، اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث للنشر والوزيع، إريد، الأردن، ط2، 2008م.
- 47-** شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والوزيع، بيروت، ط1، 2004م.
- 48-** شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري (ت833هـ):
-التمهيد في علم التجويد، تح: غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والوزيع، ط1، 1421هـ - 2001م.
- النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: علي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت.
- 49-** صابر عبد الدايم، موسيقى الشعر العربي بين الثبات والتطور، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1993م.

- 50- صالح سليم عبد القادر الفاخري، الدلالة الصوتية في اللغة العربية، الناشر: المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، د ط، د ت.
- 51- صبحي الصالح، دراسة في فقه اللغة، مط: دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ط4، د ت.
- 52- صلاح حسنين، المدخل إلى علم الأصوات المقارن، منتدى سور الأزيكية، توزيع مكتبة الآداب، د ط، 2005-2006م.
- 53- طه عبد الرحمن، أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2000م.
- 54- عباس بيومي عجلان، الأداء الفني للنص، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 1994م.
- 55- عباس حسن، خصائص الحروف العربية ومعانيها، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، د ط، 1998م.
- 56- عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، المشاكلة-التنظيم-رؤى تحليلية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1425هـ-2004م.
- 57- عبد الرحمن بن إبراهيم الفوزان، دروس في النظام الصوتي للغة العربية، ط1، 1428هـ.
- 58- عبد الرحمن تبرماسين، العروض وإيقاع الشعر العربي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1: 2003م.
- 59- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، د ط، 2007م.
- 60- عبد الصبور شاهين:

- في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط6، 1413هـ - 1993م.

- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د ط، 1400هـ، 1980م.

61- عبد العزيز حليبي، اللسانيات العامة واللسانيات العربية، منشورات دراسات "سال"، الدار البيضاء، ط1، 1991م.

62- عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، د ط، 1998م.

63- عبد الغفار حامد هلال، اللسانيات وعلم اللغة الحديث، تطبيق على تجويد القرآن الكريم، دار الكتاب الحديث، القاهرة، د ط، 2018م.

64- عبد الفتاح بنقدور، اللغة: دراسة تشريحية-إكلينيكية، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2012م.

65- عبد القادر عبد الجليل:

- الأصوات اللغوية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، 1998م،

- التنوعات اللغوية، دار الصفاء، عمان، الأردن، ط1، 2008م،

- علم الصرف الصوتي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1431هـ-2011م.

66- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1986م.

67- عبد الله الميموني، فضل علم الوقف والابتداء وحكم الوقف على رؤوس الآيات، دار القاسم، الكتيبات الإسلامية، د ط، د ت.

68- عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2000م.

- 69- عبد المنعم الناصر، شرح صوتيات سيبويه، دراسة حديثة في النظام الصوتي للعربية من خلال نصوص كتاب سيبويه، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2012م.
- 70- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان ط1 سنة 2004م.
- 71- عبد الوارث عسر، فن الإلقاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1: 1993م.
- 72- عبد الوهاب بن محمد القرطبي، الموضح في التجويد، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، د.ت.
- 73- عصام نور الدين:
- علم الأصوات اللغوية، الفونيتيكا، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1992م.
- علم وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1992م.
- 74- غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللغوية -دراسة في أصوات المد العربية، منشورات وزارة الثقافة، العراق، د ط، 1984م.
- 75- غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 1428هـ-2007م.
- 76- فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.

- 77- فاطمة عبد العزيز العثمان، البيئة التعليمية والأداء اللغوي بين النظرية والتطبيق، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي، لخدمة اللغة العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د ط، 1435هـ-2014م.
- 78- فتحة قنيش، تاريخ الدراسات اللسانية، دار القدس العربي، وهران، د ط، 2013م.
- 79- فخري محمد صالح، اللغة العربية أداء ونطقا وإملاء وكتابة، أجازة مجمع اللغة العربية، الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، د ط، 1986م.
- 80- كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، د ت.
- 81- كمال أبو ديب، في البنية الإيقاعية للشعر العربي، نحو بديل جذري لعروض الخليل ومقدمة في علم الإيقاع المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط01، 1974م.
- 82- كمال بشر:
- علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط 2000م.
- علم اللغة العام: الأصوات، دار المعارف للطباعة والنشر، مصر، د ط، 1973م.
- فن الكلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 2002م.
- 83- مبارك حنون، في التنظيم الإيقاعي للغة العربية، نموذج الوقف، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط د ط، د ت.
- 84- محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط3، د ت.

- 85- محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن القيم الجوزية (ت701هـ)، تفسير القرآن الكريم، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، الناشر دار مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1410هـ.
- 86- محمد بن أبي بكر المرعشي (ت1150هـ)، جهد المقل، تحقيق سالم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2008م.
- 87- محمد بن محمد بن علي بن يوسف ابن الجزري (751 - 133هـ)، منظومة الجزرية، نسخة مطابقة لنسخة الشيخ صفوت محمود سالم المتصلة السند بالناظم، شعبة توعية الجاليات بالزلفى، د ط، د ت.
- 88- محمد حسن حسن جبل، المختصر في أصوات اللغة العربية، دراسة نظرية وتطبيقية، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، ط4، 1427هـ-2006م.
- 89- محمد حسين علي الصغير، الصوت اللغوي في القرآن، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.
- 90- محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1420هـ-2000م.
- 91- محمد سالم محمد الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، بحث في بلاغة النقد المعاصر، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2008م.
- 92- محمد طارق سويدان، فن الإلقاء الرائع، منشورات شركة الإبداع الفكري، الكويت، ط1، 1424هـ-2003م.
- 93- محمد العبد، المفارقة القرآنية، دراسة في بنية الدلالة، دار الفكر العربي، ط1، 1415هـ-1994م.
- 94- محمد محمد داود، الصوائت والمعنى في العربية، دراسة دلالية ومعجم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 2001م.

- 95- محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004م.
- 96- محمد يوسف حبص، أثر الوقف على الدلالة التركيبية، الناشر: دار الثقافة العربية، القاهرة، د ط، 1414هـ-1993م.
- 97- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، د ط، 2006م.
- 98- محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د ط، د ت.
- 99- محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة- طبعة جديدة، د.ت.
- 100-مراد عبد الرحمن مبروك، من الصوت إلى النص، نحو نسق منهجي لدراسة النص الشعري، عالم الكتب، د ط، 1993م.
- 101-مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونيتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1431هـ، 2010م.
- 102-مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م.
- 103-مصطفى غلفان:
- اللسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2013م.

-في اللسانيات العامة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان، ط1، 2010م.

104-مصطفى غلفان بمشاركة امحمد الملاخ، حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات
التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الإدنوي: مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب
الحديث، إريد، الأردن، ط1، 1431هـ-2010م.
105-مكي درار:

-الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبيويه، خلفيات وامتداد،
مط. اتحاد الكتاب العرب، د ط، 2007م.

106-ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية، (النظرية
الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 2، 1406هـ-
1986م.

107-نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، الناشر مكتبة الآداب، القاهرة، د
ط، 2004.

108-هارون مجيد، الجمال الصوتي للإيقاع الشعري، تائية الشنفرى أنموذجا،
الناشر: ألفا للوثائق، ط1، 2014م.

109-هدى صلاح رشيد، تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي
عند العرب، دار الأمان، الرباط، ط1، 1436هـ-2015م.

110-يونس محمد شاهين، علم اللغة العام، دار التضامن للطباعة، القاهرة، ط1،
1400هـ-1980م.

المراجع المترجمة:

- 1- آن روبول، جاك موشلر، التداولية اليوم (علم جديد في التواصل)، ترجمة: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، مراجعة: لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 01، يوليو 2003م.
- 2- باتريك شارودو، الحجاج وأشكال التأثير، ترجمة: ربيعة العربي، ضمن كتاب الحجاج والاستدلال الحجاجي، إشراف حافظ اسماعيل علوي، د ط، د ت.
- 3- برتيل مالمبرج، علم الأصوات، تعريب ودراسة: عبد الصبور شاهين، الناشر: مكتبة الشباب، فلسطين، د ط، د ت.
- 4- بريجيت هارتشت، مناهج علم اللغة، من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، القاهرة، ط1، 1425هـ-2004م.
- 5- تروبتسكوي، مبادئ علم وظائف الأصوات "الفونولوجيا"، ترجمة: عبد القادر قنيني، دار قرطبة، الدار البيضاء، المغرب، د ط، 1994م.
- 6- جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، تر: مجموعة من الأساتذة والباحثين من الجامعات التونسية، إشراف عز الدين المجذوب، مراجعة: خالد ميلاد، دار سيناترا للترجمة، تونس، د ط، 2010م.
- 7- جان كوهن، بنية اللغة الشعرية، ترجمة: محمد الوالي ومحمد العمري، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، د ط، 1986م.
- 8- ج.ب. براون، وج. يول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق: محمد لطفي الزليطي، ومنير التريكي، دار النشر والمطابع، الرياض، د ط، 1997م.
- 9- جورج يول، التداولية pragmatics، ترجمة: قصي العنّابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، دار الأمان، الرباط، ط1، 1431هـ - 2010 م.

- 10- روبرت هنري روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، تر: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، د ط، 1418هـ-1997م.
- 11- رومان ياكوبسون:
- ست محاضرات في الصوت والمعنى، تر: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، الناشر: المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان والدار البيضاء، المغرب، ط1، 1994م.
- قضايا الشعرية، تر: محمد الولي ومبارك حنون، دار توبقا الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1988م.
- 12- فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، تر: يوثيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، الأعظمية بغداد، د ط 1985م.
- 13- فرناند هالين، التداولية، ترجمة: وُبا محمد، مجلة الفكر والنقد، العدد 24، السنة الثالثة، ديسمبر 1999م.
- 14- فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، الناشر، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1، 2007م.
- 15- كاترين فوك وبيارلي قوفيك، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، تر: المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 1984م.
- 16- ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى، من النحو المقارن إلى الذرائعية، تر: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، مارس 2012م.
- 17- ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1419هـ-1998م.

- 18- ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، تر: سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ط2، د ت.
- 19- نوام تشومسكي، البنى النحوية، ترجمة: يؤيل سوف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط1، 1987م.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1-Andre Martinet, Elements De Linguistique Generale, Nouvel édition remaniée et mise a jour 1980, Armand Colin,103,Boulevard Saint-Michel, Paris.
- 2-Grimm J. uber Ursprung der spache. Berlin,1879.p51-52.
- 3-N.S.Troubetzkoy , Principes De Phonologie, traduits par J. Cantineau, paris, librairie. G. Klincksieck, 1949.
- 4-Roman Jakobson, essais de linguistique générale, paris.minuit.1973.
- 5-Roman Jakobson Et Linda Waugh, La Charpente Phonique Du Langage, Paris, Ed.de Minuit,1980.

الرسائل الجامعية:

- 1 - ابراهيمي بوداود:
-القياسات الحاسوبية للكميات الصوتية في التراث، رسالة ماجستير في اللغة، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة السانية، وهران، 2006م-2007م.
- فيزياء الحركات العربية بين تقديرات القدامى وقياسات المحدثين، أطروحة الدكتوراه، إشراف د مكي درار، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، 2011م-2012م.
- 2 - الطاهر شارف، المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتتوير لابن عاشور "سورة البقرة نموذجاً"، رسالة ماجستير في اللغة العربية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005م-2006م.

- 3- باهي عبد الله باهي والي، السخرية، مواقعها وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه في البلاغة والنقد، 1439هـ - 2018م.
 - 4- بن شيحة نصيرة، أسلوبية البناء الصوتي في الخطاب الشعري المعاصر، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2012-2013.
 - 5- رفاص سميرة، نظرية الأصالة والتفريع الصوتية في الآثار العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2007/2008م.
 - 6- علي عبد الله علي القرني، أثر الحركات في اللغة العربية، دراسة في الصوت والبنية، أطروحة دكتوراه في اللغة العربية وآدابها، تخصص علم اللغة، 1425هـ - 2004م.
 - 7- قندوز الهواري، بين النظرية التواصلية والنظرية التداولية - قراءة في الموضوع والمفهوم، أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية الآداب والفنون، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة، 2020م - 2021م.
 - 8- مكي درار، الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية، أطروحة دكتوراه في اللغة، جامعة وهران، السانية 2002م - 2003م.
 - 9- نعمان بوطهرة، امتداد نظرية الأصل والفرع في الدرس اللغوي الحديث، دراسة وصفية تأصيلية، رسالة ماجستير في اللسانيات العامة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010م - 2011م.
- المقالات العلمية:**
- 1- أحمد كاظم العتابي، رؤية في المنهج التحويلي، مجلة كلية التربية، العدد السادس، جامعة واسط.
 - 2- ابراهيمي بوداوود:
 - سيميولوجيا الصوت اللغوي، سيميائيات العدد 06، 2016م.

- فونولوجيا التنغيم والنبر في بنية المنطوق العربي، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، المركز الجامعي تامنغست-الجزائر، مجلد 08، عدد 05، سنة 2019م.

3- بن شيحة نصيرة:

- أثر المفارقة النغمية في توجيه آلية اشتغال المعنى التداولي في الخطاب القرآني، مجلة سيميائيات، المجلد 18، العدد 02، مارس 2023م

- الفونيمات التطريزية بين الإعمال والإهمال في التصورات الفونولوجية الحديثة، مجلة جسور المعرفة، المجلد 07، العدد 02، جوان 2021م.

- الفونيمات التطريزية بين مشروعية المقاربة الوظيفية ومحدوديتها في التصورات الفونولوجية الحديثة، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، المجلد 10، عدد 01، 2021م.

- المفارقة النغمية في الخطاب القرآني وأبعادها الإعجازية، منشورات مخبر الخطاب الحجاجي، أصوله ومرجعياته وآفاقه في الجزائر، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2021م.

4- سعاد بسناسي، التنغيم صوت ودلالة، مجلة القلم، العدد : 03، جامعة وهران، 2006م.

5- عبد الحليم بن عيسى، المرجعية اللغوية في النظرية التداولية، مجلة دراسات أدبية، مركز البصيرة للبحوث، الجزائر، 2008م.

6- عبد الحميد زاهيد، التحليل الأكوستيكي لنبر الكلمة في اللغة العربية، مجلة لسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة، مكتبة تنسيق التعريب، الرباط، العدد 26، ديسمبر 1998م.

- 7- عبد القادر البار، الاستلزام الحواري ودينامكية التخاطب في مفهوم جرابيس، مجلة مقاليد، الصادرة عن مخبر النقد ومصطلحاته، العدد 14، جوان 2018م.
- 8- عليان بن محمد الحازمي، التنعيم في التراث العربي، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة، مكة المكرمة، العدد 14، 1996م.
- 9- محمد حسين علي زعين، وعلاء صالح عبيد حسين، فونوتيقيا النظام الصوتي التوليدي في اللغة العربية، مجلة دواة، المجلد الخامس، العدد العشرون، السنة السادسة، (شعبان 1440هـ) (آيار 2019م).
- 10- محمد فلاح إسماعيل منديكار، نور الله كورت، الوقفات المخلة بالمعنى أثناء قراءة القرآن، Bingol universitesi Ilahiyat Fakultesi 09: 43-9 ss. (2015) Sayi Dergisi.

المعاجم:

- 1- إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح في اللغة والعلوم، تقديم: العلامة الشيخ عبد الله العلايلي، تصنيف: نديم مرعشلي، وأسامة مرعشلي، دار الحضارة العربية، بيروت، د ط، د ت.
- 2- أبو البقاء أيوب بن موسى الحسينيالكفوي، معجم الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، القسم الأول، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط 2، 1981م.
- 3- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، 1399هـ - 1979م.
- 4- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، د ط، 1375هـ - 1956م.

- 5- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تح. مهدي المخزومي وإبراهيم السمرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، (د.ط، د.ت).
- 6- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد العظيم محمود، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د ط، د ت.
- 7- علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (816هـ-1413م)، معجم التعريفات، قاموس لمصطلحات وتعريفات علم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والتصوف والنحو والصرف والعروض والبلاغة، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، د ط، د ت.
- 8- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، ط4، 1425هـ - 2004م.
- 9- محمد علي التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.
- 10- محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.

فهرس الآيات القرآنية

رقم	الآية	الصفحة
01	﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ إبراهيم، الآية 24.	05
02	﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾ الإسراء، الآية 80.	08
03	﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ ۖ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ طه، الآية 108.	24
04	﴿أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَيْكَ أَمْ هُمْ الْمُضْطَرُونَ﴾ الطور، الآية 37.	37
05	﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ الزلزلة، الآية 02.	43
06	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، سورة الفاتحة، الآية 05	159
07	﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾، يوسف، الآية 30.	163
08	﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ ١﴿وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ﴾ ٢﴿وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ﴾ ٣﴿وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾ ٤﴿عَلِمْتَ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ ٥﴿سورة الانفطار، الآية من 01 إلى 05.	167
09	﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾، سورة الغاشية، الآية 01.	168
10	﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ ١﴿عَنِ النَّبَاِ الْعَظِيمِ﴾ ٢﴿الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ ٣﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ ٤﴿سورة النبا، الآية من 01 إلى 04.	168
11	﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ﴾ ٧﴿وَحَسَفَ الْقَمَرُ﴾ ٨﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ ٩﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾ ١٠﴿القيامة، الآية من 07 إلى 10.	168
12	﴿الرَّحْمَنِ﴾ ١﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ ٢﴿سورة الرحمن، الآيتين 01 و 02.	169
13	﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ الإنسان، الآية 01.	171
14	﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ﴾ ٧٤﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَن وُجِدَ	172

فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴿٧٥﴾، يوسف،
الآية 74-75.

- 15 ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ الدخان، الآية 49. 172
- 16 ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ الانشقاق، الآية 24. 174
- 17 ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿٢٠﴾ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَاتٍ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُقِيمٌ ﴿٢١﴾ التوبة، الآية 21-20. 175
- 18 ﴿هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴿٢١﴾ احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ ﴿٢٣﴾﴾، الصافات، الآية 21-23. 175
- 19 ﴿هَدَيْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ الفاتحة، الآية 06. 175
- 20 ﴿قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة يوسف، الآية 25. 177
- 21 ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الفاتحة، الآية 05. 180
- 22 ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ۖ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ۚ﴾ آل عمران، الآية 07. 180
- 23 ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ الفاتحة الآية 07. 181
- 24 ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ الجن، الآية 18. 181
- 25 ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ الجن، الآية 19. 181
- 26 ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ البقرة، الآية 11. 181
- 27 ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتٍ﴾ البقرة، الآية 207. 181
- 28 ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا﴾ يوسف، الآية: 24. 182
- 29 ﴿وَلَا يَحْزَنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ يونس، الآية 65. 183
- 30 ﴿قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ يوسف، الآية 66. 183

- 31 ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ 184
إبراهيم، الآية 38.
- 32 ﴿وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾ 184
المتحنة، الآية 01.



فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

أ.....	مقدمة	09
09.....	الفصل الأول: تجليات القيمة الخلافية للفونيم في المدونة العربية التراثية	10
10.....	تمهيد:	11
11.....	1. الملمح الخلافي لثنائية الأصل والفرع:	11
11.....	1.1. الأصل:	13
13.....	2.1. الفرع:	19
19.....	3.1. الأصل والفرع في المبحث الصوتي:	21
21.....	2. الملمح الخلافي لثنائية الصامت والصائت:	22
22.....	1.2. الصامت:	24
24.....	2.2. الصائت:	أ. الفتحة:
28.....	ب. الضمة:	29
29.....	ج. الكسرة:	30
30.....	3. الملمح الخلافي لثنائية الجهر والهمس:	34
34.....	1.3. الجهر:	35
35.....	2.3. الهمس:	38
38.....	4. الملمح الخلافي لثنائية الشدة والرخاوة:	38
38.....	1.4. الشدة:	39
39.....	2.4. الرخاوة:	41
41.....	5. الملمح الخلافي لثنائية الإطباق والانفتاح:	41
41.....	1.5. الإطباق:	43
43.....	2.5. الانفتاح:	43
43.....	6. الملمح الخلافي لثنائية الاستعلاء والاستفال:	

43.....	1.6. الاستعلاء:
44.....	2.6. الاستفال:
45.....	7. الملمح الخلفي لثنائية التفخيم والترقيق:
45.....	1.7. التفخيم:
47.....	2.7. الترقيق:
49.....	8. الملمح الخلفي لثنائية الذلاقة والإصمات:
50.....	1.8. الذلاقة:
51.....	2.8. الإصمات:
52.....	9. الملمح الخلفي لثنائية الاستحسان والاستهجان:
52.....	أ. النون الخفيفة (الخفية):
53.....	ب. الهمزة التي بين بين:
53.....	ج. ألف الإمالة:
54.....	د. الشين التي كالجيم:
54.....	هـ. الصاد التي كالزاي:
55.....	و. ألف التفخيم:
55.....	1.9. الملمح الخلفي لثنائية الخفة والثقل:
57.....	10. القيم الخلفية لدى علماء التجويد:
64.....	11. الإصمات والذلاقة من منظور علماء التجويد:
71.....	الفصل الثاني: المنظور اللساني للكفاية اللغوية وآليات التمثل الذهني للفونيم.
72.....	توطئة:
72.....	1. آليات الإدراك الفونولوجي للفونيم ومقولة النسق اللساني في ظل التصور الوصفي:
72.....	1.1. المنطلق اللساني:
76.....	2.1. التأسيس المعرفي والمنهجي للمسلك الفونولوجي الوظيفي:
77.....	1.2.1. التأسيس التاريخي:
77.....	أ. بودوان دي كورتني ومشروع الصوتيات النفسانية:
78.....	ب. فرديناند دي سوسير وملامح انبثاق الفونولوجيا النسقية:

79.....	1.2.2.التأسيس المعرفي والمنهجي:
86.....	2.المبادئ العامة لحلقة براغ الوظيفية:
91.....	3.المعالجة الفونولوجية وآلية التعارض الفونتيقي:
92.....	3.1. مؤشرات التعارض الفونتيقي الاستبدالي لدى نيكولاي تروبتسكوي:
102	أ. قاعدة المشابهة الصوتية:
103	ب. قاعدة التنوع الحر:
103	ج. قاعدة التوزيع التكاملي:
123	1- الوظيفة الانفعالية (التعبيرية):
123	2- الوظيفة الإفهامية (الندائية):
123	3- الوظيفة المرجعية:
124	4- الوظيفة الانتباهية:
124	5- الوظيفة الميتالسانية (ما وراء اللغة):
124	6- الوظيفة الشعرية:
126	3.2. أندريه مارتيني ونظرية التقطيع المزدوج:
128	أ. نظرية التقطيع المزدوج:
131	ب. الاقتصاد اللغوي:
133	4.الكفاية اللغوية من المنظور التوليدي وآليات التمثل الفونولوجي للفونيم:
137	4.1. الأسس النظرية والمنهجية لبناء النحو التوليدي:
141	4.2. الكفاية اللغوية Compétence والأداء اللغوي Performance:
143	4.3. البنية العميقة والبنية السطحية
145	4.4. المكون التركيبي le composant syntaxique :
146	أ. قواعد إعادة الكتابة:
148	ب. القواعد التحويلية (les règles transformationnelles):
149	4.5. المكون الدلالي le composant semantique :
150	أ-قواعد المعجم:
151	ب-قواعد الإسقاط:

154	6.4. المكون الفونولوجي le composant phonologique :
158	الفصل الثالث: المفهوم الخلافي للفونيم ومستويات الإنجاز للكفاية اللغوية.....
159	توطئة:
159	1. المرجعية اللسانية للفونولوجيا التطريزية:
161	1.1. أوستين ونظرية أفعال الكلام:
163	2.1. غرايس ونظرية الاستلزام الحواري:
165	2. الحجاج ومنطق اللغة الطبيعية:
166	3. الفونولوجيا التطريزية:
168	1.3. المقطع The syllable:
175	2.3. النبر Accent:
182	معايير تحديد مواضع النبر في المقطع الصوتي:
187	3.3. التنغيم Intonation:
191	أ. النغمة الصاعدة Rising :
192	ب. النغمة المسطحة (الثابتة) Flat :
192	ت. النغمة الهابطة Falling:
199	4.3. الوقف (المفصل) juncture:
203	أ. الوقف الاختياري:
205	ب. الوقف الاضطراري:
210	نتائج البحث
216	مكتبة البحث
240	فهرس الموضوعات

الملخص باللغة العربية:

يطرح هذا البحث إشكالية الازدواجية اللغوية التي شكلت قيما خلافية في مجال الدراسة الصوتية، سواء أكانت عند العرب أم الغرب؛ ففي الدراسة العربية انبنى علم الأصوات على نظام الثنائيات المتقابلة وفق معايير محددة، حكمت الصوت اللغوي المنطوق لما له من تأثير دلالي على المفردة اللغوية. وقد تشكلت هذه الثنائيات على مستوى الصفات الأساسية والثانوية والفارقة، كما يمكن عدها تصنيفات فيزيولوجية وفيزيائية للصوت اللغوي العربي؛ بحيث لا يمكننا تمييز المجهور إلا بالمهموس، والشديد إلا بتحقيق الرخو وغيرها. أما في الدراسة الغربية؛ فقد تبنت حلقة براغ الوظيفية مسألة وظيفة الفونيم ضمن النسق اللغوي، وما ينتج عنها من تعارضات وتمايزات أكوستيكية أدت إلى إحداث القيمة الخلافية. فما أثارته من مسائل وظيفية للفونيم فتح المجال لميلاد علم جديد وسم بـ: "علم الأصوات الوظيفي" أو "الفونولوجيا".

وعليه؛ فإن النظرية الفونولوجية تأسست على مبدأ التقابل أو ما يعرف بالتوزيع الثنائي، القائم على هذه التمايزات الناتجة عن تحليل الوحدات الصوتية إلى ملامح مميزة وفق خصائص نطقية وسمعية. ووفق هذا المعطى، حولنا إسقاط ما تم طرحه من نظام ثنائي تقابلي ضمن المبحث الفونولوجي على المنطوق العربي، لإثبات مدى فاعلية الدرس الصوتي العربي في تجلي هذه الازدواجية الصوتية، وإرساء صرحها ضمن المدونة التراثية، قبل أن تعنى بها حلقة براغ الوظيفية؛ فأنحصرت دراستنا حول الفونيمات التطريزية التي أبانت لنا المفارقات النغمية على مستوى الأداء الفعلي المنجز في الواقع اللغوي.

الكلمات المفتاحية: الصوت اللغوي، الفونيم، الوظيفة، الازدواجية، القيمة الخلافية، الكلية اللغوية.

Abstract:

This research raises the issue of linguistic duality, which has constituted controversial values in the field of phonology, whether among Arabs or Westerners. In Arab studies, phonology is based on a system of binary oppositions according to specific criteria that govern the spoken linguistic sound due to its semantic impact on the linguistic word. These binary oppositions are formed at the level of primary, secondary, and distinctive features. They can also be considered physiological and physical classifications of the Arabic linguistic sound. Thus, we cannot distinguish the voiced sound from the voiceless sound, or the strong sound from the weak sound, and so on. As for Western studies, the Prague Functional School adopted the issue of the function of the phoneme within the linguistic system, and the resulting acoustic oppositions and distinctions that led to the creation of the contrastive value. The functional questions it raised about the phoneme opened the door to the birth of a new science called "Functional Phonology" or "Phonology".

Accordingly, phonological theory is based on the principle of contrast, or what is known as binary distribution, which is based on these distinctions resulting from the analysis of phonetic units into distinctive features according to phonetic and auditory characteristics. According to this data, we have projected what was proposed from the binary oppositional system within the phonological approach onto the Arabic spoken language, to prove the effectiveness of the Arabic phonetic study in revealing this phonetic duality and establishing its structure within the heritage corpus, before the Prague Functional School was concerned with it. Therefore, our study focused on the prosodic phonemes that showed us the melodic paradoxes at the level of the actual performance achieved in the linguistic reality.

Keywords: linguistic sound, phoneme, function, duality, contrastive value, faculty of languages.